

الشيخ الخولي

الاشتراكية في المجتمع الاسلامي
بين النظرية والتطبيق

الناشر
مكتبة وهبه
١٤٠٠هـ الجمهورية بوابين

الشيخ الخولي

الاشتراكية في المجتمع الاسلامي بين النظرية والتطبيق



الناشر:

مكتبة وهبة

٩٩ شارع الجمهورية بساكن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير » . . . والحمد لله صاحب النعمة بالإسلام ؛ لا إله إلا هو وحده لا شريك له . . . ونشهد أن سيدنا محمدا عبد الله ورسوله ، أكمل الناس إيماننا ، وأرجحهم ميزانا . . . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ، والتابعين مناجه ، والداعين بدعوته إلى يوم الدين . . .

* * *

وبعد فلاشتركية في الإسلام أوسع أفقا ، وأبعد مدى مما يتصوره دعايتها المحدثون في الغرب . . . فهم في أحسن حالاتهم يبنون بها تحقيق لون من العدالة الاقتصادية بين أفراد الشعب على أساس دراساتهم للماضى والحاضر ، وإقامة المشروعات الاقتصادية على أسس علمية تخطيطية دقيقة . . . أما الإسلام فاشتركيته تشمل كل ما يتصل بالقيم الاقتصادية من علاقات شتى حسية . . . وروحية . . . ونفسية . . . واجتماعية ، في ميدان التثمين والإنتاج ، والحيازة ، والمداولة . . . وعلاقة ذلك كله بالله تعالى والدار الآخرة ، ورسالة الإنسان في الحياة . . . وقوانين اعتدال النفس في علاقتها بالله وعلاقتها بالمال . . . وما يعتري النفس بمجافاة تلك القوانين من أمراض ، يفسد بها الوجدان ، ويسوء السلوك ، ويستشري الشر في آفاق الحكم ، والاستغلال ، وعلاقات الناس بعضهم ببعض . . . أى أن اشتراكية الإسلام ، تشمل في جوانبها تلك الفسيحة العنيفة ، مفهومهم الحدود بمعنى الاشتراكية مع تطهيره من رجس الإلحاد ، وتزكية ممارسه بنور الإيمان بالله . . . ومباركة قيمه بقيم من قدس الله ، لها سر الغنى والرفعة ، ورخاء الطمأنينة والأمن . . . كل ذلك مع اعتبار الإيمان بالروح ، أساسا للعوامل التي يفسر بها التاريخ ، إلى غير ذلك مما تطول به المقابلة . . .

واشتركية الاسلام — في قيمها الحسية والمعنوية ، وجوانبها الروحية والمادية —

قد طبقت على مثالها الأوفى في المجتمع الإسلامي الأول الذي أقامه رسول الله ﷺ بالمدينة .
وعرض تلك الاشتراكية عرضاً أميناً صادقاً ، يتم بأحد أمرين : إما بالرجوع إلى
مواردها الأصلية في آيات القرآن الكريم ، واستخلاصها جميعاً آية آية في إحصاء دقيق
شامل . . ثم تصنيفها بحسب الأغراض والمعاني في أبواب متميزة ، تتجلى فيها أصالة الحق
ودقائق السر وروعة شمول القرآن . . وهذا النهج له مزاياه لمن ينبغي شمول الدراسة ،
وفلسفة الموضوع ، وزاد الروح ، وصفاء التصوف في أنقى موارده . . وهو يحتاج — مع
طول الوقت — إلى أناة ، وصدق تدبر ، وحسن معرفة بملكات القلوب ، واطراح الغرور
بالخضارة القائمة ، وأن تكون الثقة بالله عز وجل عماد ذلك كله .

وأما النهج الآخر لعرض تلك الاشتراكية العظيمة ، فهو عرضها بصورة في سير
رجالها الذين فقهوا مبادئها ، وأشربوا عقائدها ، وأنفعلوا بوحيتها في عمق . . . فجاشت في
أوديتهم المباركة ، ينابيع القوة والحياة وتيارات الوعي بأموالها الدافعة . . وتمثل
ذلك فيهم هدى للضائر ، وصدقاً في عزائم الحق ، وتميزاً راشداً لقيم الحياة . . ووجداناً
حيّاً ، ساهراً ، يقيم صاحبه على سلوك الحذر والخشية والرغبة في مشيئة الله عز وجل . .
ومزايا ذلك النهج وضوح المأخذ . وقوة التأثير ، والاشتمال على براهين الإقناع لمن
يلتمس سداد المذاهب في نجاح التجربة ، وإسفار العاقبة عن كل ما يؤمل من أشرف
المثل وأصلح الأهداف . . وقد اخترنا هذا النهج ، واخترنا له سيرة رجلين عظيمين من
صحابه رسول الله ﷺ ، مع بيان لقواعد هامة في اشتراكية الإسلام . تثير جوانب البحث ،
وترسم خطوطاً واضحة لأصول المنهاج الروحي والاقتصادي الذي عاش هذان الرجلان
العظيمان في نطاقه وانفعلاً بحقائقه . . وقد حرصنا في ذلك على أمرين :

الأول : بيان الزيف في مبادئ الهدم لدى غيرنا معتمدين على منطق العقل ،
وحكم التجربة الذي أسفر عنه التطبيق عندنا وعندهم .

والثانى : التزام أصل الإسلام فيما عرضنا من حقائق الاشتراكية ، إذ جعلنا معولنا كله على كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، مع ما يستدعيه المقام من الاستعانة بأقوال الشراح والأئمة في توجيه النصوص ، والاستئناس بما لدى الغير تثبيتاً للعبارة على سبيل التقرير أو الموازنة ...

وفي هذا الضوء الإسلامى الصرف سيجد القارىء إن شاء الله إلى جانب ما يقرأ من ثقافة الإسلام ، إجابة صادقة تجلو كثيراً مما قد يكون لديه من غموض وتساؤل عن اشتراكية الإسلام ...

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يحقق بها في عباده مارجوت من حسن اليقين ، وعزائم الصدق ونور المعرفة . . . وأن يتقبل هذا العمل بفضله وكرمه ، ويجعل ما أخلصت له النية فيه ، وصدقت له الوجهة ، حجة لى يوم ألقاه ، ونوراً يسعى بين يدي فى القيامة ، إنه أكرم مسئول وأفضل مأمول . . . ؟

البرهى الخولي

نحن والاشتراكية

١ - الفطرة وأصول الاشتراكية : فطرة المرء هي جامعة نوااميس صلاحه . . استفت قلبك .
ولن أفتاك الناس . . أرض الله للناس كافة . . الاشتراكية تقدير أزل يتعلق بنظام هذه الأرض . .
التقى الإنسان بالاشتراكية — بمحض فطرته — على طريق التاريخ في عدة مواطن وبيئات قديمة .

٢ — من تجارب الاشتراكية في بعض البيئات القديمة : عند اليونان . . من قوانين
سولون — اتهامات شيوعية في بني إسرائيل . . لدى الصينيين القداى . . من إصلاحات الأباطور
« وو — دى » تأميم مرافق الثروة الطبيعية . . تدخل الدولة في شئون التجارة لحماية الشعب من جشع
التجار -- الخلق الاشتراكي بين مكارم العرب . . العرب يخلطون غنيهم بفقرهم . . أصالة السماحة والجلود
في الخلق العربي . . مكرمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ — نحن والاشتراكية : تقارب معنى الاشتراكية في مفهومها القديم والحديث . . الاشتراكية
ليست دخيلة علينا . . الإسلام يزكي في فطرتنا أصول الاشتراكية . . نحن — العرب — أحق
بالاشتراكية من سوانا . . العرب هم المعدن المنتقى لحل رسالة العدالة . . الاشتراكية — حقيقة ونظماً
أوضح وأصل في الإسلام من سواه .

٤ — الاشتراكية والعقيدة : لمخفاق اشتراكية الغرب في إمساع أهلها . . الغرب ينظر إلى
الاشتراكية نظرة مدنية بحثة خالية من روح الدين . . مراعاة العنصر الروحي في الإنسان لدى إقامة
الأوضاع ضرورية لنجاحها . . سيرة عبد الرحمن بن عوف وأبي ذر النخاري نموذج لنجاح الاشتراكية
القائمة على عقائد الإسلام .

٥ — الاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمي : معنى التفكير العلمي والاشتراكية العلمية ،
العلم — في تفكيرهم — نهج يحاى عقائد الغيب . . العلم في مفاهيم الإسلام يؤسس على الروح ولا يهمل
تنظيم المادة . . شريعة الإسلام أول شريعة أقامت التكافل الاجتماعي على أسس علمية تعتمد على حساب
النسب المثوية والعسرية ، وواقع الأرقام في تقدير الأنصبة ، وما يؤخذ على كل نصاب — الموازنة بين
تنتائج الاشتراكية المؤسسة على روح العقائد ، والاشتراكية التي لاروح لها ، تفهم كل مكابر ، وتدحض
كل فرية .

١ — الفطرة وأصول الاشتراكية :

لمن خلق الله هذه الأرض ؟ ..

في الإجابة عن هذا السؤال لا تحتاج أن ترجع إلى كتاب ولا إلى معلم ، إلا إلى كتاب واحد ، هو كتاب الفطرة التي احتوت أصول الحقائق ومنطق السنن ... وإلى معلم واحد ، هو الله سبحانه ، الذي علم بالقلم ، وخط في فطرنا ما يتعلق بصلاح أمرنا ، واستقامة حالنا في هذه الحياة ، من حقائق ونواميس ، على مثل ما أخبر به سبحانه بقوله : « بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يحسد باياتنا إلا الظالمون (١) » .. فلا يصعب على من يستهدى خالقه ، ويقرأ الأمور ببصيرته ، ويحسن الرجوع إلى ذلك الكتاب المكنون في الصدور ، أن يتبين صواب ما يسأل عنه ؛ ورسول الله ﷺ يقول : « استفت قلبك ، وإن أفنك الناس ، وأفنوك ، وأفنوك (٢) » .

ولن يجد أحدنا في فطرته أن هذه الأرض — بما فيها من مختلف النعم — قد خلقت لشعب دون شعب ، أو لطبقة دون أخرى ، أو أن لفرد فيها امتيازاً على آخر بانتحال نسبة سماوية ، أو بآثاره إلى أسرة معينة .. لن يجد فيها إلا صفاء ونقاء يترجم في وضوح ودقة معنى قوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً (٣) » .. فهي قد خلقت للبشر كافة . الجميع فيها سواء ، لكل منهم حظه الذي يقيم به حياته ولا بد ، في النطاق الذي تقرر العدالة ، وتقضى به نواميس العمران ..

وفي هذه الإجابة تتركز « حقيقة الاشتراكية » .

فالاشتراكية — إذاً — تقدير أزلي يتعلق بنظام هذه الأرض وحكمة خلق الناس فيها ... وفي الطريق الطويل الذي وعى فيه الإنسان نفسه — طريق التجارب

(١) سورة النكبات .

(٢) رواه البخاري في تاريخه وأبو نعيم في الحلية .

(٣) — ٢٩ — البقرة

والتاريخ — التقت الإنسانية والاشتراكية في عدة مواطن وبيئات قديمة كان يسودها استغلال الإنسان لأخيه ، واستئثار فئة قليلة من الأغنياء بمعظم خيرات البيئة ؛ فكانت الاشتراكية هي الحل الذي توحىه الفطرة لإصلاح الواقع والرجوع به إلى الأوضاع الطبيعية . . . وكان ذلك قبل أن ينهض المحدثون باشتراكيهم في القرن الماضي بأكثر من ألف عام . . .

وإذا كان تعرف الإنسان إلى الاشتراكية في تلك التجارب البعيدة لا يمثل حقيقتها — التي يتضمنها الإسلام — أصدق تمثيل ، فإن ذلك هو شأن الإنسان في اكتشاف فطرته خلال ما يجتازه من أعاصير الحوادث وعواصف الأهواء والنزوات ، حتى أنه لم يكتشف من فطرته — عملياً — إلى الآن إلا القليل . . . وما كان إرسال الرسل من الله تعالى إلا رحمة تنادي الناس كافة إلى فطرم التي برأهم الله عليها سوية كاملة : « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله » (١) .

٢ — من تجارب الاشتراكية في بعض البيئات القديمة :

فإذا كان الإنسان لم يهتد إلى أصول الاشتراكية الصحيحة خلال ما عانى في تاريخه القديم من محن وظروف قاسية ، فشاهدنا ينبصر في أن داعي الفطرة الكامن في ضميره (٢) كان يوجهه بصفة عامة إلى طبيعة الحلول الاشتراكية ، ولكنه كان يتطرق في تلك الحلول أو يقنع منها باليسير على حسب طبيعة الظرف الذي يعاينه :

(١) ففي تاريخ اليونان قبل تشريعات صولون لأثينا كانت طبقة الأشراف تستحوذ على معظم الأراضي ، وتعيش في المدن عيشة بذخ وترف ، وتكل الأرض إلى العبيد والعمال الزراعيين والمستأجرين ؛ فمن كان من العمال ، عاش بما يشبه السخرة ، عيشة لا يمتاز بها

(١) ٣٠ — الروم

(٢) نعى بالضير باطن الإنسان المعنوي الذي تستكن فيه أسرار فطرته وعقائده ومقوماته الروحية ، وينشأ فيه من الوجدانات والخواطر ما هو أساس في توجيهه إلى الخير أو الشر

من العبيد ؛ ومن كان من المستأجرين فرضت عليه قيم الإيجار المرتفعة ، فإذا عجز عن السداد ، بيعت زوجته أو ابنه في السوق بيع الرقيق ، وقد يباع هو تحصيلاً لقيمة الإيجار ..

ولم يكن ذوو الملكيات الصغيرة بأسعد حالا من العبيد والمستأجرين ، فقد كان سوء الحال وانخفاض أسعار المحاصيل يضطرهم إلى الاستدانة بالربا الفاحش ورهن أرضهم للدائن ضماناً لدينه ، وكان ذلك يخول الدائن أن يصبح هو المالك الحقيقي للأرض ، يستولى على غلتها طوال مدة الدين ... أما المالك الأصلي فكان مجبراً على « ملازمة » الأرض لا يبرحها ، يعمل فيها عمل الرقيق في أرض الإقطاعيين ، حتى ينتهى من أداء دينه .. وهيهات !!

وبذلك تضاءلت الملكيات الصغيرة على توالى الأيام ، واتسعت الأملاك الكبيرة . وقد وصف أرسطو هذه الحال فقال : « وأصبحت كل الأراضى ملكاً لعدد قليل من الناس ، وتعرض الزراع وأبناءؤهم وأزواجهم لأن يباعوا بيع الرقيق اذا عجزوا عن أداء إيجار الأرض » .

فلما اضطربت الأمور ، وأشرفت البلاد على الثورة قام صولون بإصلاحاته التشريعية المشهورة ، وكان منها :

أولاً : إلغاء جميع الديون التى على صغار الملاك ؛ سواء أ كانت للدولة أم للأفراد ، فحرر بذلك جميع الأراضى التى كانت مرهونة للدائنين بجرة قلم ، وعادت إلى أربابها بدون مقابل ؛ فكسر شوكة الإقطاع ، وانتشرت الملكيات الصغيرة ، تدعم اقتصاد الأمة وتعمل على استقرارها ورخائها .

ثانياً : حرر جميع من ألزمتهم ديونهم أن يلتصقوا بأرضهم المرهونة يعملون فيها عمل الرقيق لحساب الدائن .. كما حرر جميع من باعهم الإقطاعيون فى الأسواق - رقيقاً - تحصيلاً لقيم الإيجار ، وحرر مثل ذلك فى المستقبل .

ثالثاً : سوى بين جميع السكان أمام القانون ، فأصبح الأغنياء والفقراء يلتزمون بالتزامات واحدة ، وتفرض عليهم عقوبات واحدة .

رابعاً : أعفى صغار الملاك من الضرائب ، وفرض على الأغنياء نظام الضرائب التصاعديّة ، فكانت الضريبة تفرض على ما يعادل خمسة أمثال الدخل . . . وفي الدرجة التي تلي ذلك كانت الضريبة تفرض على ما يعادل عشرة أمثال الدخل ، . . . ثم تنتهي فيما هو أعلى ، إلى فرضها على ما يعادل الدخل اثنى عشرة مرة (١) .

اتجاهات شيوعية في بني إسرائيل :

وجاء في كتاب « قصة الملكية » تحت هذا العنوان ما يأتي : « وفي القرن الثاني قبل الميلاد ظهر في بني إسرائيل اتجاهات شيوعية يحمل لواء طلائفها جماعة « الحسديين » — أي المتقنون — فقد نددت هذه الجماعة بنظام الملكية الفردية ، وما يحجره هذا النظام من نتائج وخيمة ، ونادت بالملكية الجماعية ، ووجوب المساواة بين الناس ، وأن يعيش العالم في سلام دائم ؛ وحاربت البذخ والترف والحياة الناعمة التي كان يحياها الأغنياء ، ودعت إلى الزهد والتبشّف ، وطبقت مبادئها هذه على أفرادها الذين اعتزلوا المجتمع الإسرائيلي ، وعاشوا جميعاً حول شواطئ البحر الميت ، فقد ألغوا فيما بينهم نظام الملكية الفردية ، وجعلوا جميع ما تحت أيديهم من أرض ومنقول وملابس وأطعمة ومتاع ، ملكاً جماعياً شائعاً ، ويحفظ ما يزيد منه عن الحاجة العاجلة في مخازن عامة ؛ ويشرف على شئون إدارته وتوزيعه حراس يختارون من بينهم بطريق الانتخاب العام المباشر ، ويتفرغون كل التفرغ لأداء وظيفتهم هذه . . . وحتى المنازل نفسها اعتبروها ملكاً جماعياً ، وتركوها في كل قرية من قرأهم ، مفتحة الأبواب لكل « رفيق » من جماعتهم ، سواء أكان من أهل القرية ، أو قادماً من خارجها وقد حرموا على أنفسهم الاشتغال بالتجارة ، لما تبعثه في النفوس من جشع وحرص على جمع المال وجنوح إلى ابتزاز الناس (٢) . »

(١) ٢٠٥ — ٢١٣ من حياة اليونان . ول ديورانت ترجمة محمد بدران « قصة الحضارة » .

(٢) ٧٠ ، ٧١ قصة الملكية في العالم للدكتورين علي عبد الواحد وافي وحسن شعاته سفيان .

٣ — ولقد ادى الصينيين أكثر من تجربة طبقوها في عصور مختلفة عقب اضطرابات ومظالم واختلال في قواعد المعاملات ؛ فكثيرا ما كان « الفلاح يزرع ويحصد للنبلاء الإقطاعيين ، لأنه هو وأرضه كانا ملكا لهؤلاء النبلاء... وكانت الدولة — وهى مجتمع مهمل من النبلاء الإقطاعيين — تجند العمال للأشغال العامة » ..

ومن تجارب الإصلاح الاشتراكى التى مروا بها ، ما قام به الإمبراطور « وو-دى » (١٧٩ — ٥٧ ق . م) فإنه « قد جعل الثروة الطبيعية ملكا للأمة — أى أنه أمها — لمنع الأفراد أن يختصوا أنفسهم بثروة الجبال والبحار ليجنوا من ورائها الأموال الطائلة ويخضعوا لهم الطبقات الدنيا... واحتكرت الدولة استخراج الملح والحديد ، وعصر الخمر وبيعها... وأراد الإمبراطور أن يقضى على سلطان الوسطاء والمضاربين ، الذين يشترون البضائع نسيئة ، والذين يشترون ليكدسوا ما يشترونه فى المدن ، والذين يمتدنون كل أنواع السلع... فأنشأ — لى يقضى على ذلك — نظاما قوميا للنقل والتبادل ، تشرف عليه الدولة ، وسعى للسيطرة على التجارة ، حتى يستطيع منع قلب الاسعار الفجائى... فكانت الدولة تخرن ما زاد من السلع على حاجة الأهلىن ، وتنزلها الأسواق لترخص الأسعار إذا ارتفعت على الناس ، كما كانت تتدخل مشتريه للمحاصيل إذا انخفضت أسعارها ؛ وبهذا كان أغنياء التجار وأصحاب المتاجر الكبيرة ، يمنعون من أن يجنوا الأرباح الطائلة... وكان دخل الأفراد كله يسجل فى سجلات حكومية ، وتؤدى عنه ضريبة ، مقدارها خمسة فى المائة... وشرع يقيم المنشآت العامة العظيمة ، لىوجد بذلك عملا لملايين الناس ، الذين عجزت الصناعات الخاصة عن استيعابهم (١) » .

* * *

٤ — وأما العرب فقد نزع بهم سلائق الكرم إلى غير منازع اللؤم وخسة الاستغلال التى رأينا ، فلم تكن الاشتراكية عندهم صرخة المظلوم ، ولا مفزع اللهيىف ، ولا العلاج

الذى ترد به الأمور إلى وضعها الطبيعي ، بل كانت لونا من المروءة ، ورفعة الخلق ، وشرف النفس ، يأبى لصاحبه أن يشبع وجاره جائع إلى جنبه ، تخلطوا أغنياء العشيرة بفقرائها ، فلم يعد بينهم ضائع ولا ذو مسغبة ، ومن ذلك قول عمرو بن الأطنابة :

إني من القوم الذين إذا اتدوا بدعوا بحق الله ثم النائل (١)

للمنعين من الحنا جاراهم والحاشرين على طعام النازل (٢)

والخالطين غيهم بفقيرهم والباذلين عطاءهم للسائل

وقد ذهبوا بين الأهم قاطبة بمناقب في الجود وبذل المعروف لم يؤثر لأمة من الأمم مثلها ، ولا ما يقاربها ؛ وأخبارهم في ذلك أشهر من أن تذكر ، وأكثر من أن تحصر ؛ وكتب الأدب والتاريخ حافلة بما أثر لهم تنضروجه الزمان ، وتعطر بتفحها ضمير التاريخ وحسبك بأقوام لم يكتفوا برعاية أبناء العشيرة حتى استشفروا للمدجلين في الصحراء يدعونهم للضيافة بلسان النيران ؛ فكانوا يوقدون النار على أعلى مكان لديهم ليبصرها الساري الذي آذاه البرد ، أو أعوزهم القرى (٣) ، فيتهدى بها إلى منزلهم ، وتسمى « نار الضيافة » « ونار القرى » .. ومما جاء فيها قول بعضهم :

إني إذا خفيت نار المرملة (٤) ألقي بأرفع تل رافعا ناري

ذاك ، وإني على جاري لذو حذب أحنو عليه كما يُحنى على الجار

وقال صاحب بلوغ الأرب في تلك النيران : « وربما أوقدوها بالمدلى الرطب — وهو عطر ينسب إلى مندل ، بلدة بالهند — ونحوه مما يتبخر به ليتهدى العميان برأثتها (٥) » .

(١) اتدوا تصدروا في النادي ، يقول : إني من القوم الذين إذا أخذوا مجلسهم في النادي ،

كان دأبهم البذل والسماحة ، فبدعوا بالواجبات ثم عطاء السائل . . .

(٢) الحنا : الفاحشة . . . الحاشدون : المجتهدون ، المهتمون . . . النازل : الضيف ؛ فهو

من القوم الذين يكتفون الجارة حتى لا تنبذل بعرضها ، ويحتفلون بالضيف ويجتهدون لقراءه .

(٣) القرى طعام الضيافة . . .

(٤) المرملة الجماعة التي فقدت زادها ، خفيت نارها عن فقر

(٥) ٧٠ ج ١ بلوغ الأرب للأوسى .

وانظر مدى ما ذهبوا إليه في شأن تلك النار: في قول بعضهم لأحد عبده :

أوقد ، فإن الليل ليل قر والريح يا غلام ريح صر

لعل أن يبصرها المعتر إن جلبت ضيفا فانت حر

وهو كلام له دلالة على أصالة الأريحية وبعد المهمة في الكرم . . .

ومما له مغزاه قول آخر في الوصية بكلب له :

أوصيك خيراً به فإن له خلاصاً لا أزال أحمدها

يدل ضيفي على في غسق الليه ل إذا النار نام موقدها

فهو يحمي للكلب نباحه لاستدعاء الأضياف في غسق الليل بدلا من النار إذا نام

للموكل بإيقادها .

وإنك لتسمع كتاباً يحدثونك عن « الخلق الاشتراكي » و « السلوك الاشتراكي »

وقد يكون بعضهم من أبعد الناس عن ذلك الخلق ، بل قد يكون من أعجزهم عن تصور

حقيقة ذلك السلوك ، لأنهم ينقلون عن مذاهب مادية جامدة الحس ، ليس فيها من الصور

المشرقة التي تتجاوب مع طبائعنا ما يدعو إلى الاستشهاد به والمباهاة بنقله . . ولكن انظر

إلى أي مدى من شرف المهمة بلغ الخلق الاشتراكي في قول بعض بني أسد :

إذا رفيقي لم يكن خلف ناقتي له مركب - فضلا (١) - فلاحمت رحلي

ولم يك من زادي له شطر مزودي (٢) فلا كنت ذازاد ، ولا كنت ذا فضل

شريكان فيما نحن فيه .. وقد أرى على له فضلا بما نال من فضلي

ولقد تمكن ذلك في نفوسهم حتى جمع إلى السجية الراسخة ملكة تؤصل قوانين

الأخلاق ، فترى بذل المال مطهرة للخلق ، وأن ما يكون بين الناس من تنازع على القيم

(١) ، (٢) الفضل الزيادة . . والمزود الوعاء الذي يوضع فيه الزاد . . . يستنكر من نفسه ألا يعد لرفيقه مركباً زائداً على ناقته ، وأن لا يجعل له شطر ما معه من الزاد ؛ ويقرر أنهما شريكان فيما معه . . . ويزيد فيرى أن رفيقه صاحب فضل عليه إذا تقبل منه ذلك .

الحسنة إنما يرجع إلى كزاة النفس لا إلى ضيق تلك القيم عن الكفاية ؛ وما أجمل ما يقول في ذلك عمرو بن الأهتم :

ذريني فإن الشح يا أم هيثم لصالح أخلاق الرجال سروق (١)
وكل كريم يتقى الدم بالقرى وللحق بين الصالحين طريق (٢)
لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها ولكن أخلاق الرجال تضيق (٣)

٥ - مكرمة للرسول عليه السلام

وقد ذكر القرطبي أن رسول الله ﷺ ، كان معه رجل من أصحابه ، وهما على راحلتين ، فدخل عليه السلام غيضة فقطع قضيبين ، أحدهما معوج ، فخرج وأعطى لصاحبه القويم ، فقال الرجل : كنت يا رسول الله أحق بهذا فقال عليه السلام : « كلا ، يافلان ! إن كل صاحب يصحب آخر ، فإنه مسؤول عن صحابته ولو ساعة من نهار (٤) » وفعله عليه السلام في ذلك شرع إسلامي ؛ ولكنه بلا شك يدل على أعراق صدق يمت بها إلى آباء وأخوال لهم — قبل البعثة — في مآثر الساحة والجلود آيات تأدبت بها الأجيال ، فهو خيار ، من خيار ، من خيار ..

نحمد والاشترائية :

ولا نريد بهذا أن نسرد تاريخاً للاشترائية ، بل لنبين أنها أقدم من الأوضاع المعروفة اليوم بأوروبا . . . وأنها منطق فطري وحقيقة أزلية قبل أن تكون مذاهب علمية في

(١) الشح يمحى فضائل النفس والصالح من أخلاق الرجال كأنه يسرقها .
(٢) يرى أن من سبل الحق التي يتبعها الصالحون بذل المال وقاية للعرض من الدم .
(٣) الفقر فقر النفس وضيق الخلق ؛ فإن أصيب به تجتمع ما ، فأهله في عناء بعضهم مع بعض وإن كثر فيهم خير البلاد واتسعت رقعتها . . . أما لما غنيت النفس بصفات المروءة وسعة الخلق فقد وسع بعضهم بعضاً ، وإن ضاقت بهم الرقعة وقل فيها الخير .
(٤) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٨٩ .

الاقتصاد ، نستوحى منها أوضاع الإصلاح ، وتقوم على أساسها الدول » . يقول الأستاذ محمد عبدالله عنان : « وقد بدأت المثل الاشتراكية تجول بذهن الإنسان منذ أقدم العصور ، فوجد في جمهورية أفلاطون ، لحظة من المثل الاشتراكية الخيالية ؛ ونجدها أيضاً ماثلة في نظريات كثير من الفلاسفة والكتاب المتقدمين ؛ وقد عاجلها السير توماس مور ، منذ أوائل القرن السادس عشر ... ويقول الأستاذ قبل ذلك مباشرة : « والاشتراكية الحديثة حركة إصلاحية اجتماعية ترمى إلى تحقيق أكبر قسط من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع ، مسترشدة — في غاياتها ووسائلها — بالتطور التاريخي للماضي ، والظروف الاقتصادية للحاضر (١) » .

وعلى ضوء ما تقدم تتقرر الحقائق الآتية :

- ١ — أن الاشتراكية حقيقة أزلية ، ومنطق فطري ؛ وليست مذهباً مخترعاً يدعيه جيل دون جيل ، ولا أمة دون أخرى .. فهي فطرة الإنسانية كافة في جميع أجيالها وأممها ...
- ٢ — أن الاشتراكية — بهذا — ليست دخيلة علينا ، ولا أجنبية منا نحن العرب والمسلمين في كل مكان ؛ فهي منا ونحن منها بحكم الحقائق الآتية :

(١) بحكم القدر الإنساني المشترك في فطر الناس كافة ؛ وهو الذي قرره القرآن الكريم بقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » .

(ب) بحكم مالنا من تجارب عربية غراء ، حقق فيها آباء خيار من المثل العليا — بنوازع الضمير وشرف النفس — ما لم يتحقق مثله في أى بيئة قديمة ولا حديثة . على رغم ما للمحدثين من أوضاع حضارية وهتاف بالإصلاح يبلغ درجة الحمى ، وتفكير علمي درسوا به تطورات الماضي ومساوىء الحاضر . . فلا الدول التي أقاموها ، ولا التفكير العلمي الذي ادعوه ، ولا شيء مما ينحلونه أنفسهم من فضل التقدمية استطاع أن يهب لواحد منهم ،

(١) ٧٦ ، ٧٨ من كتاب المذاهب الاجتماعية الحديثة للأستاذ محمد عبد الله عنان

أريحية تقيم ضميره وسلوكه على المثال الإنساني الرفيع الذي حققه — مثلا — صاحب بنى
أسد وأشار إليه بقوله :

شريكاً فيما نحن فيه .. وقد أرى على له فضلاً بما نال من فضلى

٢ — بحكم أننا مسلمون .. فالإسلام فى هذه الناحية — ناحية العدالة الاقتصادية والمساواة
الاجتماعية — يزكى أصول الفطرة فينا ، كما رأينا فى نصوصه التى قدمنا وينظم ما ورثنا عن
آبائنا من منازع الشرف ، ويطهره من شوائب الجاهلية ، فيضع له المبادئ المحددة ،
والنسب الرقمية المعلومة ، ويسن له أكرم الغايات بعد أن يقيمه على أصدق العقائد .. على
النحو الذى سنعرض جانباً منه فى فصول هذه الرسالة إن شاء الله ..

٣ — والحقيقة الثالثة : أن الاشتراكية « لفظ » و « مفهوم » .. فالمفهوم — على
ما قدمنا — هو الحقيقة الأزلية ، ومنطق الفطرة الذى تتحقق به العدالة فى توزيع ما خلق
الله للناس جميعاً من خير هذه الأرض .. وقريب من هذا المفهوم مفهومها الحديث الواضح
فما نقلناه عن الأستاذ عبد الله عنان ، إذ « ترمى إلى تحقيق أكبر قسط من المساواة الاقتصادية
والاجتماعية بين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع » ..

وللمفهوم الصالح يستمدك به الناس ، ويحرصون على ما يحقق لهم من منفعة ، ولا يعينهم
بعد ذلك ما يسمى به من أسماء .. وقد اختير اسم « الاشتراكية » لذلك المفهوم الفطرى
الذى تتحقق به عدالة التوزيع .. وكان من الجائز أن يختار له اسم آخر كالتسوية — مثلا —
أو الأسوة ، من قولهم آمنى الرجل فى ماله إذا سواه بنفسه ، دون أن يتغير مفهوم الحقيقة
فى قليل أو كثير بتغير ما يوضع له من أسماء ؛ فإن الأسماء لم تكن يوماً من الأيام مصدراً
للحقائق ، ولا قانوناً لإظهار ثمارها ، إنما هى رموز لفظية تخصص بها التسميات فى الأذهان ،
وتتميز من سواها ... فإذا اختيرت كلمة « الاشتراكية » — حديثاً — للمفهوم الجامع لقوانين
(م ٢ — الاشتراكية)

عدالة التوزيع^(١)، فليس معنى ذلك أن تلك الكلمة جاءت بشيء جديد، أو أنشأت مفهوما لا عهد للدنيا به، فالمفهوم مقرر قائم في فطر الناس وسنة الخليقة منذ خلق الله السموات والأرض والإنسان.. أى قبل أن يولد هؤلاء الغريبيون الذين اختاروا تلك الكلمة بدهور تعد بالآلوف وقد تحصى بالملايين... وكل ما كان من أمر هؤلاء أنهم وجدوا حاجتهم إلى تحقيق هذا المفهوم شديدة، فاختاروا له هذا الاسم.. وهو في لغتنا العربية أقرب الأسماء وأعدلها دلالة على ما أراد الإسلام من مفهوم تلك الحقيقة الأزلية :

فلاشتراكية واضحة في قوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » فإن توزيع الأرض بين الجميع لا معنى له إلا اشتراك الجميع فيها ..

وهى واضحة أيضا في قوله تعالى : « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »^(٢) فهو حق ، وليس منحة ولا تفضلا بمنة ، وحين يكون لغيرك « حق معلوم » فى مالك ، فليس لذلك من معنى إلا الشراكة ..

وقد جاءت الشراكة فى الرافق العامة مصرحاً بها فى قول رسول الله ﷺ : « المسلمون شركاء فى ثلاثة : فى الماء والكلا والنار »^(٣). وسيأتى أن أبانرضى الله عنه نهى معاوية رضى الله عنه أن ينظر إلى المال على أنه مال الله بل مال المسلمين ، وقد أجابه معاوية إلى ما طلب ؛ فإن النظر على أنه مال الجماعة أحرى أن تستبين به حقوق الأفراد ؛ وهو معنى الشراكة الأزلية التى يقرها دين الله ..

الاشتراكية والعقيدة :

وإذا كانت الاشتراكية أمرا من فطرة الله التى فطر الناس عليها ، فقد يعجب المرء إذ يرى اشتراكية الغرب على اختلاف مشاربها فى الاعتدال والتطرف ، قد اخفقت فى

(١) المراد بعدالة التوزيع أمور: منها أن يتقرر للفقراء عامة كفايتهم من الطعام والملبس والسكن ولا بد، وأن يفرض فى أموال الأغنياء ما يحقق للجماعة مطالبها فى الأمن والطب والتعليم والزراعة ونحوها ، أى يؤخذ ما يؤخذ من أموال الأغنياء ، ويعاد على الجماعة فى صورة خدمات .. وأن تكون الملكيات موزعة على أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب ، لأن الله أمر ألا يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم..
(٢) سورة الماعز ٢٥

(٣) رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابو نعيم فى الحلية .

أن تهب لأهلها ثقة الاستقرار والطأينة ، فإن الشأن في كل ما كان من الفطرة أنه من قوانين سعادة الإنسان ، ونظم صلاحه ، فإذا رأينا هؤلاء لا يجنون من نظمهم سوى استمرار القلق ، والخوف ، والملل الناشئ من ظلم الروح ؛ بل إذا رأيناهم في بعض النظم لا يجنون سوى القسوة في إهدار مقومات شخصية الفرد ، بإهدار إرادته واختياره ، وتقييد قواه الإيجابية — فكرية وغير فكرية — عن التفاعل مع مجتمعه والإسهام في توجيهه .. كان ذلك داعياً إلى التساؤل .

والحق أن ذلك لا يرجع إلى الاشتراكية ، بل يرجع إلى طبيعة نظرتهم إليها وفهمهم إيها ، فإنهم نظروا إليها على أنها «وضع مدني» صرف لا يرتبط بعقائد الدين ، ولا دخل فيه لرسالات السماء ، وأكد انصرافهم فيها عن الدين أن مدلوله عندهم لا يشجع على اتخاذه مصدراً لطاقات الثورة والتقدم .. والبشر لا يسعدون بالخبز وحده ، على فرض نجاحهم في توفيره وإمكان العدالة في توزيعه ؛ فالإنسان مذ خلق إنساناً مميّزاً بعنصر روحي علوي زائد على طبيعته الحيوانية .. وهذا العنصر هو مصدر سعادته ؛ فإذا اتصل بالله فقد حوّى وحفل بطاقات السعادة ؛ وإذا انقطع عن الله فقد حرم زاده الحق ، وأصبح انقطاعه مصدر قلق وشقوة لصاحبه ، ولا يتفعه حينئذ أنه أكثر الناس مالا ، وأوفرهم أطعمة ولذة .. ولهذا نستطيع أن نحكم — ونحن مطمئنون إلى صدق ما نحكم — أنه لن يكتب لأحد هذه الأوضاع أي نجاح في إسعاد أهله ، أو إقرار الأمن والطمانينة في نفوسهم ، وأنهم سوف يظلون على ما هم عليه حتى يراجعوا أنفسهم في الله ، ويدركوا أن الدولة الفاضلة أو الوضع التقدمي الحق هو الذي يجعل مسئوليته عن القيم الروحية للإنسان أساساً لمسئوليته عن سائر القيم والاعتبارات .

ولتوضيح هذه الحقيقة وتوكيدها ، نعرض بهذه الرسالة خلاصة لسيرة رجلين عظيمين ، وصحابيين جليلين من صحابة رسول الله ﷺ ، هما : عبد الرحمن بن عوف ، وأبو ذر الغفاري رضي الله عنهما .. وأولهما يمثل طرف الغنى في الإسلام ، والآخر يمثل طرف الفقر فيه ، لنرى أن الإيمان بالله وهب لضمير كل منهما غنى ، فكان أسعد به من كل عرض... ولنرى أن

ذلك الإيمان إذ رسم للإنسان أن خير حياته هي تلك التي يحياها في عقائده ، ساعياً لإقامة ضميره وصلب حقيقته الإنسانية على زناد المعرفة بالله .. وإذا جعل لقيم الحياة أقداراً تتفاضل بتفاوت قدرتها على بعث الإنسان إلى مثله العليا .. وإذا جعل قيمة رسالة الإنسان في حياته أن يعبد الله وحده مخلصاً له الدين .. وأنه إذ جعل ذلك كله محور مسئولية الفرد عن أمانات الحياة في الدنيا والآخرة ... تقول سنرى أن الإسلام بذلك كله كان هو قانون الفكر لكلا الرجاين ، وكان هو أمر الضمير ، وشغله ، وهمته ؛ وأن قيم المادة لم تجاوز قدرها ، ولا مكانها المرسوم في مبادئه .. وأنها لم تلتصق بشغاف أحدهما ساعة من نهار ... وسنرى وجدان كل منهما قد تجرد في حذر وقوة لحساب مسئوليته بين يدي الله ، فكانت الدار الآخرة ، هي المنطق المائل في ذهنه ، والوجدان القائم في ضميره ، يخطط له أعمال يومه ، بل أعمال ساعته على مقتضى المثل الأعلى لتلك المسئولية .. سنرى أن ذلك النهاج الوجداني الروحي السامي كان هو قوام اشتراكية كل منهما .. وأن الاشتراكية لم تكن في حياة كل منهما إلا التعبير عن انفعال ضميره بعقائده ومبادئه ؛ أو لم تكن سوى توجيه المال في مصالح الناس ومطالب الحق على مقتضى ما يجد من توجيه العقيدة ... وذلك هو حقيقة الاشتراكية الكاملة ، ولا معنى لها بدونه ، ولا قوام لها بسواه ..

وقد يظن ظان ، أو يدعى جهول أن ذلك يدعو إلى اعتزال الدنيا ، وأنه ليس من صالح عمارتها ؛ وجوابنا عن ذلك هو عبد الرحمن بن عوف نفسه الذي لم يدع التجارة لحظة وكانت قوافله التجارية ، أو أساطيل إبله ، غادية رائحة على أديم الصحارى والسهول بين مختلف الأمصار ، فإذا قدمت إحداها المدينة ، ارتجت المدينة بمقدمها ؛ إذ قد تباع سبعمائة بعير .. فمثل هذا الرجل الذي كسب مئات الألوف ، وأنفق في سبيل الله ومصالح العباد مئات الألوف ، هو الرد العملي على من يخشى أن تتعطل الدنيا بتلك العقائد .. فالعمل لعارة الأرض حق — وهو من عبادة الله — وتحرر القلب من لصوق المال والشهوة به مثلهم أعلى ، لا يعطل همة المرء عن أمر الله في شيء ، إن لم يزدده طاقة في الانبعاث ورغبة في ابتغاء الثوبة ..

الاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمى :

ولا نرى أحداً يضيق بهذا الكلام ضيق المتعمين لمبادئ الزيف والهدم ، إذ يرمون الإسلام بأنه دين رجعية وخرافة ومجافاة لسنن الحياة ومعاداة لحقوق الشعوب ، ولا شيء يضايقهم فى هذا الباب أكثر من أن تبدو للإسلام عناصر تقدمية تدمغ ما يفكرون عليه ، فإذا وجهتهم بشئ من مناقب الإسلام التى قدمنا أو نحوها ، قالوا: تلك أخلاط عتيقة مشوشة تقوم على العاطفة المحضة والخيال الساذج . . . لا تقوم على دراسات علمية لتطور الماضى ، ولا تصلح أساساً لتنظيم الدول وبناء المشروعات .

ويعنون بذلك أن اشتراكيّتهم تقوم على دراسات واقعية للماضى والحاضر لبناء المستقبل على أسس علمية محضة ، لا مجال فيها للعاطفة ، ولا للخيال ، ولا للمعتقدات الغيبية ، فهم يبنون بناء ، ولا ينفع فى هذا البناء إلا ما كان بمنزلة اللبنة التى تمسك باليد فتوضع على غيرها ، لتحمل أخرى فوقها .. ولا مجال فى هذا البناء لما كان من قبيل المعتقدات الغيبية كالإيمان بالآخرة ؛ لأنه فى تقديرهم كلام نظرى لا يثبت به البرهان العلمى ...

ويعنون بالبرهان العلمى ، أو التفكير العلمى ، أو بالعلم جملة ، كل الملاحظات ، والقواعد ، والأحكام التى تنبنى على النظر الحسى فى الأشياء المحسوسة .. فكل ما ينشأ لهم من خبرة ومعرفة وأحكام خلال تفاعلهم مع « الواقع » فهو العلم ، وما عداه فهو نظرى خرافى ، أو على الأقل فهو نظرى عاطفى لا يجوز أن يكون أساساً لهضات الشعوب وبناء الدول ..

وإذا — فالإسلام الذى يجعل الإيمان بالغيب أساساً لشرائعه دين غير واقعى لأنه يبنى على أسس عاطفية غير علمية .. ويتبع ذلك طبعاً أن ما ينسب إليه من اشتراكية الكلام لا يعول عليه .. وليس أحب إليهم من أن نسلم لهم ذلك ، فنحقق لهم ما يطمنون فيه ثنحية الإسلام عن دوره العظيم فى توجيه نهضات العصر .. فيخلو لمبادئهم الجو ينفثون فيه من سمهم ما ينفثون ، ويبذرون فى صدور الشباب من الشك والزيف ما يبذرون .

من أجل هذا نراهم يضيّقون كل الضيق بأى مجادلة ترمى إلى إظهار ما فى الإسلام من مبادئ النصفة وتقرير حقوق المجتمع فى الأموال الخاصة والعامة، وضروب التكافل الإجتماعية، وسائر ما يتعلق بتوجيه حياة الأفراد والشعوب على أسس العدالة فى كل شأن من شئون الحياة، وأما ما يدّعون أنه لأوضاعهم من علمانية، فإن لنا فى مدلول العلم غير ما يفهمون، مدلول يقوم على أساس العلم بالله تعالى، ولا يدع من شئون الاقتصاد والمجتمع شأننا إلا عرض له بأدق النظم وأعدلها، ويكفى أن حسابنا فى ذلك يقوم بين يدي الله على الذرة « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » والذرة تشمل الأمور المحسة قطعاً كما تشمل الأمور المعنوية، ومن كان مأخوذاً فى حسابه بالذرة لا جرم أن يكون مضالبا بإقامة حياته وأعماله كلها على أدق ما يكافى تبعات ذلك الحساب الدقيق من مقاييس.

على أن الإسلام — من الوجهة العملية — قد وضع للعالم كله أسس التكافل الاجتماعى لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً على أسس النسب العشرية والثوية وحساب الأنصبة وما يستحق على كل نصاب وفق أرقام دقيقة لا تغفل صغيرة ولا كبيرة... فسن لنا بذلك سنة النهج العلمى السليم، فنبنى عليها ونزيد ما نشاء من مقاييس الضبط والإحصاء على ما تقتضيه المصالح والظروف فى كل بيئة، وكل عصر...

وفى حساب ذلك بيننا وبينهم تفصيل دقيق مسهب لسنا بصدد إيراد، إنما نحن بصدد التحذير نما يمهون به ويفترون على الإسلام... ويكفينا فى الرد عليهم أخيراً أن نحتكم إلى النتائج « الواقعية » التى أسفرت عنها اشتراكيتنا ذات الأساس « الغيبى » والتى أسفرت عنها اشتراكيتهم ذات الأساس « العلمى » فإن الاحتكام إلى الواقع هو غاية الإنصاف، وإيسر بعد حكم الواقع الذى صرحت عنه المقدمات الصحيحة من حق يرجع إليه — وهم أنفسهم لا يقيمون وجودهم إلا على منطق الواقع.

وسنرى من حال هذين الصحايبين الجليلين وما حققا فى باب الاشتراكية ما يبهز اللب ويطع حجة كل مدابر.

فإذا عرفنا فارق ما بين النموذجين، فقد برح الخفاء واستبان الحق الذى يدحض كل فرية...

عبد الرحمن بن عوف

« عبد الرحمن بن عوف ، سيد من سادات المسلمين »

حديث شريف

« عبد الرحمن بن عوف ، أمين في أهل السماء ، أمين في

حديث شريف

أهل الأرض » ٢

١ — نسبه . . ومولده . . واسلامه . . ومجمل سيرته في الاسلام .

٢ — سيادته : شهادة النبي له بالسيادة : خصائص السيادة وشجته لجلال المهمات . .
عمر يعرض عليه ولاية الخلافة — بعد أن ضرب بمنجر الجوسى فيأبى . . كان عبد الرحمن قطب
جماعة الشورى فيمن يختار خليفة بعد عمر — تصرفه الرائع في هذه المهمة الذي وقى به الأمة بحنة
التفرق يشهد له بخلق السيادة والأمانة — مراجعته لعثمان حين آتم الصلاة بمنى ومفراها .

٣ — علمه . . فضله ومنزلته . . الوجدان الحى . . شهادة النبي له بالايمان .

٤ — سيرته في ماله : علو بعض الرواة في بعض ما ينسبون إليه من أخبار الفنى — بدء
عهده بالتجارة والفنى — جده في التجارة مع زهده في المال — كان لا يبالى كثرة ما أفتق إلا أن
يبلغ به رضوان الله — شغله الدائم بآخرفته وتوجيهه المال على مقتضاه — أمثلة من تفقاته الكبيرة
في سبيل الله .

١ - نسب :

هو عبد الرحمن بن عوف ... يرتفع نسبه ، حتى يلتقى بالنسب النبوى فى كلاب
ابن مرة (الجد الخامس لرسول الله صلى الله عليه وسلم . .)

وينسب رضى الله عنه إلى قريش ، وإلى جده زهرة بن كلاب ، فيقال : عبد الرحمن
ابن عوف القرشى ، لزهري

وأمة الشفاء بنت عوف . . يرتفع نسبها إلى زهرة بن كلاب ، فهي زهرية
أيضا .. أسلمت وهاجرت .

وهو من خوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن السيدة آمنة بنت وهب — أمه
عليه السلام — من بنى زهرة بن كلاب ، ولذا كان يقال لعبد الرحمن : خال النبي صلى الله
عليه وسلم .

وكان اسمه فى الجاهلية : عبد عمرو .. قيل : عبد الحارث .. وقيل : عبد الكعبة ،
فغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه ، وسماه : عبد الرحمن . . .

٢ - مولده :

وولد رضى الله عنه بعد عام الفيل بعشر سنوات .. فهو أصغر سنًا من رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعشر سنوات ، لأنه — عليه السلام — ولد عام الفيل ... فكانت سنة على
هذا ، حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثلاثين سنة .

٣ - إسلامه :

لما بعث عليه السلام ، آمن به أبو بكر رضى الله عنه ، وكان أبو بكر محبًا فى قومه ،
فجعل يدعو أقربهم إليه إلى الإيمان بالدين الجديد ، فكان عبد الرحمن بن عوف
رضى الله عنه ، من أول نفر استجاب لأبي بكر ، قال ابن اسحاق : «فجعل أبو بكر يدعو إلى الله

وإلى الاسلام من وثق به من قومه ممن يغشاه ويجلس اليه ، فأسلم بدعائه فيما بلغني :
عثمان بن عفان .. والزبير بن العوام .. وعبد الرحمن بن عوف .. وسعد بن أبي وقاص ..
وطلحة بن عبيد الله ؛ فجاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين استجابوا له ؛ فأسلموا ،
وصلوا^(١) . . . فلم يسبق هؤلاء إلى الإيمان سوى أبي بكر ، وخديجة رضي الله عنهما ،
وعلى كرم الله وجهه ، وزيد ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وكان
ذلك قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بن أبي الأرقم ..

٤ — صفته ، ومجمل سيرته في الاسلام :

قال ابن عبد البر في الاستيعاب : وكان من المهاجرين الأولين ، جمع الهجرتين جميعاً ؛
هاجر إلى أرض الحبشة ، ثم قدم قبل الهجرة ، وهاجر إلى المدينة ، وآخى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ؛ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دومة الجندل ، إلى بني كلب وعمته
بيده ، وسد لها بين كتفيه ، وقال له : « سر باسم الله » وأوصاه بوصاياهم لأمرائه سراياه ، ثم
قال له : « إن فتح الله عليك ، فتزوج بنت مليكهم — أو قال بنت شريفهم —
الإصبع بن ثعلبة الكلبى » ؛ فتزوج بنته تماضر بنت الإصبع وهي أم ابنه أبي سلمة الفقيه
وقد جرح بغزوة أحد إحدى وعشرين جراحة وأصيب في رجله ، فكان يعرج .. وقد
ذكروا من صفته أنه كان رجلاً طويلاً ، أبيض ، مشرباً بالحجرة ، حسن الوجه ، رقيق
البشرة .. وروى عن سلمة بنت عاصم زوجته قالت : كان عبد الرحمن بن عوف أبيض
أعين ، أهدب الأشفار ، اقنى ، طويل النساين الأعلىين ، ضخم الكفين ،
غليظ الأصابع . . .

وقد روى في وفاته أنه توفي سنة إحدى وثلاثين للهجرة ، وقيل سنة اثنتين وثلاثين ،
قال ابن حجر في الإصابة وهو الأشهر . . . فاذا اعتمدنا ذلك يكون قد توفي عن خمس وسبعين

(١) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٣٦ — ٢٣٧ طبعة المطبعة الخيرية .

سنة ؛ وهو الذى اقتصر عليه ابن كثير فى تاريخه ، ويؤيده أنه ولد بعد عام الفيل بعشر سنوات ، فهو — إذا — قد أسلم وسنه ثلاثون عاما ، وهاجر وسنه ثلاث وأربعون سنة ، وعاش بعد الهجرة اثنتين وثلاثين سنة .

وتوفى رضى الله عنه فى خلافة عثمان ، وصلى عليه عثمان بوصية منه ، ودفن بالقيع . .

٥ — السيرة المطبوع :

كان رضى الله عنه صدرا مقدما فى مهمات الأمور لوفور عقله وخصائص السيادة فى نفسه ، وحسن تصرفه وبصره بما يجب أن يكون ، حتى لقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك إذ قال : « عبد الرحمن بن عوف سيد من سادات المسلمين ^(١) » . . . وقد كان أحد الذين قدمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشهدوا على المعاهدة المعروفة بصلح الحديبية وهو مقام لا يختار له إلا من أهله كفايته له ^(٢) . . . وحسبنا من ذلك تديره الأمر حين حضرت لوفاة عمر ، رضى الله عنه ، إذ رشحته خصائص النبالة والسيادة أن يكون محور الشورى — فى من يختار خليفة — إذ كانت كل القلوب مجمعة على تقديره والثقة به ، فأدار الأمر فى حكمة ووزع وإنكار ذات ، حتى انتهت المهمة الدقيقة بمجده له الأمة .

ذلك أنه لما طعن عمر بنخجر المجوسى ، سقط ، وقال : « أفى الناس عبد الرحمن ابن عوف ؟ قالوا : نعم يا أمير المؤمنين ، هو ذا ، قال : « تقدم ، فصل بالناس » . . . فصلى عبد الرحمن بن عوف ، وعمر طريق ، ثم اجتمع فأدخل داره ^(٣) ثم دعا عبد الرحمن ابن عوف فقال له : « إني أريد أن أعهد إليك » أى بالخلافة .

قال عبد الرحمن : « أتشير على بذلك » ؟ أى أتأمرنى ^(٤) .

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٧ طبعة المكتبة التجارية مع الاصابة .

(٢) امتاع الاسماع للمقرئى ص ٢٩٨ .

(٣) الطبرى ج ٣ ص ٢٦٤ مطبعة الاستقامة .

(٤) قال فى القاموس : أشار عليه بكذا ، أمره به .

قال عمر : « اللهم لا .. »

قال عبد الرحمن : « لا أدخل فيه أبدا » (١) .

وكانا وحدهما ، فاستكتمه عمر قائلا : « فهب لي صمتا حتى أعهد إلى نفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض » وهم : « عثمان ، وعلى ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد ابن زيد بن عمرو ابن نفيل ... ولكن عمر أخرج هذا الأخير لأنه قريبه ، وحصر الخلافه في أحد الستة الآخرين .

قال ابن الأثير : « فلما أصبح عمر دعا عليا وعثمان ، وسعدا ، وعبد الرحمن ، والزبير ابن العوام ، فقال لهم : إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم ، وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض » (٢) . ثم قال : « فإذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام ؛ وليصل بالناس صهيب ؛ ولا يأتين اليوم الرابع ، إلا وعليكم أمير منكم » . . . « وطلحة شريككم في الأمر ، فإن قدم في الأيام الثلاثة - وكان غائبا - فأحضروه أمركم وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه ، فامضوا أمركم » . . . ثم جعل يزكي كل واحد من هؤلاء الستة ، فلما زكى عبد الرحمن قال : « نعم ذو الرأي عبد الرحمن بن عوف ، مسدد رشيد ، له من الله حافظ ، فاسمعوا منه » (٣) . . . وقال لابنه عبد الله بن عمر : « إن اختلف القوم فكن مع الأكثر ، وإن كانوا ثلاثة وثلاثة فاتبع الحزب الذي فيه عبد الرحمن بن عوف » (٤) ؛ وقال للمقداد بن الأسود : « فإن رضى ثلاثة رجالا وثلاثة رجلا فحكم عبد الله بن عمر فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما دخل فيه الناس » (٥) .

(١) الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٢٥ المطبعة الأزهرية .

(٢) ابن الأثير ج ٣ ص ٣٢ .

(٣) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٩٣ — ٢٩٤ .

(٤) الطبري ج ٣ ص ٣٦١ .

(٥) الطبري ج ٣ ص ٢٩٤ .

ذلك حكم عمر ورأيه في نبالة عبد الرحمن بن عوف وسيادة نفسه ؛ وما كاعمر يوما من الأيام رجل هوّى ، فكيف وهو في آخر عهده بالدنيا يجتهد رأيه في أخطر ما يتعلق به أمر الجماعة ؟

وخلائق الرياسة في نفس الرجل العظيم تقنع بتحقيق ذاتها في عالم الواقع مثلاً كريمة ، وسيرة عفة محببة : تحمل عن الناس ولا تحمل عليهم .. وتتواضع في رفعة ، وتترفع في تواضع . وترى ذلك أسعد بهجتها ورضاها ... ولأرب لها بعد ذلك في مظاهر الرياسة الحسية وما يتنافس عليه الناس من شأنها ... وذلك ما كان من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه بعد موت عمر ، إذ ضرب مثلاً عالياً في إنكار الذات والزهد في الرئاسة ، فإنه بعد أن أعلن إلى عمر — كما رأينا فيما مضى — عزوفه عنها قائلاً : « والله لا أدخل فيه أبداً » ظل على ما هو عليه زهداً فيها ، وإباء لها ؛ بل إن الأمر حين دخل طوره الجدى في الاختيار لم يكن بالنسبة له إلا تجربة واقعية ، كشفت معدن النفاسة في نفسه ، فإذا نبالة النفس وسيادتها أصدق ما تكون ... ذلك أنه رضى الله عنه حين اجتمع للملأ الستة بعد وفاة عمر رضى الله عنه لاختيار الخليفة من بينهم ، خشى الفرقة وانتكاث الوحدة !!!

لم يتهم أحدا منهم في نفسه بحب الرئاسة ، لكنه يدرك ببصيرته أن استشراف النفوس لها ، من شأنه أن يعقد الأمور ، ويثير الخلاف ، وينقض العروة المجتمعة ، فأراد أن يأخذ السبيل على تلك الآفة ؛ فعرض على إخوانه أن ينخلع أحدهم عن ترشيح عمر له ، فلا يكون له حق الترشيح ولا حق التولى ، إلا أن يكون أمينهم في اختيار من يراه منهم أرضى لله ورسوله ، وعليهم أن يقرؤا من يختاره ويؤازروه ... وكان الاقتراح جاء مفاجأة ، فنظر بعضهم إلى بعض وسكتوا ، وهنا خطا رضى الله عنه خطوته الرائعة ، فعرض عليهم أن يخرج هو مما أدخله فيه عمر ، فلا يلي الخلافة ، ولا يرشح لها نفسه ، ويكون أمينهم في اختيار من يراه من بينهم أرضى لله ، وعليهم أن يقبلوا من يختار ... فكلهم رضى هذا الاقتراح قال الطبرى : قال عبد الرحمن بن عوف : « أيكم يخرج منها نفسه ، ويتقلدها — أى يتقلد تبعه الاختيار — على أن يوليها أفضلكم ؟ فلم يجبه

أحد . . فقال : فأنا أنخلع منها ؛ فقال عثمان : أنا أول من رضى ، فأبى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أمين في الأرض ، أمين في السماء » فقال القوم قد رضىنا (١) ، وروى ابن عبد البر في الاستيعاب عن ابن عمر أن عبد الرحمن بن عوف قال لأصحاب الشورى : « هل لكم أن اختار لكم وأتقى منها ؟ فقال على رضى الله عنه : أنا أول من رضى فأبى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أنت أمين في أهل السماء ، وأمين في أهل الأرض (٢) »

ولكن عبد الرحمن رضى الله عنه كان حصيفاً كيساً ، فلم يعتمد ثقتهم به وحدها ، ولم يهجم على الأمر هجمة لاروية فيها ولا استئناس ، بل أراد أن يستبرى لدينه وعرضه ، ويمهد للأمر في نفوس الناس ، قال الطبرى : « ودار عبد الرحمن لياليه يلقي أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد وأشرف الناس يشاورهم ، ولا يخلون برجل إلا أمره بعثمان (٣) » .

وروى البخارى في صحيحه عن المسور بن مخرمه : قال : « طرقتى عبد الرحمن بعد هجع من الليل ، فضرب الباب حتى استيقظت ، فقال : ألا أراك نائماً ؟ فوالله ما اكتحلت هذه الثلاث بكثير نوم ! : فادع إلى الزير وسعدا . . فدعوتهما له ، فشاورهما ثم دعانى فقال : ادع لى عليا ، فدعوته ، ففاجاه حتى ابهار الليل . . ثم قال : ادع لى عثمان ، فدعوته ، ففاجاه حتى فرق بينهما المؤذن للصبح . . فلما صلى الناس الصبح ، اجتمع أولئك الرهط — رهط الشورى — عند المنبر ، فأرسل عبد الرحمن إلى من كان خارجاً من المهاجرين والأنصار ، وأرسل إلى أمراء الأجناد — وكانوا قد وافوا تلك الحجة مع عمر — . . فلما اجتمعوا ، تشهد عبد الرحمن فقال : « أما بعد يا على ، فأبى قد نظرت في أمر الناس ، فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعل على نفسك سبيلاً ، وأخذ بيد عثمان فقال :

(١) الطبرى ج ٣ ص ٢٩٥ .

(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٧ ورواه أيضاً عن ابن عمر أبو نعيم في الحلية وعبارة عبد الرحمن : هل لكم أن اختاره لكم وأتقى منها ؟

(٣) الطبرى ج ٣ ص ٢٩٦ .

أبايعك على سنة الله وسنة رسوله، والخليفتين من بعده .. فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس ،
والمهاجرون والأنصار ، وأمراء الأجناد ، والمسلمون (١) .

ومن هذا كله نرى أن خصائص عبد الرحمن جعلته قطب الجماعة في هذا الأمر الجليل ،
وما كان ليبلغ ذلك لو لم تكن خصائص ذات امتياز وأثر معلوم محمود في نفوس الناس .
بل كان من القلائل الذين تسمح لهم منازلهم بمراجعة أمير المؤمنين فيما يحصى عليه من
الخطأ ، أو ينكر عليه من أمر ... وقد حدث أن عثمان رضى الله عنه صلى بالناس بمنى —
أى في الحج — الصلاة الرباعية أربعا ، لا اثنتين كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فتكلم الناس في ذلك وأعظموه ، فذهب عبد الرحمن بن عوف إلى عثمان رضى الله
عنه فقال له :

— ألم تصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان ركعتين ؟
قال عثمان : بلى —

قال عبد الرحمن : أفلم تصل مع أبى بكر ركعتين ؟
قال عثمان . بلى .

قال عبد الرحمن : أفلم تصل مع عمر ركعتين ؟
قال عثمان : بلى .

قال عبد الرحمن : ألم تصل صدرا من خلافتك ركعتين ؟

قال عثمان : بلى .. فاسمع منى يا أبا محمد ! إني أخبرت أن بعض من حج من أهل اليمن
وجفأة الناس قالوا في عامنا الماضى : إن الصلاة للمقيم ركعتان ، هذا إمامكم عثمان يصلى
ركعتين ... وقد اتخذت بمكة أهلا ، فرأيت أن أصلى أربعا خوفا ما أخاف على الناس ..
ولى بالطائف مال ، فربما اطلعت فيه فأقت فيه بعد الصدر ...

وقال عبد الرحمن ما من هذا شيء لك فيه عذر . . أما قولك قد اتخذت أهلاً ، فزوجتك بالمدينة تخرج بها إذا شئت ، وتقدم بها إذا شئت ، إنما تسكن بسكنائك . . وأما قولك : ولي مال بالطائف ، فإن بينك وبين الطائف مسيرة ثلاث ليال ، وأنت لست من أهل الطائف . . وأما قولك يرجع من حج من أهل اليمن وغيرهم فيقولون : هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين وهو مقيم ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين وهو مقيم ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، والناس يومئذ الإسلام فيهم قليل ، ثم أبو بكر فعل ذلك ، ثم عمر ، ففرض الإسلام بجرانه فصلى بهم عمر حتى مات ركعتين (١) .

ولا يراجع رئيس الدولة هذه المراجعة إلا رجل يحس أنه يحمل من التبعات الأدبية العامة — بحكم سيادته وعلو همته — مثل ما يحمل أمير المؤمنين بصفته الرسمية ؛ وهو مكان لا يبلغه كل من رآه إلا أن ترشحه له فطرته . . . على أن شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالسيادة والأمانة تغني في الدلالة على المراد بما لا يبلغه أى شاهد .

علم

وكان رضى الله عنه من أجل علماء الصحابة ، بما تلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسبك أنه كان يفتى في المدينة على عهده ، عليه الصلاة والسلام . . وقد عقد ابن سعد في الطبقات فصلاً في « ذكر من كان يفتى بالمدينة ، ويُقتدى به من أصحاب رسول الله ﷺ ، على عهد رسول الله ﷺ » روى فيه قول دينار الأسدي : « كان عبد الرحمن ابن عوف ممن يفتى في عهد رسول الله ، وعهد أبي بكر ، وعهد عمر ، وعثمان ، بما سمع

(١) الطبرى ج ٣ ص ٣٢٢ . . . وقد يبدو لنا في عصرنا هذا أن ما حصل من عثمان لا يستوجب تلك المراجعة ، وذلك أن الطابع المدني هو الغالب على أكثر حكومات هذا العصر فهي تنهى بالأمن ، وإقرار الحقوق ، وتنظيم المصالح ، وتدع إلى الناس حرية إقامة شعائرهم . أما الإسلام فحكومته ربانية تعنى بالدين والدنيا جميعاً ، وتجعل الدين أساس الدنيا ، وتقوم أعمال الناس على أساس تنويم العقائد وحراستها وتنهى بالصلاة وحمل الناس على إقامتها بمثل ذلك ، وليس لمن ولى أمر المسلمين أن يحدث في الصلاة تغييراً بزيادة أو نقص عما تركنا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . لذلك أعظم الناس ما فعله عثمان رضى الله عنه وراجعه عبد الرحمن بن عوف على النحو الذى نقله الطبرى .

من النبي ﷺ (١) ... وقد روى الحب الطيرى أن عمر خرج إلى الشام ، فلما بلغ «سرع» أخبر أن الوباء قد نزل بالشام ، فجمع أصحاب رسول الله فاستشارهم ، فاختلقوا ، فوافق رأيهم رأى القائلين بالرجوع فرجع .. فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان متغيباً في بعض حاجته ، فقال : إن عندي من هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا وقع بأرض ، فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها ؛ فلا تخرجوا فراراً منه » (٢) .

وروى البخارى أن عمر رجع إلى رأيهم في أخذ الجزية من الجوسى . . . وجاء في الصحيحين — واللفظ لمسلم — أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر ، ودنا الناس من القرى والريف ، قال : ما ترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن نجعلها كأخف (٣) الحدود ؛ فجلد عمر ثمانين .

قال ابن حجر في الإصابة : روى عنه أولاده : إبراهيم ، وحيد ، وعمر ، ومصعب ، وأبوسلمة ، وابن ابنه المسور بن إبراهيم ، وابن اخته المسور بن مخزومه . . وابن عباس وابن عمر ، وجبير بن مطعم ، وجابر بن عبد الله ؛ وأنس ، ومالك ابن أوس ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، ومجالد بن عبده ، وآخرون .

فضله ومزله :

في غزوة تبوك قال المقرئى « ولما كان — عليه السلام — بين الحجر وتبوك ذهب لقضاء حاجته — وكان إذا ذهب لذلك أبعد — فتبعه المغيرة بن شعبه بنماء في

(١) طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٣٤ ، وذكره ابن حجر أيضاً في الإصابة .
(٢) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٨٢ طبعة أبو النضر — والحديث في الصحيح .
(٣) أخف حد ورد في القرآن الكريم ، هو ما تضمنه قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة — وقد قبل عمر رأى عبد الرحمن بن عوف وجلد على شرب الخمر ثمانين جلدة » .

إداوة (١) بعد الفجر فأسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس ، فقدموا عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ليصلى بهم . . فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من حاجته صب عليه المغيرة من الإداوة . ، ففسل وجهه ، ثم أراد أن يغسل ذراعيه فضاقت كم الجبة — وكان عليه جبة رومية — فأخرج يديه من تحت الجبة ، ففسلهما ، ومسح خفيه . . وانهى إلى عبد الرحمن وقد ركع بالناس ركعة ؛ فسبح الناس حين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل عبد الرحمن يريد أن ينكص وراءه ، فأشار إليه عليه السلام . . أن اثبت ! فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن ركعة . فلما جلس عبد الرحمن تواثب الناس ، وقام صلى الله عليه وسلم للركعة الباقية ثم سلم بعد فراغه منها ، وقال للناس : « أحسنتم » وقال : « إنه لم يتوف نبى حتى يؤمه رجل صالح من أمته » (٢) .

وروى ابن سعد فى الطبقات هذا الخبر عن المغيرة بن شعبة ، بأطول من هذا ، وفى نهايته : « وقال النبى صلى الله عليه وسلم حين صلى خلف عبد الرحمن بن عوف : « ما قبض نبى قط حتى يصلى خلف رجل صالح من أمته » (٣) .

وعلق الحافظ ابن كثير على صلاة النبى خلف عبد الرحمن بن عوف بقوله : وهذه منقبة عظيمة لا تبارى (٤) .

وفى غزوة الفتح تناول عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد ، فقال خالد مغلظا القول لعبد الرحمن : « تستطيعون علينا بأيام سبقتمونا بها » ؟ ، فلما علم النبى صلى الله عليه وسلم بذلك قال : « لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ، ما بلغ مد أحدهم ، ولا نصيفه » (٥) .

(١) الإداوة : لئاء صغير من جلد .

(٢) (متاع الأسماع ص ٤٥٢ . .

(٣) الطبقات ج ٨ ص ١٢٨ ، ج ٩ ص ١ .

(٤) تاريخ ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .

(٥) رواه أحمد وقال ابن كثير هو فى الصحيح .

وقتل المحب الطبري في الرياض النضرة عن الواحدى وأبى الفرج أن قول الله تعالى « الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى » . الآية ، نزل في عبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ؛ وكان لعثمان صدقاته ونفقاته ، أما عبد الرحمن ، فقد جاء النبي بأربعة آلاف درهم صدقة ، وقال : كان عندي ثمانية آلاف ، فأمسكت أربعة آلاف لنفسى وعيالى ، وأربعة آلاف أقرضتها ربي عز وجل ، فقال صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت » ونزلت الآية في ذلك (١) .

وكان رضى الله عنه شديد البر والرعاية لأمهات المؤمنين ، ذكر بن الجوزي في صفة الصفوة عن المسور بن مخرمة ، قال : باع عبد الرحمن بن عوف أرضاً له من عثمان بأربعين ألف دينار ، فقسم ذلك المال في بنى زهرة ، وقراء المسلمين ، وأمهات المؤمنين وبعث إلى عائشة مئى بمال من ذلك المال ، فقالت عائشة : أما إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لن يحنو عليكم بعدى إلا الصالحون » ، سقى الله ابن عوف من سلسبيل الجنة (٢) . وذكر ابن حجر في الإصابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى يحافظ على أزواجه من بعدى هو الصادق البار » « فكان عبد الرحمن بن عوف يخرج بهن ويحج معهن ، ويجعل على هوداجهن البطيالة ، وينزل بهن في الشعب الذى ليس له منفذ (٣) » .

الوجدان الحسى :

حياة باطن الإنسان هى وجوده الحق .. فالنفس الإنسانية كحيط واسع زاخر عميق ، فى أعماقه لآله ، وجواهره ، وسائر معادنه النفيسة ، وليس بالسطح إلاماتتته بالسطحية والتفاهة .

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٢) صفة الصفوة ج ١ ص ١٣٧ .

(٣) الإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

ونفائس الباطن التي نغنيها ، هي مبادئ فطرة الله في الإنسان ، ومثلها العليا ، وما يتعلق بذلك من فضائل وأخلاق وبصائر في تمييز حقائق القيم ، غنها وثمرتها خيرا وأدناها . . .

فإذا عاش المرء في وجوده السطحي يتفاعل مع ظاهر الحياة الدنيا ، فهو الكائن الثاقب الذي لا وزن له ، وإن استطاع بأنافة مظهره ، وإباقه حركته ، ولطف مداخله — أو بنحو ذلك من الأسباب — أن يحدث لنفسه ذكرا بين الناس ، أو يبين لها فيهم مكانا يرهب به أو يؤمل أو يحسد ، لا يغرنك تقلب الذي كفروا في البلاد ، متاع قليل ، ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد»^(١).... أما إذا هدى بوحى الله ، أو إرشاد المصلحين ، أو بمحض تأمله في آيات الله حوله ، إلى أعماق نفسه التي هي حقيقة وجوده ، فقد حى بوعيه وكل مداركهم ما هبلك من نفائس الروح ، وحقائق الإيمان؛ فكانت هي نور وعيه ، وشغل وجدانه ، وطابع سلوكه ، وروح تصرفه ، ومرجع أخذه وعملاته في كل أمر . . .

وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه من أولئك الميامين الذين هدوا إلى حقائق وجودهم بإرشاد مولانا رسول الله ﷺ ، ووحى الله المبارك ، فحيت سرأثرهم ، وجاشت أعماقهم بأنفس درر الأخلاق ، وشماثل الإيمان وحب الحق تبارك وتعالى ، وعزائم النظر إلى الدار الآخرة — فكان بحق .

من الرجال المصاييح الذين هموا كأنهم من نجوم حية صنعوا

أخلاقهم نورهم ، من أى ناحية أتيت تنظر في أخلاقهم سطعوا

لذلك كان رضى الله عنه في شغل عن طبع الرياسة في نفسه ، قانعا منها برياسة الخلق ، وشرف السلوك ، زاهدا فيما بين يديه من المال ، جاعلا تجارته في الدنيا سبيلا إلى تجارتها في الآخرة ، فكان من المثل الحية التي عمزت الدنيا ، وثمرت فيها وعدلت مقاييسها على أنماط المثل العليا بوحى من الباطن الحى ، وفطرة الله المستكنة في كيانتنا الخطير .

وكان رضى الله عنه في شغل بوجدان حياته الباطنة ، وإقبال على تزكية نفسه وتطهيرها ، وإعدادها نقية طيبة للقاء الله عز وجل .. وكان ذلك يستغرق همه بينه وبين نفسه ، ويحذر أن يستدرج عنه إلى فتنة المال ، أو الزهو بطبع السيادة .

وبلغ من حذره أنه كان يخشى ذلك على نفسه ، ويراه مدرجة إلى الهلاك عند الله ، فقد روى ابن سعد في الطبقات ؛ أن المسور بن مخرمه فرح إذ حصرت الخلافة في ستة يوم الشورى ، منهم عبد الرحمن بن عوف المتميز برضا الجميع ، وود لو آلت الخلافة إلى عبد الرحمن ، فإن أباهما قالى سعد بن أبي وقاص .. ولقيه عمرو بن العاص ، فقال يامسور ، إن خالك — أى عبد الرحمن بن عوف — خير الجميع ، فماظنه بالله إن اختار للخلافة رجلا هو يعلم أنه خير منه ؟ .. فإذا رغبة عمرو تلتقى مع رغبة المسور ، فحضر المسور إلى عبد الرحمن يذكر له رغبة الناس في أن يلى هذا الأمر ، فقال عبد الرحمن : « من قال ذلك ؟ »

قال المسور : « لا أخبرك »

قال : « لئن لم تخبرنى لا أكلمك أبداً »

قال المسور : « فقلت عمرو بن العاص »

« فقال عبد الرحمن : فوالله لأن تؤخذ مديّة فتوضع في حلقى ، ثم ينفذ بها إلى الجانب الآخر أحب إلى من ذلك (١) » .

فهذا السيد الأصيل المطبوع كان يفر من شارات الرياسة حذر أن توبقه عند الله ، ويراهما أخطر على نفسه من مديّة تنفذ في حلقه إلى قفاه .. كان يفر من الحياة في عالم الشكل والصورة لأنه عالم الموت والركود ، إلى عالم القيم والحقائق وروح المبادئ لأنه حقيقة الحياة ومعدن الشرف والسيادة ... كان دائم العزوف عن المظاهر ، والغنى بلباب الحق وجوهر الأمور .. وجدّ في ذلك حتى كان مثال التواضع في الناس ، في سلوكه ومظهره ، يعمل بيده مع عبيده وخدمه في زراعته وتجارتها ، شأنه شأنهم ،

ولباسه لباسهم حتى كان لا يعرف من بينهم ، فقد حدث سعيد بن جبير : « كان عبد الرحمن ابن عوف لا يعرف من عبيده (١) » .

ذلك بعض فراره في نفسه من فتنة الرياسة . . . أما فراره من فتنة المال ، فلم يتخذ بها سبيل التخلي عن تشيره وجمعه ، بل اتخذ وصف الهرب النفس من زينته ، والحذر أن تعلق شهوته بقلبه ، فيقصر به ذلك عما يريد عند الله ، فلم يكن له من هم في مواقف العبادة إلا أن يلوذ بالله من ضعف نفسه . . . روى ابن عبد البر عن أبي الهياج قال : « رأيت رجلا بعرفات وهو يقول : « اللهم قنى شح نفسي . : فسألت عنه . فقالوا هذا عبد الرحمن ابن عوف » (٢) .

وروى المحب الطبري في الرياض أن عبد الرحمن بلغ من تواضعه وزهده أنه كان — على سعة غناه — يعمل بيده في زراعته ، ولو شاء لكفاه عبيده ، ولقد رآه أحد شباب المدينة مرة في أرضه بالجرف ، وهو يحول الماء بمسحاة في يده ، وقد طرح عنه ردائه ، وليس عليه سوى الإزار فاستحي عبد الرحمن من الشاب الذي يلمس القدوة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : . استحي منه لا لأنه رآه يعمل بيده من عمل العبيد مالا يليق بالساده ، بل لأنه اعتبر هذا العمل — على ما فيه من تواضع — ضرباً من الفتنة بالمال ، والإغراق في خدمة الدنيا ، واعتذر إلى الشاب قائلاً : « ابتائنا بالضراء فصبرنا ، وابتلينا بالسراء فلم نصبر (٣) » . . . وكان يفر من وجدانه ذلك إلى الصلاة ، يطيل بها مناجاته ، ويغرق فيها ما يعترض همته من عوائق دون المثل الأعلى . . . روى صاحب الإصابة أن عبد الرحمن كان يصلي قبل الظهر صلاة طويلة فإذا سمع الأذان شد عليه ثيابه وخرج (٤) . . . ومع ذلك كان يشعر بأن تمت صراماً في دخيلة نفسه بين المال ووازعه

(١) صفة الصفوة ج ١ ص ١٣٨

(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٨

(٣) الرياض النضرة وأخرج الأثر أيضاً أبو نعيم في الحلية .

(٤) الإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

إلى الله ، فيشكو ذلك إلى من يعرف ويفضى إليه بمخاوفه أن ينتصر المال فيهلك ،
 روى ابن عبد البر عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : دخل على عبد الرحمن بن عوف ،
 فقال يا أمه ، قد خشيت أن يهلكني كثرة مالي !! أنا أكثر قريش كلهم مالا ! ، قالت :
 يا بني تصدق — وفي رواية أتفق — فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 « إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه (١) » ...

وسنرى العجب في عزوفه عن الدنيا وشهوات الطعام عند الكلام على سيرته في ماله .

شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له :

روى صاحب الرياض النضرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعطى رهطاً — فيهم
 عبد الرحمن بن عوف — ولم يعطه ، فخرج حزينا خشي أن يكون تمت أمراً أغضب
 الرسول عليه فجعله يعرض عنه فلم يعطه كما أعطى سواه ... فلقبه عمر بن الخطاب ، فقال :
 ما بك ؟ فأخبره عبد الرحمن ، فدخل عمر على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بخبر
 عبد الرحمن ، فقال عليه الصلاة والسلام ، « ليس بي سخط ، ولكني وكلته إلى
 إيمانه (٢) » ... فهو عليه السلام يثبت إيمان قوم بالعطايا ، أما عبد الرحمن ففوق
 ذلك ، فله من عطايا الإيمان ما هو أنف من الدنيا ، وأثبت من الراسيات وتلك شهادة
 من صاحب البصائر في الرجال — صلى الله عليه وسلم — تنضر وجه ابن عوف ، وتجعله علما
 من صفوة المؤمنين ... وكثيراً ما كان يلحظ — عليه السلام — ذلك الإيمان في ضمير
 عبد الرحمن رضي الله عنه ، ويشيد به ، ويتعده ، فقد روى أبو نعيم في الحلية أن رجلاً
 « قرأ عند النبي ﷺ ، وكان لين الصوت ، أولين القراءة — فما بقي أحد من القوم إلا فاقت
 عينه غير عبد الرحمن بن عوف ؛ فقال رسول الله ﷺ « إن لم يكن عبد الرحمن بن عوف
 فاقت عينه ، فقد فاض قلبه » (٣) .

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٢) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٨١ وقال أخرجه عبد الرزاق .

(٣) حلية الأولياء ج ١ ص ١٠٠ .

وروى الترمذى والإمام أحمد رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ بشر عبد الرحمن ابن عوف بالجنة ، مع تسعة آخرين من الصحابة هم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة بن الجراح ، وسعد بن زيد بن عمرو ابن نفيل أحد قرابة عمر بن الخطاب . . . فعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال : « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة ، وعثمان فى الجنة ، وعلى فى الجنة ، وطلحة فى الجنة ، والزبير فى الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة ، وسعد بن أبي وقاص فى الجنة ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل فى الجنة وأبو عبيدة بن الجراح فى الجنة » (١) .

على أن الترمذى روى هذا الحديث عن غير عبد الرحمن بن عوف ، رواه عن سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل ، قال : قال رسول الله ﷺ « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة . . . إلى أن قال وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة . . » وعد سعيد بن زيد التسعة ولم يذكر العاشر فقال القوم ننشدك الله يا أبا الأعور ، من العاشر ؟ فقال : نشدتمونى بالله ؟ أبو الأعور فى الجنة « — يعنى نفسه

سيرته فى ماله :

الذى لاشت فيه أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه كان واسع الغنى مبسوط الرزق ، فقد كان تاجراً موفقاً . مجدوداً من الذين يصحبهم بمن الأرباح حينما حلوا أو رحلوا حتى لقد عبر عن حظه فيما يأتى من رزق عفو صفو بقوله : « لقد رأيتنى ولورفعت حجراً رجوت أن أجد تحته ذهباً أو فضة » (٢) .

وكانت بسطة هذا الرزق سبباً لغلو بعض الرواة ، أو مادة لخيالهم يصوغون منها ماشاءوا من أخبار ثرائه ونفقته وعتقه ليلغوا من أذهان القراء ماشاءوا فى تصوير ثرائه وسخائه .

(١) أخرجه أحمد والترمذى والبخارى فى المعايير الحسان .

(٢) طبقات ابن سعد ج ٨ ص ١٢٦

من ذلك ما نقله الحب الطبرى فى الرياض النضرة قال : مرض عبد الرحمن بن عوف ، فأوصى بثلاث ماله ، فصاح ، فتصدق بذلك بيد نفسه ، ثم قال يا أصحاب رسول الله ، كل من كان من أهل بدر له على أربعمائة دينار فقام عثمان وذهب مع الناس فقيل له : يا أبا عمر ، أأنت غنيا ؟ قال : هذه وصلة من عبد الرحمن لاصدقة ، وهو من مال حلال . . فتصدق عليهم فى ذلك اليوم بمائة وخمسين ألف دينار ، فلما جن عليه الليل جلس فى بيته وكتب جريده بتفريق جميع المال على المهاجرين والأنصار ، حتى كتب أن قيمه الذى على بدنه لفلان ، وعمامته لفلان ، ولم يترك شيئا من ماله الا كتبه للفقراء ، فلما صلى الصبح خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هبط جبريل وقال يا محمد إن الله يقول لك : أقرئ منى على عبد الرحمن السلام ، واقبل منه الجريدة ثم ردها عليه ، وقل له ، قبل الله صدقتك ، وهو وكيل الله ، ووكيل رسوله ، ويصنع فى مال الله ما يشاء ، وليتصرف فيه كما كان يتصرف من قبل ، ولا حساب عليه ، وبشره (١) .

فالتحير على هذه الصورة واضح الغلو والكذب ، ذلك إلى أن كلا من ابن كثير فى تاريخه والبخارى فى تاريخه ذكر أن أهل بدر حين أوصى لكل منهم بأربعمائة دينار كانوا مائة ، فجمل ما أوصى به لهم أربعون ألف لأمائة وخمسون كما نقل الحب الطبرى عن سيرة الملاء . . وقد كان الموضوع وصية حين حضرته الوفاة — كما ذكر ابن كثير (٢) وهو توفى فى عهد عثمان رضى الله عنه أى بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الملاء يذكر أن عبد الرحمن صلى صبح اليوم التالى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فواقع التاريخ ينقض الخبر . . . ذلك إلى أنه قد جاءت الأخبار كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبد الرحمن يدخل الجنة حبوا ، أو زحفا وأنه يبطأ به عن إخوانه فى دخولها ، وذلك لطول ما يحاسب فى الموقف على ماله . . . ولكن الملاء مخترع الخبر يذكر الأحساب على عبد الرحمن أصلا ، لأن جبريل نزل يسكلف رسول الله عن الله أن يخبر عبد الرحمن بذلك . . .

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ١٧٦ — وقال أخرجه الملاء فى سيرته .

(٢) انظر ج ٢ ص ١٦٤ تاريخ ابن كثير والإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

ومثل هذا في الغلو ماروى عن جعفر بن برقان أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف أعتق ثلاثين ألف عبد ، فإذا كان ذلك حقا من عتق رجل واحد ، فكيف بقي بالجزيرة العربية من رقيق لم يحرر ؟ . . . إن عبد الرحمن جدير بأن يعتق بلا شك ، وقد ذكر ابن كثير في تاريخه أنه « أعتق خلقا من مماليكه (١) » .

أما أنه أعتق ثلاثين ألفا فذلك اختراع من لا يبالي موقع كلامه من الصدق . ذلك ونحوه خلق أن يدعونا إلى التريث في الحكم على أخبار غنى عبد الرحمن ، ولا سيما ذلك الذهب الذي تراه ، واضطروا إلى قطعه بالقنوس حتى مجلت أيدي الرجال ، فإننا لا ندري هل اشترى عبد الرحمن ذلك الذهب سبائك ، أو كان دنانير ومصوغات فأذا بها وسبكها . . . وإذا كان ذلك أو ذاك فكيف حصل ، وهو تاجر حاجته إلى المال السائل أكثر من حاجته إلى ذلك المجد في تلك السبائك ؟ وهل يعتبر ذلك من قبيل كنز الذهب والفضة الذي حرمه الله ؟

ولنعرض لسيرته رضي الله عنه في ماله . . . فما بين أيدينا من الآثار يفهم منه أن تاريخه المالى بدأ عقب هجرته من مكة إلى المدينة ، وكل مراجع البحث ، ولا سيما كتب الحديث الصحيحة تروى أنه لما هاجر إلى المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد الربيع ، . . . فعرض عليه سعد أن يقاسمه ماله وزوجتيه في سماحه نفس وكرم خلق . . . قال ابن سعد في الطبقات .

« فقال له سعد : أخى ، أنا أكثر أهل المدينة مالا ، فانظر شرط مالى فخذ . . . وتمتني امرأتان ، فانظر أيهما أعجب إليك حتى أطلقها لك ، فقال عبد الرحمن بن عوف : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دلونى على السوق ، فدلوه على السوق .

(١) ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .

وكانت بداية موقعة ، فاشترى وباع ، وربح . . وأخذت مواهبه تفتتح ، ويتفتح له السوق تبعاً لذلك ، ويكثر ربحه نتيجة لما . . . وشغله ذلك مدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تزوج أثناءها لما صلح حاله ، فمضى إلى رسول الله وعليه أثر النعمة والزواج الجديد .

فقال له رسول الله : « مهيم »؟ (١)

فقال عبد الرحمن : تزوجت امرأة من الأنصار .

فقال عليه السلام : « فما أصدقها ؟ »

قال عبد الرحمن : وزن نواة من ذهب .

قال عليه السلام : أولم ولو بشاة .

وظل يتجر حتى كثر ماله ، وبلغ من أمره « أن تزوج امرأة من الأنصار على ثلاثين ألفاً » (٢) . . . وكانت قوافل تجارته تذهب وتجيء بين المدينة والشام ، ومصر ، وغيرها ، وبلغ عدد إحدى قوافله سبعمائة راحلة ، فكانت إذا دخلت المدينة سمع لها رجة في الناس ، وقالوا : قافلة عبد الرحمن بن عوف .

وقد توفي عن ثروة طائلة ، قال أبو عمر بن عبد البر : « كان تاجراً مجدوداً في التجارة ، وكسب مالا كثيراً ، وخلف ألف بعير ، وثلاثة آلاف شاه ، ومائة فرس ترعى بالبقيع ، وكان يزرع بالجرف (٣) على عشرين فاضحاً (٤) ، فكان يدخل من ذلك قوت أهله سنة (٥) » إلى أن ذكر أن إحدى زوجاته الأربع صولحت على ربع الثمن من ميراثه فبلغ ثمانين

(١) مهيم : كلمة استفهام ، معناها : كيف حالك ؟ أو ما حدث لك ؟

(٢) قال الحب الطبري : أخرجه الرازي والقفائي — الرياض النضرة ٢ : ١٤٥ .

(٣) الجرف : مكان قرب المدينة .

(٤) الفاضح : البعير يسى عليها .

(٥) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٨ وذكره ابن سعد في الطبقات ج ١ ص ١٢٦ .

ألفاً .. أى أن الثمن كله للزوجات الأربع يبلغ ثلثمائة وعشرين ألفاً .. وتبلغ التركة كلها على هذا (٢٥٦٠٠٠٠ ر) أى مليونى درهم وخمسمائة ألف وستين ألف درهم ، وهو مبلغ لا نستبعده ، إذا قرن إلى غيره من مقادير تركات بعض أغنياء الصحابة ، كعثمان والزبير رضى الله عنهما .

وكان رضى الله عنه يذهب فى نفقة ماله على توجيه الإسلام ، .. وللحال زينته التى يفتن بها القلوب عن الله .. فإذا فتن القلب عن الله تعالى ، فقد صرف عن مورد حياته ، ولا حياة له فى شيء بعد ذلك ، فكان ينفق إنفاق الزاهد الراغب فى التخلص من شيء يخافه على نفسه ، ولقد قدمنا إشارة إلى ذلك فى خبر ذهابه إلى أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها ، يقول لها « يا أمه ، قد خفت أن يهلكنى كثرة مالى ، أنا أكثر قریش مالا (١) » .. وقد أجابته رضى عنها — أن شفاء ما فى صدره أن ينفق من ماله .. وهى شكوى لها دلالتها على مذهبه الذى ذكرناه ، فكان ينفق لا يبالي كثرة ما انفق إلا أن يبلغ رضوان الله تعالى والعصمة بما يتهدده .. ذكر ابن الجوزى فى الصفوة وأبو نعيم فى الحلية عن الزهري أنه تصدق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشطر ماله — أربعة آلاف — ثم تصدق بأربعين ألفاً ، ثم تصدق بأربعين ألف دينار ، ثم حمل على خمسمائة فرس فى سبيل الله — أى قدمها للمجاهدين — ثم حمل على ألف وخمسمائة راحلة فى سبيل الله (٢) « أى لحمل المجاهدين وأمتعتهم وأزوادهم ..

وروى ابن سعد فى الطبقات أنه باع أرضاً له بأربعين ألف دينار ، قسمها فى فقراء بنى زهرة ، وفى ذوى الحاجة من الناس ، وفى أمهات المؤمنين (٣) « أى فى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ...

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٢) ١ - صفة الصفوة ص ١٢٧ ، ج ١ حلية الأولياء ص ٩٥ .. ومن المراجع ما جعله الرواحل خمسمائة فقط ، ومنها ما لم يذكر الأربعين ألف درهم .

(٣) الطبقات ج ٩ ص ٣٢ - ١٢٣ ذكره أيضاً فى الحلية وفى الصفوة والرياض النضرة .

وذكر في الرياض النضرة عن الفضائي — أنه أوصى بخمسين ألفاً في سبيل الله^(١) ،
وذكر ذلك أيضاً ابن سعد في الطبقات الكبرى وعبارته : « وأوصى في السبيل بخمسين
ألف دينار^(٢) » .

وقد قدمنا أنه أوصى — قبيل وفاته — « لكل رجل ممن بقي من أهل بدر بأربعمائة
دينار . . . وكانوا مائة — فأخذوها حتى عثمان وعلي ، وقال علي : اذهب يا بن عوف ، فقد
أدركت صفوها ، وسبقت رفقها^(٣) » .

ذلك كله غير صدقاته التي سيرد ذكرها فيما بعد .

ونجد شغل عبد الرحمن بآخرته واهتمامه لها فيما يرويه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله
عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه — أجمع ما كانوا — فقال
« إني رأيت الليلة منازلكم في الجنة » . . . ثم أقبل على أبي بكر رضي الله عنه وعرفه
منزله — ثم أقبل على عمر وعرفه منزله — ثم أقبل على عثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ،
وعرف كلا منهم منزله ، ثم أقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال لقد ابطؤوا بك عنا من
بين أصحابي ، حتى خشيت أن تكون هلك ، وعرفت عرقاً شديداً ، فقلت لك ما أبطأ
بك ؟ فقلت : يا رسول الله من كثرة مالي ، مازلت موقوفاً محاسباً ، أسأل عن مالي من
أين اكتسبته ، وفيما أنفقته ؟ فبكى عبد الرحمن ، وقال : يا رسول الله ، هذه مائة راحلة
جاءتني من تجارة مصر ، فإني أشهدك أنها لفقراء أهل المدينة ، وأبنائهم ، لعل الله
أن يخفف عني ذلك اليوم^(٤) . . . فالعمل للآخرة هو باعث تلك النفقة الكبيرة على
ما نرى في قوله : « لعل الله يخفف عني ذلك اليوم » .

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٨٥ .

(٢) الطبقات ج ٩ ص ١٣٦ .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ص ٧ من ١٩٤ وانظر أيضاً الإصابة .

(٤) قال الحافظ المنذرى رواه الطبراني والبيهقي واللفظ له .

وجاء في طبقات ابن سعد ، والصفوة ، وحلية الأولياء ، وابن كثير ، أن عيرا سبعة راحلة ، قدمت المدينة من الشام فسمع لها بين أهل المدينة رجة ، فقالت عائشة — رضى الله عنها — ما هذه الرجة ؟ ... فقال الناس ، هذه عير عبد الرحمن بن عوف سبعة بعير ، تحمل البر والدقيق والطعام — وفي رواية تحمل من كل شيء — فقالت رضى الله عنها ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا » فبلغ ذلك عبد الرحمن ، فأتاها فسألها عما بلغه ، فحدثته ، فقال : فإني أشهدك أنها بأحمالها وأقتابها (١) وأحلاسها (٢) في سبيل الله عز وجل (٣) .

ونرى جده في المنافسة على منازل الآخرة فيما يرويه البخارى قال : « أتى عبد الرحمن بن عوف بطعام وكان صائما فقال : قتل مصعب بن عمير — وهو خير منى — فكفن في بردة ، إن غطى رأسه ، بدت رجلاه ، وإن غطى رجلاه بدا رأسه . . . وقتل حمزه — وهو خير منى — فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة ، ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط — أو قال أعطينا من الدنيا ما أعطينا — وقد خشينا أن تكون حسناتنا عجبت لنا ، ثم جعل يبكى حتى ترك الطعام (٤) » . فالأمر في ميزانه جد . وشغله بالآخرة يستغرق وقته ووجدانه . وما قدر له من سعة الدنيا لا يفتنه عما هو مشمر له . وما موازنته بين ما هو فيه من ثراء . وبين ما سبق به مصعب وحمزة من قتل وفقر . وإقراره بأن كلا منهما خير منه إلا أثر تلك الموازنة التي تصغر القيم الحسية الدنيوية . وترى الفوز الحق فيما يبعد به الإيمان من درجات . . . وقد رأينا عمق تلك الموازنة في نفسه . حين جاش وجدانه بالبكاء . فبكى حتى رفع الطعام من بين يديه . ولم يأكل . . . وكان صائما . . .

(١) القتب : . الرحل

(٢) الحلس : ما يوضع على ظهر البعير تحت الرحل .

(٣) الصفوة ج ١ ص ١٣٧ ، وطبقات ابن سعد ٩٥ ص ١٣٢ ، حلية الأولياء ج ١ ص ٧٠ .
وتاريخ ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .

(٤) قال المحب الطبري في الرياض انقرد بإخراجه البخارى .

وتكرر البكاء على الطعام . فإن ما هو فيه من نعمة ما كان يشير نهمته ، ولا يبلغ في نفسه ما هي فيه من شغل بمن سبقها إلى الله ، وخوف من أن يقصر به الجهد دون التزلة للرجوة ، فيزوي ذلك نفسه عن الطعام ، ولا يراه منقبة إلى جانب ما كان عليه غيره من تقشف وقلة . .

قال نوفل بن إياس الهزلي : « كان عبد الرحمن لنا جليسا ، وكان نعم الجليس ! وأنه مضى بنا حتى دخلنا بيته . ودخل فاغتسل ثم خرج فجلس معنا . وأتينا بصحفة فيها خبز ولحم . فلما وضعت بكى عبد الرحمن بن عوف . فقلنا له : يا أبا محمد ، ما يبكيك ؟ قال : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير . ولا أرانا آخرنا لما هو خير لنا (١) »

ولازمه وجداته ذاك وبكاؤه ، وذكره مصعباً وحمزه . حتى لقد ذكرهما بمثل ما قدمنا حين حضرته الوفاة (٢) رحمه الله . . .

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ٩٩ والاستيعاب ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٨ والرياض ج ٤ ص ٢٨٢ .

أبوذر الغفاري

« ما أظلت الخضراء ، ولا أظلت الغبراء ، من ذي
لمجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر »
حديث شريف

« من سره أن ينظر إلى زهد عيسى بن مريم
فلينظر إلى أبي ذر »
حديث شريف

١ - نسبه واسمه ومبدأ أمره - شهرة قبيلته بقطع الطريق - تفرد بقطع
الطريق كأنه سبع - اعتدائه إلى الله ، وصلاته قبل أن يلتقي رسول الله عليه وسلم . .
٢ - إسلامه - عودته إلى قبيلته ودعوته فيها للإسلام - علمه : حرصه على طلب
العلم . . اهتمام النبي بتعليمه - عبادته

٣ - شخصيته : قوة الطبع ، وجيشان الروح القدس : دعاء شخصيته أبي
ذر - صدقه في كل أمر - نزوعه إلى مواطن البأس - قوته في تحقيق مثل العقيدة
في خاصة نفسه - عزوفه عن الإمارة والمال - نهجه الرائع في الكشف آية صدقه في
عقيدته - الآخرة في ذهنه وضميره تخطط له كل حياته - ضيقه الشديد بما يرى في الناس
من تهاون في المثل الأعلى .

حاسته الاجتماعية : ضعف الكفاية الاجتماعية في أبي ذر . . الرسول عليه السلام
يخبره بذلك . . ظواهر ضعف كفايته الاجتماعية - ضعف تلك الكفاية لايحييه في الإسلام
ولا ينقص قدره مثقال ذرة . . . يعيش وحده ، ويعيش وحده ، ويموت وحده - رجل إيمان
لارجل دولة - الرسول يشهد به بما بقي الدولة آثار هذا الضعف - أثر النصيح النبوي في
موقف أبي ذر من دعاة الفتنة أيام عثمان

٥ - رأيه في المال : أثر عقيدة الآخرة في تكوين رأيه . . للمال - بعد ضرورات
المعيشة - وظيفة روحية واجتماعية

٦ - أبو ذر في التماس : يطلب إلى معاوية أن يقول مال المسلمين لآمال الله . . يدعو
إلى اتفاق فضل المال . . . اجتماع الفقراء حوله وتزعم الأغنياء . . عثمان يستدعيه إلى المدينة

٧ - بينه وبين عثمان : طلبه إلى عثمان ألا يكتفي من الأغنياء بالزكاة - دعوته في
الناس أن يذلو ففسول أموالهم - اقتران دعوة بظهور الفتنة - أبو ذر يرى نفسه
عثمان من تبه الفتنة - عثمان يرى لولاية الدولة من الفتنة أن يقيم أبو ذر بالربذة . . .
موت أبي ذر رضي الله عنه بالربذة .

أبو ذر الغفارى

١ - نسب :

على طرف بادية العرب بجوار البحر الأحمر ، كان يمتد طريق القوافل بين مكة والشام ... وعلى هذا الطريق كانت تقيم قبيلة غفار ، التى ينسب إليها أبو ذر الغفارى ..
رضى الله عنه .

وكانت تلك القبيلة — على عادة القبائل البادية — تغير على غيرها من الأحياء ، وكثيراً ما كانت تغير على القوافل المارة ... أى أنهم كانوا قطاع طريق — قبل أن يهديهم الله للإسلام — على أشد ما يكون قاطع الطريق فى بادية جاهلة منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ، حيث كانت القوة منشأ الحقوق ، وحيث كان السلب والنهب ديدن من يستطيع من الأقوياء والضعفاء .. ولقد كان لغفار فى ذلك شهرة مخوفة آثمة ، حتى أن أبا ذر لما جاء رسول الله ليسلم — وهو مستخف بالدعوة — وسأله عليه السلام : ممن أنت ؟ فقال : من غفار ، أحدثت الإجابة فى ذهن رسول الله عجباً ، وشرد بخياله فى دهشة إلى بعيد ووضع يده على جبهته مستعظماً أن يأتى من تلك القبيلة من يرغب فى الإسلام وهو ما يزال يدعو إليه سراً .. قال أبو ذر : فلما قلت من غفار « أهوى بيده إلى جبهته !! فقلت فى نفسى : كره أن اتعميت إلى غفار (١) » .

تلك قبيلة غفار البدوية التى أسلمت ببركة أبى ذر ، وحسن إسلامها .. وإليها ينسب
رضى الله عنه ، كما أسلفنا ..

أما اسمه فقد اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، ولكن للشهور الأصح أنه « جندب

(١) طبقات ابن سعد ج ١٤ ص ٢٢١

ابن جنادة ، بن قيس ، بن عمرو ، بن مليل ، بن صغير ، بن حرام ، بن غفار . « وأمه رملة ، بنت الوقعة ؛ من بني غفار أيضا (١) »

٢ — هاته قبل الاسلام

نشأ رضى الله عنه — أول أمره — على دين قومه فى قطع الطريق ؛ روى ابن سعد فى الطبقات قال : كان أبو ذر رجلا يصيب الطريق ؛ وكان شجاعا يتفرد وحده بقطع الطريق ، ويغير على الصَّرم (٢) فى عماية الصبح على ظهر فرسه ، أو على قدميه كأنه السبع فيطرق الحى ، ويأخذ ما يأخذ (٣) »

وظل على أمره ذاك حتى أدركته رعاية الله ، فقذف نور الهداية فى قلبه ؛ فأخذ يصلى بمحض فطرته لله إله السماء ، ويتوجه فى صلاته حيث يوجهه الله . . ذكر صاحب الصفوة ، أن أبا ذر قال لعبد الله بن الصامت : لقد صليت يابن أخى قبل أن ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين . فقال عبد الله : لمن ؟ قال أبو ذر : لله . . قال عبد الله : فأين تتوجه ؟ .. قال أبو ذر : حيث وجهنى الله عز وجل . . وأصلى عشاء ؛ حتى إذا كان من آخر الليل ، ألقيت كأنى خفاء (٤) ، حتى تعلونى الشمس (٥) »

٣ — اسلامه

روى ابن سعد فى الطبقات : كان أبو ذر يتأله (٦) فى الجاهلية ، ويقول : لا إله إلا الله ولا يعبد الأصنام . . فر عليه رجل من أهل مكة بعد ما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أباذر إن رجلا بمكة يقول مثل ما تقول : لا إله إلا الله ، ويزعم أنه نبي . . . فقال

- (١) أسد الغابة ج ٥ ص ١٨٦ والاستيعاب ج ٤ ص ٦٢ والامتناع ص ٢٥٨ .
- (٢) الصرم : جمع صرمه بكسر الصاد فيها ، والصرمة هى القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين .
- (٣) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٢ .
- (٤) الخفاء : رداء يلبس فيخفى تحته الثياب . . يريد أن النوم كان يخفقه من آخر الليل فلا يتناسك أن يستغرق فيه على الأرض كأنه رداء ألقى عليها .
- (٥) صفة الصفوة ج ١ ص ٢٣٨ وحياة الأولياء ج ١ ص ١٥٧ والطبقات ج ١٤ ص ٢٢١ وصحيح مسلم ص ٣٤٨
- (٦) يتأله : يتعبد

أبو ذر : ممن هو ؟ قال : من قريش ، فأخذ أبو ذر زاده ، وخرج حتى قدم مكة ، فرأى
أبا بكر يضيف الناس ويطعمهم الزبيب ؛ فجلس معهم فأكل ؛ ثم سأل من الغد : هل
أنكرتم على أحد من أهل مكة شيئا ؟ فقال رجل من بني هاشم : نعم ، ابن عم لي يقول
لا إله إلا الله ، ويزعم أنه نبي . قال : دلني عليه . فدلّه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم راقدا
على دكان^(١) قد سدل ثوبه على وجهه ، فنبهه أبو ذر ، فانتبه عليه السلام . . . فقال
أبو ذر : انعم صباحا .

فقال عليه السلام « عليك السلام »

قال أبو ذر : انشدني ما تقول . . .

فقال عليه السلام : « ما أقول الشعر ، ولكنه القرآن ، وما أنا قلته ، ولكن الله قاله »

قال أبو ذر : اقرأ علي . . .

فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سورة من القرآن .. فقال أبو ذر : أشهد ألا إله إلا الله ،
وأشهد أن محمدا رسول الله .

وسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بمن أنت ؟ » فقال من غفار ، فعجب النبي صلى
الله عليه وسلم لأنهم يقطعون الطريق .. وجعل يرفع بصره فيه ويصوبه ، تعجبا من ذلك
لما كان يعلم منهم ، ثم قال : « إن الله يهدي من يشاء »

وجاء أبو بكر فرأى أبا ذر ، فأخبره النبي بإسلامه ، فقال أبو بكر : أأنت ضيفي
أمس ؟ قال أبو ذر : بلى . . . فقال أبو بكر : فانطلق معي . . . فذهب مع أبي بكر إلى بيته
فكساه ثوبين ممشقين .. فأقام أياما . . . ثم رأى امرأة تطوف بالبيت ، وتدعو بأحسن
دعاء في الأرض تقول : اعطني كذا ، وكذا ثم قالت في آخر ذلك : يا أساف ونائلة^(٢) فقال

(١) الدكان شيء كالمصطبة .

(٢) أساف ونائلة صبيان . . . مما كانت تعبد قريش .

أبو ذر — مستهزئاً — أنكحى أحدهما صاحبه .. فتعلقت به المرأة ، وقالت : أنت صابى* (١) . فسمعها فتية من قريش فجاءوا فضربوه ... وجاء ناس من بني بكر فنصروه ، وقالوا : ما لصاحبنا يضرب وتتركون مصباتكم . فتحاجزوا فيما بينهم .. وعاد أبو ذر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله : أما قريش فلا أدعهم حتى أثأر منهم ، ضربوني (٢)

وروى ابن سعد أن أبا ذر لما « سمع بالنبي صلى الله عليه وسلم — وهو يومئذ بمكة يدعو محتفياً — أقبل يسأل عنه حتى أتاه منزله ، وقبل ذلك قد طلب من يوصله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يجد أحداً ، فأنهى إلى رسول الله فاستأذن فدخل ، وعنده أبو بكر وقد أسلم قبل ذلك بيوم أو يومين ، وهو يقول يا رسول الله لانستسبر بالإسلام ولتظهرنه ، فلا يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقلت : يا محمد ! إلام تدعو ؟ قال : « إلى الله وحده لا شريك له ، وخلع الأوثان ، وتشهد أنى رسول الله » .. فقلت أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أنك رسول الله (٣) .

وروى أبو نعيم عن أبي ذر قال : « أقمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، فعلمنى الإسلام ، وقرأت من القرآن شيئاً ، فقلت يا رسول الله ، إني أريد أن أظهر ديني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني أخاف عليك أن تقتل » قلت : لا بد منه وإن قتلت .. فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فخرج أبو ذر على قريش يتحدثون في المسجد ، فقال : أشهد ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ فانقضت الحلق فقاموا فضربوه ، فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى ما به قال له : « ألم أنكأ ! » فقال : يا رسول الله ! كانت حاجة في نفسي فقضيتها (٤)

ويروى أن العباس بن عبد المطلب لما رأى قريشا تضرب أبا ذر ، أسرع إليه ومنعه

(١) كان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم أول أمره بمكة صابى* ، ويقال لمن يتبعه صابى* : أى خارج

من دينه .

(٢) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٣ .

(٣) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٢ .

(٤) حلية الأولياء ج ١ ص ١٥٨ .

منهم، وقال: ويلكم أستم تعلمون أنه من غفار؟ وطريق تجارتكم إلى الشام عليهم (١)؟ وفي رواية الحلية أنه قال لهم: «يا معشر قريش أنتم تجار، وطريقكم على غفار، أتريدون أن يقطع الطريق؟» (٢)

٤ - عودته إلى قومه بعد إسلامه:

وأقام أبو ذر ما أقام بمكة، ولما عزم العودة قال لرسول الله ﷺ: «إني منصرف إلى أهلي، وناظر متى يؤمر لك بالقتال فألحق بك، فإني أرى قومك عليك جميعا؛ فقال له رسول الله ﷺ: «أصبت فانصرف (٣)». . . وروى مسلم أنه عليه السلام قال لأبي ذر عند انصرافه: «أنه قد وُجِّهْتُ إلى أرض ذات نخل: لا أراها إلا يثرب، فهل أنت مبلغ عنى قومك، عسى الله أن ينفعهم بك، ويأجرَكَ فيهم؟»

خرج أبو ذر من مكة ونفسه العظيمة قد زادت ثقة وقوة بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما سمع منه. . . وفي عزمه أن يدعو ما استطاع إلى دينه الجديد إجابة لرغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل إننا لنحسب أن تلك الرغبة لم تكن سوى تأكيد لما في عزمه على الدعوة، لأن روحه القوي الذي لا يألّف السكون كان حرياً أن يدفعه إلى ذلك. . . خرج أبو ذر فدعا أخاه أنيساً إلى الإسلام، فأجاب. . . ودعا أمه فأسلمت. . . وعرض الإسلام على قومه، فأجاب بعضهم، وأخذوا يدخلون فيه مع الأيام. . .

وكان من وسائله في الدعوة أن تبع ديدنه القديم في قطع الطريق على قريش، قال ابن سعد في الطبقات: «فكان يعرض لعبرات قريش، فيقتطعها، فيقول: لا أرد لكم شيئاً منها حتى تشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. . . فإن فعلوا رد عليهم ما أخذ منها،

(١) الاستيعاب ج ٤ ص ٦٣ والإصابة ج ٤ ص ٦٤ .

(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ١٥٩ والطبقات ج ١٤ ص ٢٢٥ .

(٣) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٢ .

وإن أبوالم يرد عليهم شيئاً^(١) » « وكلما أقبلت لقريش غير يحملون الطعام ، ينفر بهم على ثنية غزال ، — فتتفر الإبل — فتلقى أحمالها ، فيجمع قومه الحنطة ، فيقول لقومه : لايمس أحد حبة حتى تقولوا لا إله إلا الله ، فيقولون لا إله إلا الله » . . .

وزاد عدد من دخل الإسلام من قومه ، حتى بلغوا النصف ، وكان يؤمهم إمام بن رخصة الغفاري ، وكان سيدهم . . . أما نصفهم الآخر فقالوا : إذا قدم رسول الله المدينة أسلنا . . فكان أبو ذر يسخر بأهنتهم ، على ما ذكره ابن عبد البر . .

ومضى على ذلك اثنا عشر عاماً على الأقل ، ثم هاجر الرسول عليه السلام إلى المدينة ، ومضت بدر ، وأحد ، والخندي ، ثم قدم أبو ذر بعدها بقومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد نسي اسم أبي ذر ، . . والنذر اسم من أسماء النمل ؛ قال ابن عبد البر : « فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم وهم في اسمه ، فقال : « أنت أبو نملة ؟ » فقال أبو ذر : أنا أبو ذر . . فقال عليه السلام : « نعم ، أبو ذر » . . .

وقدّم أبو ذر قومه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « فأسلم نصفهم الباقي ؛ وجاءت أسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! إخواننا ، نسلم على النبي أسلموا عليه ، فأسلموا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غفار غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله^(٢) »

وأقام أبو ذر بالمدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولزمه حضراً وسفراً كما قال ابن كثير في ترجمته .

هـ — علم :

كان أبو ذر شديد الرغبة في التعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان في ذلك

(١) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٢

(٢) رواء مسلم في كتاب فضائل الصحابة .

من أحرص الصحابة إن لم يكن أحرصهم جميعا حتى قال فيه أبو نعيم في الحلية : « كان أبو ذر ، رضى الله عنه للرسول صلى الله عليه وسلم ملازما وجليسا ، وعلى مساءلته والاقتباس منه حريصا . . سأله عن الأصول والفروع ، وسأله عن الإيمان والإحسان ، وسأله عن رؤية ربه تعالى ، وسأله عن أحب الكلام إلى الله تعالى . . وسأله عن كل شيء حتى عن مس الحصى في الصلاة (١) » .

وأبو نعيم يعنى بمس الحصى ما روى عن أبي ذر من أنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل شيء ، حتى سألته عن مس الحصى ، فقال : « مسه مرة أودع (٢) » .

ومن ذلك أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم :

● ما الصلاة ؟ فقال عليه السلام : « خير موضوع . . . استكثر أو استقل »

● أى الصلاة أفضل ؟ فقال عليه السلام « القنوت »

● ما الصيام ؟ فقال : « فرض مجزئ ، وعند الله أضعاف كثيرة »

● أى الصدقة أفضل ؟ فقال جهد من مقل يسر إلى فقير »

ويلاحظ أن إجابة الرسول عليه السلام لا تتناول الفروع ، بل تلم بروح المسائل وفقهها العالى ، أى فلسفة المسائل . . وذلك أنه عليه السلام كان يعلم كلاً بما يطيق . . وهذا المستوى في الإجابة يدل على مكانة أبي ذر في العلم ، وعلو طبقة في الإدراك . .

وكان مما سأل :

● أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « إيمان بالله عز وجل ، وجهاد في سبيله »

● أى الهجرة أفضل ؟ فقال : « من هجر السيئات »

● أى المؤمنين أكملهم إيمانا ؟ قال « أحسنهم خلقا » . .

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

● أى المؤمنين أسلم ؟ قال : « من سلم الناس من لسانه ويده »
● أى آية مما أنزل الله عليك أعظم ؟ قال : « آية الكرسي » ثم قال : « يا أبا ذر ! ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة »

● كم الأنبياء ؟ قال : « مائة ألف ، وأربعة وعشرون ألفا »

● كم الرسل ؟ قال : « ثلاثمائة وثلاثة عشر ، جما غفيرا »

● كم كتاب أنزله الله تعالى ؟ قال : « مائة كتاب وأربعة .. أنزل على شيث خمسون صحيفة ؛ وأنزل على خنوخ ثلاثون صحيفة ؛ وأنزل على إبراهيم عشر صحائف ؛ وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف ؛ وأنزل التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان »

● يا رسول الله ما كانت صحف إبراهيم ؟ قال : « كانت أمثالا كلها .. أيها الملك المساط المبتلى المغرور ! إني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها إلى بعض ، ولكن بعثتك لترد عني دعوة المظلوم ، فإني لا أردّها ، ولو كانت من كافر ... وكان فيها أمثال : على العاقل ما لم يكن مغلوباً على عقله أن تكون له ساعات : ساعة ينجى فيها ربه عز وجل ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفكر فيها في صنع الله عز وجل ، وساعة يخلو فيها بحاجته من المطعم والمشرب ... وعلى العاقل ألا يكون ظاعنا إلا لثلاث : تزود لمعاد ، أو مرمة لمعاش ، أولذة في غير محرم ... وعلى العاقل أن يكون بصيراً بزمانه ، مقبلاً على شأنه ، حافظاً للسانته .. ومن حسب كلامه من عمله ، قل كلامه فيما لا يعنيه » (١) .

* * *

وكان يطلب النصيحة والوصية من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك أنه قال :
قلت : يا رسول الله أوصني ..

(١) الحلية ١ : ١٦٦ ، ١٦٧ .

قال : « أوصيك بتقوى الله فإنه رأس الأمر كله » .

قلت : يا رسول الله ! زدني ، قال « عليك بتلاوة القرآن ، فإنه نور لك في الأرض ، وذكر لك في السماء » .

قلت : يا رسول الله ! زدني . قال : « عليك بالصمت إلا من خير ، فإنه مطردة للشيطان عنك ، وعون لك على دينك » .

قلت : يا رسول الله ! زدني . قال : « عليك بالجهاد ، فإنه رهبانية أمتي » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال : « حب المساكين وجالسهم » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال : « انظر إلى من تحتك ، ولا تنظر إلى من فوقك ، فإنه أجدر ألا تزدري نعم الله عندك » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال : « صل قرابتك وإن قطعوك » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال : « لا تخف في الله لومة لائم » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال : « قل الحق وإن كان مرأ » .

قلت : يا رسول الله ! زدني : قال . « يردك عن الناس ما تعرف من نفسك ، ولا تجد عليهم (١) فيما تأتي . وكفى بك عيباً أن تعرف من الناس ما تجهل من نفسك أو تجد عليهم فيما تأتي » . ثم ضرب يده على صدره فقال : « يا أبا ذر ! لا عقل كالتيدير ، ولا ورع كالكف ، ولا حسب كحسن الخلق » .

قلت : هل في الدنيا شيء مما أنزل عليك كان في صحف إبراهيم وموسى ؟ قال : يا أبا ذر ! اقرأ : « قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا ، والآخرة خير وأبقى ، إن هذا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم وموسى » (٢) .

(١) معنى الجملة : لا تنكر على الناس عملاً أنت تأتبه .

(٢) الحلية ج ١ ص ١٦٨ — ١٦٩ .

ذلك بعض حرصه على استخلاص العلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وكان عليه السلام يعرف منه رغبته في التعلم ، وصدق العمل به ، فكان كثيراً ما يبتدئه بالتعليم . . وكتب الحديث حافلة بأمثلة ذلك .. وكان أبو ذر يروى ذلك بقوله : « أوصاني خليلي بكذا » أو « عهد إلى خليلي بكذا » . . ومن ذلك قوله .

أوصاني خليلي بسبع : أمرني بحب المساكين والفقراء منهم ، وأمرني أن أنظر إلى من هو دوني ، ولا أنظر إلى من هو فوقى ؛ وأمرني ألا أسأل أحدا شيئاً ؛ وأمرني أن أصل الرحم وإن أذبرت^(١) ؛ وأمرني أن أقول الحق وإن كان مرا ؛ وأمرني ألا أخاف في الله لومة لائم ؛ وأمرني أن أكثر من : لاحولة ولا قوة إلا بالله ، فإنهم من كنز تحت العرش^(٢) .
إن خليلي عهد إلى أن أى مال ذهب أو فضة أو كى^(٣) عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله^(٤) .

إن خليلي عهد إلى أن دون جسر جهنم طريقا ذا دحض^(٥) ومزلة ، وإنما أن نأتى عليه وفي أحوالنا اقتدار ، أخرى أن ننجو من أن نأتى عليه ونحن مواقير^(٦) .

قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر ! إني لأعلم آية لو أخذ بها الناس لكفتمهم » ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب » فما زال يقولها ، ويعيدها على^(٧) .

(١) أذبرت : أغضبت .

(٢) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٥ .

(٣) أو كى عليه : شد عليه رباطه ، من أو كى القربة إذا شد عليها رباطها ، والمراد قاض المال الذى يحبس عن الإنفاق في سبيل الله .

(٤) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٥ .

(٥) ذا دحض ومزلة : ذو زلق تزل فيه الأقدام .

(٦) المواقير : جمع موقر ، وهى النخلة ذات الحمل الثقيل .. والمراد بالحديث أن الإقلال من الدنيا أرجى

للنجاة فى الآخرة ، والحديث فى الطبقات ج ١٤ ص ٢٣٦ ، وخلية الأولياء ج ١ ص ١٦١ .

(٧) حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٦ .

وفي ذلك دلالة على خصوص عبايته ﷺ بأبي ذر . .

ولا جرم أن يمتليء أبو ذر بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى قال فيه على كرم الله وجهه : « وعى أبو ذر علما عجز الناس عنه ، ثم أوكأ عليه ، فلم يخرج منه شيئاً (١) » . وقال صاحب الإصابة : كان أبو ذر يوازي عبد الله بن مسعود في العلم (٢) . . وقال أبو ذر نفسه في علمه وتعلمه : « لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما يحرك طائر جناحيه في السماء ، إلا ذكرنا منه علماً (٣) »

وقد روى عنه العلم كثيرون من الصحابة والتابعين ، ذكر منهم ابن حجر في الإصابة : « أنس بن مالك ؛ وعبد الله بن عباس ، وأبو إدريس الخولاني ، وزيد بن وهب الجهني ، والأحنف بن قيس ، وجبير بن نفير ، وعبد الرحمن بن تميم ، وسعيد بن المسيب ، وخالدين وهبان ، وعبد الله بن الصامت ، وخرشة بن الحر ، وزيد بن ظبيان ، وأبو أسماء الرحبي ، وأبو عثمان النهدي ، وأبو الأسود الدؤلي ، وللعرو بن سويد ، ويزيد بن شريك ، وأبو مراوح الغفاري ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الرحمن بن حجيبة ، وعبد الرحمن بن شماس ، وعطاء بن يسار ، وآخرون »

وسياتي أثر علمه فيما نورد بعد من وعظه ، وأقواله ، وسائر تصرفه رضي الله عنه . .

٦ — عبادته :

كل إنسان مطالب أن يكون عمله كله عبادة لله تعالى : « إن صلاتي ونسكي ومحياي ، ومماتي لله رب العالمين (٤) » ، فالكون كله معبد كبير يتصرف فيه المرء على ما يقربه

(١) أبو نعيم ، وابن سعد ، وابن عبد البر .

(٢) الإصابة ج ٤ ص ٦٥ .

(٣) الاستيعاب ج ٤ ص ٦٤ .

(٤) الأنعام ١٦٢ .

إلى الله ، ويبلغه رضوانه سبحانه . . غير أن فقهاء الإسلام في تقسيمهم لموضوعات الدين وأبوابه اتفقوا أن تكون « العبادات » اصطلاحاً مقصوراً على الصلاة ، والصيام ، والزكاة والحج . . .

والذى أراه أن أبا ذر رضى الله عنه منذ أن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان سلوكه العام والخاص صورة صادقة لتحقيق العبادة بمعناها العام ، فكان الكون معبوده الكبير يعبد فيه الله بطعامه ، وشرابه ، ولباسه ، وسعيه إلى رزقه ، وصلاته ، وصيامه ، وصدقته ، وحججه ، ووعظه ، وكل قوله وعمله ، إذ كانت الآخرة ماثلة بين عينيه لا تبرح ، تقيم له شأنه كله في كل أمر على ما فيه مرضاة الله عز وجل . . . وسيأتى من تفصيل سيرته رضى الله عنه ما يصدق ذلك . . .

فإذا نظرنا في عبادته على ضوء المعنى الاصطلاحي برز لنا من خلالها الروح الباهر الذى كان يبعثه في كل شئ على الحفاوة والجد والصدق ... وذلك الروح يأتلف من حقيقتين :

الأولى : حضور أمر الآخرة في ذهنه ، وعصبه ، ووجدانه .

والثانية : صفاء الفهم وعمق التأمل ، وصدق المعدن .

فلم يكن أمره في الزكاة أمر نصاب يخرج الغنى ، ثم يتطوع بعده بما يشاء ، بل أن يمسك الغنى من دخله ما يكفيه قوت سنته هو ومن يعول ، والباقي لا يكتز به بل ينفقه في سبيل الله . . . ولقد طبق ذلك في خاصة نفسه : في طعامه ولباسه ، ومتاعه ، على مثال أعجز سواه . . ونادى به في الأغنياء ، ودعا إليه ولالة الأمر في قوة وصدق كان لهما أثرهما المدوى في العالم الإسلامى إلى اليوم . . وسيأتى تفصيل ذلك فيما تعرض له هذه الرسالة من موضوعات . . .

● ذلك شأنه في عبادة الزكاة؛ أما صيامه ، فالمعروف أن الصيام سر بين العبد وربّه ، على أن المعروف من أمر أبي ذر أنه لم يكن ينجح إلى شهوة قط في طعامه أو شرابه . . .

وقد كان يقول : إنما يكفيني في اليوم شربة لبن ، ويكفيني كل جمعة قفيز قمح ، على ما سيأتي في موضعه . . . ومثل هذا يعد من صوام الدهر إذا نظرنا إلى أن لباب الصوم هو ترك شهوات النفس لله . . . وإذا قال قائل في صيامه فأكثر ، فإن حال أبي ذر في عزوفه عن الدنيا يصدقه فيما يقول :

● أما صلاته فإنه كان كثير التنفل ، ولما دخل عليه زائر بيته فوجده خاليا من الصلاة إذ كان لا يدعها في حضر أو سفر ، قال أبو عثمان النهدي : رأيت أبا ذر يمد على راحلته ، وهو مستقبل مطلع الشمس ، فظننته نائما ، فدنوت منه فقلت : أناثم أنت يا أبا ذر ، قال : لا ، بل كنت أصلي « (١)

وقد يتضح لنا منهجه في عبادته ممارواه عنه سفيان الثوري قال : قام أبو ذر الغفاري عند الكعبة ، فقال : يا أيها الناس : أنا جندب الغفاري ، هلموا إلى الأخ الناصح الشفيق ، فاكتنفه الناس . فقال : أرايتم لو أن أحداكم أراد سفرا أليس يتخذ من الزاد ما يصلحه ويبلغه ؟ قالوا : بلى . قال : فسفر طريق القيامة أبعد مما ترون ، فخذوا له ما يصلحكم ، قالوا : وما يصلحنا ؟ قال : حجوا حجة لعظام الأمور ؛ صوموا في الدنيا لحر يوم النشور ؛ صلوا في ظلمة الليل لوحشة القبور ؛ تصدق بمالك لعلك تنجو من عسيرها . . . « (٢)

وقد رأينا كيف أن فطرته السخية أبصرت الحق قبل أن يلقى رسول الله ﷺ ، ومثل هذا لا ينظر في عبادته إلى قول يقوله ، أو حركات يؤديها ، بل إلى عمق تأمله ، وصفاء فهمه . . .

ولقد قدم رجل من أهل البصرة حتى لقي أم ذر فسألها عن عبادة زوجها ، فلم تذكر له قياما ، أو صياما ، بل بعثته إلى الأهم من أمره فقالت : كان النهار أجمع خاليا في ناحية يتفكر (٣) . . . وكان من أقواله ذات الدلالة على صفاء الفقه : يكفي من الدعاء مع البر ،

(١) الطبقات ١٤ : ٢٣٦ .

(٢) الحلية ١ : ١٦٥ .

(٣) صفة الصفوة ١ : ٢٤١ والحلية ١ : ١٦٤ .

ما يكفي الطعام من الملح (١) . . والبر رحيق الإيمان الذي تزكو به النفوس وتنشأ
الهمم والعزائم ، فتكون عاملة أبدا على طاعة الله ، فإذا دعا المرء بعد ذلك كفاه القليل من
الدعاء ، لأن البر نفسه دعاء السريرة ، والعمل به متقبل لدى الله لا محالة . . والعبرة أن تشتغل
بتحصيل ذلك البر ، والله سبحانه يقول : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (٢) » .

٧ — شخصية :

« كان أبو ذر طويلا أسمر اللون ، نحيفا ، وقال أبو قلابة عن رجل من بني عامر :
دخلت مسجد منى ، فإذا شيخ معروق آدم ، عليه حلة قطري ، فعرفت أنه أبو ذر بالنعت (٣) » .
ووصفه على كرم الله وجهه فقال : كان أسود كث الشعر . . وقال الأخنف بن قيس :
رأيت أبا ذر رجلا طويلا آدم . . أبيض الرأس واللحية (٤) .

أما شخصيته فكانت تمتاز بخصوصيتين واضحتين لزمته حتى لقي الله .

الأولى : قوة طبعه ، أو صرامته التي بلغ فيها حدا لا نعرفه لكثيرين . . فكان تصرفه
كله مطبوعا بطابع هذه الشدة ، بل لعل الكثير منه كان يباحثها ودفعها ، وقد رأينا أنه
حين عاد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضربته قريش وأسالت دمه ، فقال له عليه
السلام : « ألم أنهك ؟ » فقال : يا رسول الله ! كانت حاجة في النفس فقضيتها . .

وتلك الحاجة التي يعنيها هي رغبة الطبع الشجاع الصارم ، تريد أن تحقق ذاتها غير
عابثة بماقبة . . وقد رأينا فيما مضى كيف كان ينفرد بقطع الطريق كأنه السبع .

(١) الحلية ١ : ١٦٤ .

(٢) آل عمران ٩٢ .

(٣) الإصابة ج ٤ ص ٦٤ .

(٤) الطبقات ج ١٤ ص ٢٣٠ .

وقد كانت له بداوة الأعراب أو « أعرائيتهم » التي تتمثل في جفاء اللفظ ، وخشونة المعاملة .. وقد كانت إقامته بالمدينة بعد أن قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم جديدة أن تهذب تلك « الأعرابية » أو تصقلها ، ولكن تدفق طبعه بالجزالة والجرأة ، احتفظ بالكثير من لوازمها ، وقد لحظ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك إذ سمعه يقول لابن عم له : يا ابن الأمة ... فقال له عليه السلام : « أما ذهبت عنك أعرائيتك بعد (١) ؟ »

ومن شأن ذوى الطبع الصارم الجانح إلى الشدة ، أن يكونوا مرهوبين في قومهم ، لا موقرين ولا مألوفين ، ولكن أبا ذر منح ذكاء وفطنة ، ومنح قوة الروح التي سنعرض لها ، فأمدّه ذلك برجاحة في العقل ، وكثير من خلائق المروءة والتواضع ، فعدل ذلك ميزانه بين قومه ، فكانت له فيهم نباهة ورأى ومحبة ... وحسبنا أن قبيلته لم ترد عليه دعوته حين دعاها أن تنبذ آلتها وتدخل في الإسلام ، على ما في ذلك من تغيير مألوفها ، ومخالفة آبائهم في النسك والعقيدة ... بل على ما كان يسخر هو من آلهتهم ؛ فقد كانت شخصيته من التقدير والاعتبار بحيث تحجزهم عن المبادرة بالتمرد ، وتحملهم على أن ينظروا فيما يقول نظرة الأناة والإنصاف ، حتى آمن نصفهم ، وكان سيدهم هو إمامهم في ذلك ؛ ووعد النصف الآخر أن يؤمن إذا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة .

أما الخصوصية الثانية ، فهي قوة الروح ، وأعني بها نبعا قدسياً كان يجيش من أغوار فطرته نقياً ، دافعا ، دافقا ...

كان ذلك النبع جزل الفيض ، موارا ، قوى الانبعاث ، فزق خجابه الوثنية عن قلبه ، وقذف بركام الجاهلية وموارثها من نفسه إلى بعيد ، فاذا به يحس هداية تغمر كيانه كله ، وتفرض على وجدانه توحيد الله ، وتبعثه ثلاث سنوات يصلي لإله السماء صلاة طويلة على

غير مثال سابق ، وعلى خلو البيئة خلواً تاماً من أى أثر يظن أنه هو الذى بعثه إلى هذا الاتجاه أولفته إليه ..

ولم نر فى سير الصحابة جميعاً مثلاً كأبى ذر سمع أن نبياً ظهر يدعو إلى التوحيد بمكة فبعثته فطرته أن يخرج بزاده لقوره إلى لقاء ذلك الداعى ، ويعود من عنده وقد امتلاً إيماناً وسكينة ورضا ، لأن أحداً منهم لم يكن يشغله من نبع فطرته ما كان يشغل أباذر رضى الله عنه ..

* * *

ولعل ما قدمنا يبرز لنا أن مفتاح شخصية أبى ذر كلها كان هو الصدق .. فصرامة الطبع ، وجراءة الجنان وانبعاث الوجدان بحقائق القطرة ، إذا التقت فى النفس ، لا يأتلف من التقائها سوى جهر جامع لعناصر الصدق فى كل منها ..

والصدق مراتب أو أنواع ومغان ...

- فمن معانيه : صدق اللسان ، وهو أن يخبر بما يعلم أنه الواقع ويتحدث بمقتضاه ...
- ومنها : مجاهدة الإنسان نفسه ليحملها على التزام مبادئ الصدق ، فيكون صادق القول ، صادق العمل معا .. وصدق العمل هنا ، أن تكون بواعثه الباطنة مطابقة لصدق الهدف المتجه إليه .. فإذا كانت البواعث خبيثة كالتفاق ، والرياء ، والزلفى إلى من يرجى لجاه ، أو لنفع دنيوى أو نحوه ، فهو عمل كاذب ..
- ومنها : صدق الجوهر الباعث للأقوال والأفعال ، فلا يكون المرء معه مجاهداً لنفسه ، أو متكلفاً لجهد يحملها به على شيء ؛ لأن حقائق الصدق هى القائمة فى النفس ، الأمرة على الوجدان .. وهى التى تحقق ذاتها بواسطة الأقوال والأفعال ، أو بواسطة اللسان والجوارح ، فالصدق فى هذه الحالة صدقان : صدق قوامه مطابقة الظاهر للباطن ؛ وصدق هو مطابقة جوهر الباطن لأصول الحق ... وذلك أرفع مقامات أهل الصدق ، ومن هذا الطراز كان أبو ذر رضى الله عنه ..

لقد كان أبو ذر صادقا كل الصدق مع نفسه حين كان يتفرد بقطع الطريق دون حاجة إلى معونة أحد كأنه سبع ، لأنه لم يكن يتلصص بشجاعة الجبان ؛ ولم يكن يتكلف ما ليس فيه تظاهرا ، أو اقتداء بأحد ، بل كان منبعثا بطبع قوى جرىء لا يملك إلا الانبعاث والاقتحام ، ولم يكن يفعله عن دناءة أو حطة ، بل عن مخالسة الطبع النازع إلى تحقيق ذاته في ظل تقاليد جاهلية تفخر به وتراه من معالم شرفها وعزها .. فلما تفجرت بناييم فطرتة بحقائق الصدق ، أو صدق الحقائق ، وجد الطبع المقدام القوى فيها ما ينشد من الرى والزاد ، والقيم التي تعمم فراغه بالجزالة والجمال والقوة ، والمقاصد التي ترضى طموحه ، وتتجاوب مع بعد همته ... وكان هوسبيل تلك الحقائق الصادقة إلى واقع الحياة ، فعبرت به عن نفسها أصدق ما يعبر الحق عن نفسه ، فكان لا يرى أحد فعله — أى فعل أبي ذر — ولا يستمع مستمع كلامه ، إلا رأى حقيقة الصدق في عينيه ، وفي ملامح وجهه ، ونبرة صوته أقوى ما تكون صدقا ، وجدا وقوة ، وفي هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغراء من ذى لهجه أصدق ولا أوفى من أبي ذر (١) » .

فلما أسلم وصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلم منه وتفقه عليه زاده العلم بصيرة بحقائق الدنيا والآخرة ، وميَّز له نهجه في صدق الورع والزهد الذي لزمه وعرف به حتى لقي الله ...

وقد برزت ملامح هذه الشخصية الجادة الصادقة في نواح نكتفي منها بما يأتى :

١ — النزوع إلى مواطن البأس .

فقد كان ذلك بعض حاجات طبعه ، ينشط إليها غير عابئ بعاقبة ، حتى ولو نهى عنها وكان الناهى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وقد عرفنا موقفه حين نصحه الرسول عليه السلام ألا يعلن إسلامه في ملائقرش ، فكانت النصيحة كأنها إغراء له ... ومن ذلك

(١) رواه الإمام أحمد والترمذى وأبو نعيم في الحلية ، وابن سعد في الطبقات ، وابن عبد البر في الاستيعاب وغيرهم .

أيضا أنه كان لرجال من المسلمين إبل ترعى في مكان اسمه الغابة ، فاستاذن أبو ذر رسول الله أن يخرج إلى لقاحه (١) ، فقال عليه السلام : « إني أخاف عليك من هذه الضاحية أن تغير عليك ، ونحن لا نأمن عليك عيينة ابن حصن وولده » . فلما ألح أبو ذر رضى الله عنه ، قال عليه السلام : « لكأني بك قد قتل ابنك ، وأخذت امرأتك ، وجئت تتوكأ على عصاك (٢) » . . . ولكن قاطع الطريق الذي كان يحترف الفارة على الأحياء ، رأى في نهى رسول الله ما أذكى طبعه ، وشب ضراوته إلى لقاء المغيرين ، بدل أن يثنى عزمه عن الخروج .. فخرج ، وكان ما أنبأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أغار رجال عيينة بن حصن على رجال السرح وهم نيام ، فأشرف لهم ابن أبي ذر قتلوه ، وساقوا اللقاح ، وأخذت امرأته ، وجاء أبو ذر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ، فتبسم . . .

ومن المسلم به أن أبا ذر لم يكن ليخالف رسول الله لو كان النهى منه عزيمة ، ولكنه كان نهى المشفق الذي يدع للسامع أن يمضى أو يكف ؛ فاختر أبو ذر ما هو أقرب إلى طبعه في عدم المبالاة بالعاقبة . . . وهو ضرب من الصدق يتألق به الطبع كلما دعت ظروف التحدى ، كما يتألق صفاء الذهب عن أصالة معدنه كلما تحدته عوارض التجربة والاختبار . . .

(ب) القوة في تحقيق مثل العقيدة في خاصة نفسه .

ونعني بذلك إقباله القوى على تفاعله مع العقيدة ؛ وقد وجد فيها ضالته ونهمته ، ووجدت هي في طبعه الوعر الصادق نموذجا جادا لارض ما تضمنته من قيم الحق ومعارف الصدق ، والتسامي بنفاسة الجوهر . . . فكان ثمت تجاوب بين وجدانه وحقيقة الرسالة ، تشعر معه كأن كلمات الرسول عليه السلام تمخضت في قلبه أخاديد عميقة تنفذ بروح الوحي إلى معين فطرته،

(١) اللقاح جمع لقحة ، وهي الناقة أول نتاجها . .

(٢) امتاع الاسماع للمقرئ ص ٢٥٨

فإذا به يلتقى مع نفسه ، ويجد زاده من الطمانينة والغبطة موفراً بغير جهد . . . بل يجد ما فوق الزاد شعوراً من الاعتزاز بنفاسة الجوهر ، وقيم الحق ، وصدق المعرفة ، فيفرح بفضل الله في ذلك الحظ ، ويفرح بسمو قدره في ذلك كله . . . فكان يحيا في الرسالة وهو يغدو ويروح بين الناس . . . وكانت الرسالة تحيا فيه ، وهي تتخذ من طبعه الصادق الوعر قالباً تعرض به صورها ، ومثلها في سلوك لا ينجح إلى الترخص قيد شعرة ، يرى فيه من لا يعرف أنه شدة على النفس ، ومبالغة في الحرمان ، وهو في الحق وجدان مقتبط بما يجد من جمال اليقين وروعة الحق . . .

لقد كان له — رضى الله عنه — ضراوة بالجانب الذى يتعلق بقوة النفس ، وعمارتها ، فكان يلقف ما يسمع من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينطوى عليه ، فيمثله في ضميره أو يصهره في بوتقته النقية ، فإذا هو رغبات ، وهم ، وعزائم إذا وقف شيء دون تنفيذها ، فلا أقل من الدعوة إليها ، وتنفيذها أصدق ما تكون في محيطه الخاص .. ولقد عرف عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كله فقال — يوما — لصحابته : « أيكم يلقاني على الحال التى أفارقه عليها ؟ » فقال أبو ذر : أنا يا رسول الله ، فقال عليه الصلاة والسلام : « صدقت — ثم التفت إلى أصحابه فقال — ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر . . . من سره أن ينظر إلى زهد عيسى ابن مريم ، فليينظر إلى أبي ذر (١) » . . .

* * *

● مثل هذا الذى يجد غناه في قلبه ما حاجته إلى الغنى ؟ . . .
لقد كثر المال في أيدي المسلمين بعد أن فتح ما فتح من الأمصار والأقاليم الشاسعة ، شمالاً ، وغرباً ، وشرقاً ، وخرج كثير من كبار الصحابة إلى تلك الأقاليم فاتخذوا بها القصور والدور ، وتدقت عليهم الأموال ، حتى عدت تركات بعضهم بالملايين — وكان مالا حلالا بطبيعة الحال — ولكن أبا ذر كان في شغل بما في ضميره عما هاجر إليه إخوانه ، فكانت

امراته تستحبه إلى الخروج ، فلا يعبأ بها ، وربما عرض أمرها على بعض أضيافه كأنه يتهمك بها ، وهو في الحق يريد العظة والذكى ؛ روى أبو نعيم عن أبي أسماء الرحبي قال : دخلت على أبي ذر وهو بالربذة^(١) ، وعنده امرأة له سوداء شعثة ، ليس عليها أثر المجاسد ولا الخلق^(٢) فقال : ألا تنظرون إلى ما تأمرني به هذه السوداء؟ تأمرني أن آتى العراق... فإذا أتيت العراق مالوا على بدنيام... ألا وإن خليلي عهد إلى أن دون جسر جهنم طريقا ذا دحض ومزلة^(٣) ، وإنا أن تأتى عليه وفي أحمالنا اقتدار أخرى أن تنجو ، من أن تأتى عليه ونحن مواقيير^(٤)

وقيل له ذات يوم : ألا تتخذ ضيعة كما اتخذ فلان وفلان؟ فقال : وما أصنع بأن أكون أميراً؟ وإنما يكفيني كل يوم شربة لبن وفي الجمعة قفيز من قمح^(٥)... وهي إجابة من يحيا في حقيقة نفسه ، وقد فرغ من شأن الحس : فإن كانت الضيعة تجيء له بمجد الإمارة فإذا يغنيه ذلك المجد في نفسه؟ وإن كانت تأتيه بكثرة الغلة ، فإذا يصنع بالكثرة وإنما يكفيه كل يوم شربة لبن ، وفي الجمعة قفيز من قمح؟... والتعلق بما زاد على الضرورة نقص في العقل ، والنظر إلى الجاهل الذي يرى نقص في المروءة ، وكلاهما ينقص من قدر المرء عند الله^(٦)... على أن هذا القدر يبين لنا شيئا من نظام معيشته ، وحدود الكفاية التي

(١) الربذة مكان بالصحراء على ثلاثة أميال من المدينة

(٢) المجاسد : جمع مجسد وهو الثوب المصبوغ بالجساد وهو الزعفران — وهو مما كان يتزين به نساء العرب — والخلق : الطيب .

(٣) الدحمن : الزلق الذي تزل فيه الأقدام .

(٤) ونحن مواقيير : أى ونحن ذوو أعمال ثقالة ، من أوقرت النخلة لما كثر حملها ، فهي موقر ، والنخل مواقيير والمراد أن الاكتفاء باليسير من الدنيا أرجى للنجاة في الآخرة — والخبر في الحلية : ١ — ١٦١ والطبقات : ١٤ — ٢٣٦

(٥) الحلية ١ — ١٦٢ .

(٦) يلاحظ أننا تتكلم عن «تعلق الهمة» أما إذا جاء الجاهل دون استغراف أو اغترار به ، وإذا حصلت الزيادة دون تعلق الحرس بها فكانت لديه أمانة الله يضعها حيث يحب سبحانه فهو المأمود الذي لا يبلغ شأوه إلا الأقلون .

كان يعيش فيها ذلك الرجل القوي ... ويؤكد ذلك ويوضحه قوله : « كان قوتي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً ، فلا أزيد عليه حتى ألقى الله عز وجل » (١) ...

● وقد تكون شهوة الجنس حلالاً بالزواج أو التسرى ، ولكنها في تقدير أبي ذر أهون من أن تتعلق بها المهمة ، فهي لذة فانية ، وضرورة حسب المرء منها أن تقضى على أى وجه من وجوه الحل ، وليس في العناية بما زاد على ذلك محمداً عند الله ... وقد كان حظه من جمال امرأته أنها سمراء شعثة كما قدمنا ، فقيل له : لو اتخذت امرأة غير هذه ؟ فقال : لأن أتزوج امرأة تضعني ، أحب إلى من أن أتزوج امرأة ترفني (٢) ... وهو كلام دقيق عميق ، يستطيع للفكر أن يخرج منه بمعان جيدة ، وهو على أى حال يدل على أن أبا ذر كان مشغولاً بجمال آخر يحرص على منزلته فيه ويوفر له همته ، ويرى أى جمال غير ذلك غير جدير بأن توجه إليه هم الكبار ... وذلك هو حق ما جاء به القرآن الكريم في تفصيل لا مجال لإيراده .

● وكذلك كان حظه في الملبس ومتاع البيت ؛ قال عبد الله بن خراش : دخلت على أبي ذر بالربذة في ظلة له — أى خيمة — وتحت امرأة له سمراء ، وهو جالس على قطعة جوالق (٣) فقيل له — في جملة ما قيل — : لو اتخذت بساطاً ألين من هذا ... فقال اللهم غفراً ... خذ مما خولت ما بدا لك (٤) . . . كأنه يقول : لكل امرئ أن يأخذ من حلاله ما يروقه ؛ وهذا ما يروق لدى . .

وروى ابن سعد عن عطاء بن أبي مروان قال : رأيت أبا ذر في نمرة مؤتبراً بها قائماً يصلي ، فقلت : يا أبا ذر ! أما لك ثوب غير هذه النمرة ؟ قال : لو كان لي لرأيتني على ... قلت : فإني رأيت عليك من أيام ثوبين . . . فقال يا ابن أخي ! أعطيتهما من هو أحوج إليهما مني ... قلت : والله إنك لاحتاج إليهما ... فقال : اللهم غفراً ! إنك لمعظم لدينا ! أليس ترى على هذه البردة ، ولى أخرى للمسجد ، ولى أعنز نحلبها ، ولى أحمر

(١) الحلية ١ : ١٦٢

(٢) الحلية ج ١ ص ١٦١ — الطبقات ج ١٤ ص ٢٣٦

(٣) الجوالق : الفرازة التي توضع فيها الأسمعة .

(٤) الحلية ج ١ ص ١٦١

نحتمل عليها ميرتنا ، وعندنا من يخدمنا ويكفيننا مهنة طعامنا ، فأى نعمة أفضل مما نحن فيه (١) ؟

وهو مثال رائع ، ترى فيه معالم الصدق شاخصة في كل جوانبه ، فتعجب لإقباله على الصلاة في غير فريضة ، وتعجب لتحريره سداد حاجة المحتاج . . . وتعجب إذ يؤثر المحتاج بأفضل ثيابه ، ولو شاء لسكاه إحدى بردتيه . . . وتعجب لإنجائه بالملازمة على من يقدر الدنيا غير قدرها الحق . . . وتعجب لتلك النفس العظيمة القوية كيف تحررت من أغراء زينة الدنيا ، وانقلبت حاكمة عليها توجهها إلى مرضاة الله ونفع الناس ، حتى لتؤثر على نفسها بأفضل ثيابها وتجذ ذلك أحب إليها ، لأنها تحيا في جمال وغبطة يصغر إلى جانبها كل متاع ؛ والله سبحانه يقول : « ولباس التقوى ذلك خير » . . .

وإنك لتلمح جلال الصدق فيما اقتنى من الدنيا : « عندنا أعز نحلبها ، وحر تنقل ومحرة تخدمنا ، وفضل عبادة عن كسوتنا ، وإنى أخاف أن أحاسب على الفضل (٢) » . . . « لنا ظل — أى خباء — تتوارى به ، وثلة من غم تروح علينا ، ومولاة (٣) لنا تصدقت علينا بالخدمة ، ثم إنى لا تخوف الفضل (٤) » . . . فليست الآخرة عنده أمرا نظريا لا مسمى له ، أو أمرا إذا مدلول غامض غائم كما هو عند كثيرين لا يثير إلى واجب ، ولا يحجز عن إثم ، بل هي أمر مائل بين عينيه ؛ حتى في وجدانه ، شاخص في ضميره ، ينمى عليه كل كبير وصغير من أمره ، حتى ليخشى أن يحاسب على فضل عبادة ، وقد رأينا كيف كان يخشى الدحض والمزلة دون جسر جهنم ، فيبعثه ذلك على تحرى النجاة بتخفيف حمله من الدنيا ، وإطراح أثقال المواقير . . . فليس في ذهنه ؛ ولا في عصبه ، ولا في دمه بعد الله سوى الآخرة ، فعمله أخروي محض ، أو قل إن عمله الدنيوى كله

(١) الطيقات ج ١٤ ص ٢٣٥

(٢) الحلية ج ١ ص ١٦٣

(٣) كانت هذه المولاة أمة رقيقة عنده فأعتقها فأقرمتها بالخدمة

(٤) الحلية ج ١ ص ١٦١

إنما هو تخطيط وإعداد للآخرة : يقومه ويسدده بدءا وانتهاء على ما هو حاضر في ذهنه وضميره من شأنهما . . . روى ابن الجوزي أن رجلا دخل عليه فلم يجد شيئا من قناع ، فجعل يقلب بصره في البيت ثم قال : يا أباذر ! أين متاعكم ؟ . فقال : لنا بيت (١) نوجه إليه صالح متاعنا . . . فقال الرجل : إنه لا بد لك من متاع مادمت هنا . . . فقال أبو ذر : صاحب المنزل لا يدعنا فيه (٢) . . .

وهي إجابة إذا دلت على مدى عزوفه عن متعة الدنيا فهي أدل على حضور الآخرة بين عينيه ، ومشوطها في وعيه تصرف له أمره في كل قول وعمل . . . وكان كثيرا ما يرى في ذلك وقاء ما وعد به الرسول عليه السلام . فيجدله غبطة ورضا ويتبين به لوايح بشرى من جانب حديث آخر سمعه من رسول الله ﷺ ، فكان يعلن بين أصحابه : إني أقربكم مجلسا من رسول الله (ﷺ) يوم القيامة ؛ وذلك أني سمعته يقول : « إن أقربكم مني مجلسا من خرج من الدنيا كهيبته يوم تركته فيها » وإنه والله مامنكم من أحد إلا وقد تشبث بشيء منها ، غيري (٣) . . . في كل ذلك يرينا من نفسه قوة عارمة تكسر كل قيد وتنسف كل عقبة تعوقه عن تحقيق مثله الأعلى الأخروي . . .

— ضيقه الشديد بما يراه تهاونا في حق للثل الأعلى . . . وتلك ناحية ثالثة من التي برزت فيها ملامح شخصية أبي ذر . . . فإذا كانت القوة العارمة التي كانت تعتمل في صدره رضي الله عنه قد اتخذت من محيطه الخاص واديا عمقه إلى المدى الذي رأينا ، أو إلى المدى الذي حققت به زهد عيسى بن مريم ، فلم تدع بعدها شأوا لمستبق فيه ، فإن ذلك لم يكن كل مداها في الصدق ، بل كان لها مع الناس وظاهر المجتمع مجال آخر . . . ولو كان أبو ذر ممن يعملون بعقائدهم لكان حسبه أن يبلغ ما بلغ في محيطه الخاص ، بل لعل شوطه كان يتخلف حينئذ قليلا أو كثيرا عن ذلك المدى . . . ولكن الواقع من أمره

(١) يقصد الدار الآخرة . (٢) صفة الصفوة - ١ ص ٢٤٣

(٣) الإصابة - ١ ص ٦٥ وصفة الصفوة ص ٢٤٢ والحلية - ١ ص ١٦٢

— رضى الله عنه — أنه كان رجلا يعمل بعقيدة ، وكان في نفس الوقت عقيدة تعمل في رجل . . . والعقيدة ليست لرجل واحد ، بل هي لكافة الناس ، فهي تحب أن ترى نفسها مُثلاً كاملة في حياة كل فرد . . . نعم مثلاً كاملة ؛ فالترخص أو التهاون لا يحقق إلا مثلاً ناقصة مشوهة ، براء هزيلة . . . وهذا ما يسبب لها الضجر حين تتخذ لها حياة في طبع رجل قوى عظيم كأبي ذر ، فقد كان رضى الله عنه يضيق أشد الضيق بأى تخلف أو معارضة لما يراه مثلاً أعلى ؛ فقد دخل مرة على عثمان رضى الله عنه — وعنده كعب الأحبار ، فقال أبو ذر : « لاترضوا من الأغنياء بكف الأذى حتى يبدلوا المعروف ، ويحسنوا إلى الجيران ، والإخوان ، ويصلوا القرابات . فقال كعب الأحبار : من أدى الفريضة — أى الزكاة — فقد قضى ما عليه ، فغضب أبو ذر ورفع محجته فضرب به كعب الأحبار فشجه ، وقال : يا ابن اليهودية مالك وماها هنا (١) . وذكر أبو نعيم من ذلك أنهم كانوا يقتسمون تركة عبد الرحمن بن عوف « فقال عثمان لكعب : ما تقول فيمن جمع هذا المال فكان يتصدق منه ، ويعطى في السبل ، ويفعل ويفعل ؟ .. فأجاب كعب : إني لأرجو له خيراً . فغضب أبو ذر ورفع العصا على كعب ، وقال : وما يدريك يا ابن اليهودية كَيْوَدَنْ صاحب هذا المال يوم القيامة لو كانت عقارب تلسع السويداء من قلبه ؟ (٢) ..

تلك شدته في الضرب لدى المعارضة ، ولننظر كيف كان يرى إخوانه المقصرين — في رأيه — عن المثل الأعلى ، فقد مر بأبي الدرداء وهو يبنى بيتاً له ، فقال : « حملت الآجر على أعناق الرجال ؟ » . فقال أبو الدرداء : « إنما هو بيت أبنيه » . فكرر عليه أبو ذر كلمته السابقة في غلظة : « حملت الآجر على أعناق الرجال ؟ » فقال أبو الدرداء : « يا أخى لعلك وجدت (٣) على في نفسك من ذلك ؟ » . فقال أبو ذر : لو مررت بك في

(١) تاريخ الطبرى ٣ : ٢٣٦ — وابن الأثير ٣ : ٥٦ .

(٢) حلية الأولياء ١ : ١٦٠ .

(٣) وجدت على في نفسك : غضبت على .

عذرة (١) أهلك كان أحب إلى مما رأيتك فيه (٢) . كأنه يقول له : إن ما أجده في نفسي ليس من قبيل الغضب ، فإن تمرغك في عذرة أهلك أحب إلى مما أراك فيه وهي رهافة حس فائقة بنقاء المثل الأعلى يدرك بها صاحبها مدى الدنس الذي يلحق من يقصر دونه . . .

ولقد كانت رهافة ذلك الحس تقبل به على الصديق أو تنأى عنه بحسب ما يعلم من حاله مع المثل الأعلى . . . قدم أبو موسى الأشعري من البصرة — وكان عاملاً عليها — فأقبل على أبي ذر محتضنه ويقول : مرحباً بأخي ، فجعل أبو ذر يدفعه عن نفسه ، ويقول : إليك عني ، لست بأخيك ، إنما كنت أخاك قبل أن تستعمل ولقيه أبو هريرة فاحتضنه وقال له : مرحباً بأخي فسأله أبو ذر : هل تناولت في البنيان ؟ قال : لا . . . قال أبو ذر : أنت أخي . . . أنت أخي (٣) .

وكانت رهافة حسه مع صدقه ووعوره طبعه لاتدع في نفسه مجالاً للصبر على تقصير الناس — والناس خطامون — فكان يحدق فيهم فلا يرى في أحد خيراً ! « هل ترى الناس ؟ ما أكثرهم ! ما فيهم خير ، إلا تقى أو تائب (٤) » فكان في دعوته إياهم كأنه زاجر أكثر منه ناصحاً ، ولا سيما مع الأغنياء ، إذ كان حاله معهم أقرب إلى حال الثائر الضجر منه إلى حال الواعظ الداعي ، فكان أنه كان بجذته معهم بنفس عن ضيقه . . . وكان الأغنياء يهابونه ويتفرقون عنه إذا جلس إليهم ينذرهم ما هم فيه ؛ ولاحظ ذلك عليه أحدهم فقال له : يا أبا ذر ! مالك إذا جلست إلى قوم قاموا وزكوك ؟ قال : « إني أنهارهم عن كنز المال » (٥) . . . وكان هو يقول في ذلك : « ما زال بي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى ما ترك لي الحق صديقاً » (٦) .

* * *

(١) المذرة عل وزن كلمة الغائط .

(٢) الحلية : ١ — ١٦٣ — (٣) — طبقات ابن سعد ١٤ : ٢٣٩

(٤) الحلية : ١ — ١٦٤ . (٥) الحلية : ١ : ١٦٢ . (٦) الطبقات ١٤ : ٢٣٦ .

تلك نواح ثلاث بينت لنا سلوك أبي ذر مع نفسه ومع الناس في اشتراكه الزاهدة
أوردناها لإبراز بعض معالم شخصيته رضى الله عنه ، وهى شخصية المتجرد للحق الذى
مثل الصدق فى شدته وجده ، لا يهادن ولا يترخص مع نفسه ولا مع الناس ؛ حتى قال على
كرم الله وجهه فيه : « لم يبق اليوم أحد لا يبالي فى الله لومة لائم غير أبي ذر ، ولا نفسى ،
وأشار إلى صدره (١) » .

٨ — مائة الاجتماعية :

ونعنى بها الطبع المدنى للإنسان ، الذى يعبر عنه بعض الحكماء بقولهم : إن الإنسان
مدنى بالطبع . . . وهذا الطبع الاجتماعى — كسائر طباع الإنسان — قابل للضعف والقوة
والفتور واليقظة ، وقد كان أبو ذر رضى الله عنه فى ناحيته الاجتماعية تلك — على ما وصفه
رسول الله ﷺ — ضعيفاً ، فقد طلب إلى الرسول عليه السلام أن يوليه إمارة إحدى
الجهات ، فأجابه عليه السلام : « يا أبا ذر إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة
خزى وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذى عليه فيها » ، وهذا الأثر النبوى فى بابه
دستور جليل فى الفقه الإدارى ، ينظر فى الترشيح لمناصب الدولة القيادية إلى المواهب التى
ترتاد بالجاهير مواطن المثل العليا فى رفق وتجاوب ، قبل أن ينظر إلى فضل السابقة فى
العقيدة وبلاء صاحبها فى الجهاد من أجلها . . . فإذا كانت حقوق الناس قبل الدولة أمانات
يكفى فى الترشيح لها كفاية الأمانة والعلم ، فالناس أنفسهم أمانات فى سياستهم بالعقيدة ،
وإنزالهم على مثلها ، وهم أودية متفاوتة الاتساع والعمق ، يطبق أحدهم من تلك المثل
مالا تتسع له طاقة الآخر ، فإذا أخذوا جميعاً بسياسة النمط الأعلى أضر ذلك بذوى القدرات
المحدودة ، وإن للنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . . . وإذا أخذوا كافة بما يطيقه ذوو
الحد الأدنى كان ذلك ترخصاً يطفىء بهاء الكبار ، وينحسر بالهم السيدة عن مناطقها

(١) الطبقات ١٤ : ٢٣١ .

الأعلى ، ويُفقد الأمة عصمة القدوة وهدايتها ... والأمر في ذلك إنما يرجع أولاً وأخيراً إلى الحاسة المرهفة التي تقبل من شخص مالا تقبل من آخر ، وتأخذ أهل الامتياز بمالاتهم عليه سواهم ، فمن ملك تلك الموهبة فهو صاحب المنصب القيادي ، ومن قصر به بصر الطبع فليس من الأمانة أن توسد إليه تلك المسؤوليات الخطيرة ... وقد لحظ رسول الله ﷺ أن يقظة الحاسة الاجتماعية عند أبي ذر ليست بالقدر الذي يبصر ما يحسن وما لا يحسن مع الناس ، فضلاً عن الاقتدار الذي يسوس به شتى الأمزجة والميول والطاقات في أفراد الناس. ولذا رد طلبه وقال له في حقوق الإمارة ما قال (١) ...

وقد رأينا أبا ذر يضرب كعب الأحبار فيشجبه ، وليس له ذلك ، علاوة على أنه يضرب في حضرة أمير المؤمنين غير ملق بالآل لمقام الإمامة الكبرى ، ولم يضربه في معصية الله بل في رأى تحتمله النصوص الدينية وذهب إليه بعض الصحابة ... ورأيناه يقول لأبي الدرداء كلمته الأليمة لأنه رآه يبنى بيتاً له ... ورأينا للناس يتفرقون عنه كلما جلس إليهم ينههم عن كنز المال بأسلوبه الزاجر المتميز غيره على دين الله ... ولو خفت حدته بعض الشيء لرأيناه معلماً ناجحاً ، ومرشداً حكماً تنهل من رشده الأفتدة ... وقد لحظ على كرم الله وجهه غيرته الشديدة على دينه ورغبته العظيمة في حمل الناس على مآلديه من علم ، مع عدم قدرته الاجتماعية على جمع الناس حوله فعبّر عن ذلك في كياسة ورفق بقوله : « وعى أبو ذر علماً » عجز فيه » وكان شحيحاً حريصاً : شحيحاً على دينه ، حريصاً على العلم ، وكان يكثر السؤال فيُعطى ، ويُمْنَع ، أما أن قد ملئ له في وعائه حتى امتلأ (٢) قال ابن سعد تعليقاً على ذلك في الطبقات : فلم يُدر ما يريد بقوله : « وعى علماً عجز فيه ؟ » أعجز عن كشف ما عنده ؟ أم عن طلب ما طلب من العلم إلى النبي ﷺ (٣) ؟ والذي نراه في تساؤل ابن سعد أن أبا ذر لم يعجز عن طلب شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) ونرى أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحظ في أبي ذر إلى جانب ذلك قلة خبرته بسياسة الملك وشؤون الإمارة وما تقتضيه من تدبير مصالح الناس وهي مهمة لا ينهض بها إلا « القوى الأمين »
(٢) الطبقات ١٤ : ص ٢٣٢ (٣) المصدر السابق

فقد تقدم أنه كان من أحرص الناس على الطلب ، وكان الرسول عليه السلام لا يرضن عليه .
بعلم ، بل قد رأيناه يبدؤه بالتعليم والإفادة . . . فالعجز الذي يريد على — كرم الله وجهه —
هو عجز أبي ذر عن « كشف ما عنده » وعبرة على نفسها دالة على أنه « وعى علماً »
« وقد ملئ له في وعائه حتى امتلأ » والذي وعى العلم وامتلاً منه لا يقال فيه : أنه عجز
عن طلبه . . . على أن ابن عبد البر وابن الأثير أوردوا كلمة أخرى لعلي — رضى الله عنه —
حين سئل عن أبي ذر « ذاك رجل وعى علماً عجز عنه الناس ، ثم أوكأ عليه فلم يخرج
منه شيئاً » (١) فالذى عجز عن مثل علم أبي ذر هم الناس ، أما أبو ذر فقد وعى العلم
ولكنه « أوكأ عليه فلم يخرج منه شيئاً » وهى عبارة توضح مدلول عبارته السابقة ،
إذ لم يكن لأبي ذر من سعة الصدر واحتمال التقصير من الناس ما يتيح له الانبساط إليهم
والإفشاء بما لديه من علم وموعظة . . .

قد يكون لأعرايته نصيب في ذلك ، وقد يكون له رهاقة حسه ببقاء المثل العليا نصيب .
آخر ، ولكن كان في الصحابة أعراب لم يفعلوا فعله ، وكان فيهم من لا يقل عنه — إن لم
يزد — رهاقة حس . . . فهو — إلى كل ما تقدم — ضعف « الطبيعة الاجتماعية » أه المدنية
لديه رضى الله عنه ، وهو ضعف لا يعيب المرء عند الله ، وكل أثره أنه يضيق مجال صاحبه
في المجتمع ، يجعله قليل الحيلة في كسب الصديق ، ضعيف الأسباب في سعى الرزق ، مائلاً
للعزلة أكثر من رغبته في الاختلاط . . . وما نقص ذلك مثقال ذرة من قدره عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم . . .

فالضعف الذى يعيب المرء هو ضعف تلقيه لأمر الله والتفريط أو التهاون في تنفيذه في
خاصة نفسه ، وقد أمر الله أنبياءه بقوة التلقى والعمل : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » وكذلك .

(١) الاستيعاب ١ : ص ٢١٧ وأسد الغاية لابن الأثير ٥ : ص ١٨٢

أمر العباد بقوة التلقى والعمل : « خذوا ما آتيناكم بقوة » والقوة في هذا المقام ليست تماسك البنية وشدة الأسر ، بل قوة النفس في تفتح الرغبة والإحاطة بأمثل الأهداف وتقد العزيمة على العمل . . . وقد كان أبو ذر في ذلك مثال الصدق الذي ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه إذ قال : « ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء ، من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر ، من سره أن ينظر إلى زهد عيسى بن مريم فليتنظر إلى أبي ذر » . . .

وكان عليه السلام يعرف له في ذلك قدره فيحتفى به ويكرمه ، روى صاحب الطبقات أنه عليه السلام أركب أبا ذر خلفه على ركوبة له ، وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يبتدىء أبا ذر إذا حضر ، ويفتقده إذا غاب » . . . فإذا أثر عن أبي ذر نوع من الضعف ، فهو ضعف الحيلة التي انطوت به عن الناس على تدفق طبع وتفتح رغبة فيما عند الله . . .

ولعل من الأمثلة ذات الدلالات في هذا المقام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى غزوة تبوك^(١)، جعل أناس يتخلفون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان من معه يقولون : يا رسول الله اتخلف فلان ، فيقول عليه السلام : « إن يكن فيه خير فسيلحقه الله بكم ، وإن يكن غير ذلك فقد أراحكم الله منه »^(٢) . . . وكان لأبي ذر بغير ضعيف هزيل ، لم يستقل بحمله وحمل زاده ومتاعه معه ، فتخلف به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رآه أبو ذر غير مبلغه ، نزل عنه ، وتركه ، وحمل زاده ومتاعه على ظهره ، وسار ماشياً على قدميه في حر صيف محرق ، في صحراء لا يحتمل لظاها ، حتى أشرف على الركب من بعيد نصف النهار ، وقد بلغ منه الظم . . . فنظر ناظر من المسلمين فقال : إن

(١) كانت غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وهي آخر غزواته صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه السلام علم أن الروم قد جمعوا لقتاله وانضمت إليهم قبائل لحم وعاملة وجذام ، فخرج إليهم فلما بلغ تبوك من أرض الشام وجدهم قد تفرقوا ..

(٢) لمتاع الأسماك ص ٤١٥ وانظر أيضاً الإصابه وأسد الغابة وابن هشام .

هذا الرجل يمشى على الطريق !! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كن أبا ذر » (١) فلم يكن إلا قليل حتى قال الناس . يا رسول الله هو والله أبو ذر . . . فرق له رسول الله صلى الله عليه وسلم رقة عظيمة ، وقال : « يرحم الله أبا ذر ، يعيش وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده » (٢) . . . فلما بلغهم أبو ذر آواه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه وقال له : « مرحباً بأبي ذر ! يمشى وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده !! ما خلقت ؟ ، أى ما أخرجك عنا ؟ فأجابه أبو ذر بما كان من بعيره ؛ فقال عليه الصلاة والسلام قولة لا تنتهى النفس من الإعجاب بجلالها ، ودلالها على عظمة نفسه ، ورهافة حسه الإنسانى : « إن كنت لمن أعز أهلى على تخلفا !! لقد غفر الله لك بكل خطوة ذنباً إلى أن بلغتني » (٣) . . . ويعيننا في هذا الخبر ثلاث دلالات :

الأولى : قوة أبي ذر في أمر الله — على معهود صدقه في كل حال — ولا سيما في ذات نفسه ، فقد رأيناه يترك بعيره لما أبطأ به ، وحمل زاده ومتاعه على ظهره ، وسار ماشياً على قدميه في الصحراء في قيظ الصيف ، والشقة إلى الشام . . .

والدلالة الثانية : حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ، وحسبنا قوله له : « إن كنت لمن أعز أهلى على تخلفا !! » . . . ولننظر حبه وثقته به في قوله : « كن أبا ذر » كأنه يرى أن مثل هذا الانفراد بالسير على القدم ، وحمل الزاد والمتاع على الظهر ، في هذه الشقة النائية في هذا القيظ الصائف عبء لا يستقل به إلا متين إيمان أبي ذر .

والدلالة الثالثة : تفرد أبي ذر بطبع يفرد به من الناس ، حتى ليؤثر أن « يعيش وحده » وأن « يمشى وحده » . . . وهذا التفرد هو الأثر المباشر لتقصير « حاسته الاجتماعية » . . . وقد قدمنا ما يدل بأوفى الدلالات على أنه ضعف لم ينقص من قدره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مثقال ذرة ، ولا يعيبه في شيء . . .

(١) الطبقات ١٤ : ٢١٣ (٢) الأئمة والملوك للطبري ٣ : ٣٣٦ (٣) المصدر السابق

(٤) المصادر السابقة

وكان عليه السلام يدرك أن تحويل امرئ ما عن أصالة طبعه من الأمور المحالة ...
كان لا يستطيع أن يهب له الحاسة التي تبصر ما يحسن ولا يحسن ، فكان يرسم له قواعد
وأصولا يعيش بها سلمًا لنفسه وللمجتمع ، ولولى الأمر ... وهو عليه السلام يدرك مدى
التزام أبي ذر بالقواعد ، وحرفية الأصول :

● فقد رسم له أن يبتعد عن الإمارة لأنه « ضعيف » ، ليس له من الوسائل ما يعينه
على النهوض بحقها ... وقد أوردنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وجاء
أنه عليه السلام — قال له مرة : « إني أراك ضعيفًا ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي :
لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم (١) » ، ... فكانت تلك قاعدة لا يخفى عليه
اتباعها ، فاتبعها ، فسلم من شرور الإمارة ، ونجا من آثار العنف الذي كان سيحمل به
الناس على ما يتصوره هو من حدود للثل الأعلى ... ففي الناس — كما قدمنا — كثير
من أمثال القوارير لا يهتمون ما تطيقه الجوابي الكبار ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، والاستطاعة أمر اعتباري يختلف مداه
في الأفراد باختلاف طبائعهم ، ولا يرجع في تقديره إلى قياس أو وزن أو نحوها من متعلقات
الأمور الحسية ، فإذا حل أمرؤ ما على غير طاقته فتن عن الله ، ولذا قال عثمان لأبي ذر :
« على أن أدعو الناس إلى الاجتهاد والاقتصاد ، وليس على أن أجبرهم على الزهد (٢) » ،
لأن أبا ذر كان يطلب إلى عثمان أن يستأصل كل مال الأغنياء ، إذ « لا ينبغي للأغنياء
أن يقتنوا مالا (٣) » ، ...

● ورسم له صلى الله عليه وسلم « أن يطيع الأمير ، أمير المؤمنين ، أو من له عليه أمر ما ...
فله أن يقول ما يراه حقًا للأمير وغير الأمير ، وعليه بعد ذلك أن يسمع وأن يطيع ...

(١) الطبقات : ١٤ من ٢١٣ وليس في نهيه عليه السلام من تولي مال اليتيم ما يطعن في ذمة أبي ذر
وأمانته . إنما الأمر يتعلق بتثبير مال اليتيم وأبو ذر لا خبرة له بذلك ...
٢ ، ٣ الأمم والملوك ٣ من ٣٣٦

وأن يخلد إلى النظام ، فلا يعارض أميراً ما في شيء وقد يكون ذلك واجب كل مسلم ، ولكن الرسول عليه السلام رأى أن يكون منه لأبي ذر في ذلك توجيه خاص ورسم معلوم ، يذكره ولا يحيد عنه فيقول له عليه السلام مرة : « كيف أنت : إذا كانت عليك أمراء يستأثرون بالقىء ؟ » فقال أبو ذر : إذا والذي بعثك بالحق أضرب بسيفي حتى ألحق بك فقال له عليه السلام : « أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ اصبر حتى تلقاني ^(١) » فإن مثل أبي ذر في تدفق طبعه وعظمة إيمانه إذا اندفع في معارضة الأمراء كان إعصاراً جائحاً يبلبل الجماعة ، ويقوض النظام دون أن يدري ، فهو رجل حق لارجل هوى ، وقد ينهض لنصرته من يرى رأيه ، وقد يعارضه من يرى الاعتدال والقصد وقد يرى فريق ثالث أن معارضة أبي ذر تعنى معارضة الحق في مثاليته ، فيؤثرون الحياد بينه وبين الأمير فإذا كانت المعارضة سلمية فحسبنا منها شراً أن تتفرق بها الأمة ثلاث فرق ، فكيف وقد رأينا استعداده رضى الله عنه لحمل السيف يضرب به حتى يلحق برسول الله صلى الله عليه وسلم في الآخرة ؟

إن أبا ذر رجل إيمان ، وأيس رجل دولة ، وهو إذ لا يدري ذلك من نفسه قد يفتح على الإسلام ثمة من الشريعز سدادها ، وهذا ما فطن إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسم له فيه حد السمع والطاعة وقد ذكر له عليه السلام أن امرأه يوماً ما سيضيقون به ، فقال : يا رسول الله ! أفلا أقاتل من يحول بيني وبين أمرك ؟ فقال عليه السلام : « لا » قال : فما تأمرني ؟ فقال عليه السلام ، وهو كما رأينا قتيه نظام ودولة : « اسمع وأطع ، ولو لعبد حبشي ^(٢) »

فنحن نرى أن الحل الحاضر في طبع أبي ذر هو القتال والسيف لكل ما يراه من مخالفة لأمر رسول الله ونرى مبادرته إلى طاعته وإقباله عليه يسأله التوجيه قائلاً :

(١) الطبقات ١٤ : ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق .

فما تأمرني؟ ... فلا يجد له الرسول عليه السلام سوى النهج الذي يؤمن عشاره ، ولا يلتبس قصده : السمع الطاعة « ولولعبد حبشي »

وإنك لتعجب ، كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطط بهذا التوجيه للمستقبل ، فإن أبا ذر — بعد أن نفاه عثمان إلى الربذة — جاءه ناس من الذين ييغون الفتنة لعثمان والمسلمين فقالوا له : فعل بك هذا الرجل وفعل ؟ فهل أنت ناصب لنا راية ؟ فلنكمل برجال ما شئت — يجرشونه إلى الثورة بعثمان — فقال لهم : يا أهل الإسلام لاتعرضوا على ذاكم . . . ولاتذلوا السلطان ؛ فإنه من أذل السلطان فلا توبة له ؛ والله لو أن عثمان صلبني على أطول خشبة لسمعت وأطعت، وصبرت واحتسبت، ورأيت أن ذلك خير لي . . . الخ (١) . . . ولما اشتد الأمر بينه وبين عثمان وطلب إليه عثمان أن يخرج إلى الربذة « انصرف من عنده مبتسما ، فقال له الناس : مالك ولأمر المؤمنين ؟ قال : سامع مطيع ، ولو أمرني أن آتي صنعاء أو عدن . . . لفعلت (٢) » .

وجاءه رجل يشكو إليه أن العاملين على الزكاة — أي محصيلها — يظلمونه في التقدير ، يأخذون منه أكثر مما يجب عليه ، ويستشير : « أنغيب عنهم بقدر ما ازدادوا علينا ؟ » فقال أبو ذر : لا ، قف مالك ، وقل لهم : ما كان لكم من حق نخذوه ، وما كان باطلا فنروه ، فإذا تعدوا عليك بزيادة ، جعلها الله لك في ميزانك يوم القيامة (٣) » . . .

ولما في إعجابنا ببصائر النور في ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم نلاحظ سداد التوجيه الذي جبر ضعف الحاسة الاجتماعية لدى أبي ذر وجعله في ظروف الفتن في عصاة من الاستجابة إلى دعائها . . .

• وكانت الدولة أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال بداوة ، وكان عليه السلام يدرك ما ستؤول إليه من عمران وتطور . . . وكان يدرك أن طبيعة أبي ذر ستختلف عن

(١) الطبقات ١٤ : ص ٢٢٧ (٢) المصدر السابق (٣) الحلية ١٢ : ص ١٦٠

مواومة هذا التطور ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أباذر ! إذا بلغ البناء سلعا فاخرج منها ، ونحا بيده نحو الشام^(١) » وكان في ذلك إرهابا بامتداد سلطان الدولة إلى أملاك الروم حيث يجد بها أبو ذر من ألوان العمار والبناء ما لا يعترض عليه . . أما إذا ظل بالمدينة ورأى استجابة الناس للتحويل والتطور ، حضره من رهافة الحس وضيق الصدر بالتقصير في المثل الأعلى ما يثير مع الناس كل يوم عديدا وجديدا من الاعتراض ، وقدرأينا حاله مع أبي الدرداء حين رآه يبنى بيتا له . . ورأيناه يقبل استمرار وده لأبي هريرة لما علم أنه لم يتناول في البنيان ، ويرفض استمرار إخوانه أبي موسى الأشعري لما رآه على غير ذلك ولما هاجر رضى الله عنه إلى الشام ، ومكث بها ما مكث ، ثم استدعاه عثمان وعاد إلى المدينة ألفاها قد تحولت ، وصارت إلى جديد من المنازل والدور ، فهاج ذلك وجدده ، قال الطبرى في تاريخه : « لما قدم أبو ذر المدينة ، ورأى المجالس في أصل سلع ، قال : بشر أهل المدينة بغارة شعواء ، وحرب مذكارة^(٢) » . . . وقد يرى أحدنا أن أهل المدينة كانوا خليقين من أبي ذر بتحية غير هذه التحية يلقاها بها بعد أن غاب عنهم سنين منذ أوائل خلافة عمر . . . ولكننا حين ننظر من زاويته ، ونزن الأمور بميزانه الدقيق الذى كان يأخذ به نفسه ، ويفهم به الإسلام ، وأثنى عليه رسول الله من أجله ، نقدر له جلال غايته ، وشرف بواعثه ، ونعتذر عن أسلوبه بما علمه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

على أننا نرى في صيحة أبي ذر تلك سداد الحكمة النبوية ، إذ كان من الخير لأبي ذر والمجتمع أن يغيب عن مركز التطور بالمدينة المنورة ، لما كان يلحظ عليه من بطلان استجابته لدواعى المدنية .

٩ — رأي في المال

ولعل من السهل أن ندرك — بعد ما قدمنا من نهجه وشخصيته — أن رأيه في المال ووظيفته يقوم على أساسين :

(١) الطبقات ١٤ : ص ٢٢٦

(٢) تاريخ الطبرى ٣ : ٣٣٦ — والحرب المذكور : ذات الهول والشدة .

(م ٦ — الاشتراكية)

الأول : الصدق في فهم النصوص ؛ فقد كان فهمه للنصوص — كتنفيذه لمفهومها — لا يمنح إلى تأويل أو ترخيص البتة ؛ ومن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أى مال ذهب أو فضة أو كى (١) عليه فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله (٢) » فكان من فهمه لهذا النص أنه لم يكن يحتفظ في بيته بأى قدر من الذهب أو الفضة كثر أو قل ؛ وكان إذا أخذ عطائه من الدولة دعا خادمه فسأله عما يكفيه من الحاجات الأساسية لمدة سنة ، فإذا بقي منه شيء بعد ذلك صرفه « فلوسا » أى نقودا نحاسية — وهى نقود كبيرة الحجم ، ثقيلة ، قليلة القيمة ، كانت تضرب للتعامل بها فى الأشياء الزهيدة — وكان يقول فى توجيه ذلك : « إنه ليس من وعى ذهباً أو فضة يوكل عليه إلا وهو يتلظى على صاحبه (٣) » وقد قال له عبد الله بن الصامت مرة فى ذلك : لو ادخرته للحاجة تنوبك ، أو للضيف ينزل بك ؟ فأبى وقال : « إن خليلي عهد إلى أن أى مال ذهب أو فضة أو كى عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله » . . . ووضح من كلام ابن الصامت أن الدنانير والدرهم إذا استبدل بها تلك « الفلوس » فقدت قدرتها على مواجهة الظروف الطارئة . . . وقد ورد أن الباعة وغيرهم كانوا يردون هذه « الفلوس » بحجة أنها مزيفة ، فلا يأسى لما يتعطل له بذلك من حاجة ، فقد حدث أبو السليل قال : جاءت ابنة أبى ذر وعليها مجنبتا صوف سفهاء الخدين ، ومعهما قفة لها ، فثلت بين يديه وعنده أصحابه ، فقالت : يا أبتاه ! زعم الخازنون والزارعون أن أفلسك هذه بهرجة فقال : يا بنيه ضعها ، فإن أباك أصبح بحمد الله لا يملك من صفراء ولا بيضاء إلا أفلسه هذه (٤) . . . وفى سيرته أمثلة كثيرة لهذا الفهم الذى لا يمنح إلى تأويل .

أما الأساس الثانى لرأيه فى المال ، فهو إيمانه العميق بالدار الآخرة ؛ وقد عرفنا فيما مضى

(١) أبكى القربة شد فيها بالوكاء أى الرباط ، وأوكى على المال شد عليه رباط جرابه أو صمرته ، والمراد النهى عن إمساك الذهب والفضة عن الاتحاق فى سبيل الله .

(٢) الطبقات ١٤ : ٢٢٩ والحلية ج ١ : ص ١٦٢

(٣) الطبقات ١٤ : ٢٢٣

(٤) صفة الصفوة ج ١ ص ٢٤٢

أن هذا الإيمان كان يخطط له أعماله الدنيوية على أساس أخروي محض ؛ وكذلك تولى هذا الإيمان تخطيط فكرته عن المال ..

● فالاستكثار من المال يوجب طول الحساب في الآخرة ، وفي هذا يقول : ذوالدرهمين أشد حسابا من ذى الدرهم (١)

● والدنيا مقدمة الآخرة ، أو هي مرتبطة بها ارتباطا المقدمة بالنتيجة ... ولا صلاح للنتيجة إلا بصلاح المقدمة ... ولا صلاح للمقدمة إلا إذا قدرت خطوطها على المثل الأعلى للدار الآخرة ، فكل مالا يتلاءم مع هذا المثل الأعلى ، من لحو أو غفلة أو إثم ، أى كل مالا يصلح به الآخرة ، فلا محل له في الدنيا « فاجعل الدنيا مجلسين : مجلسا في طلب الآخرة ، ومجلسا في طلب الحلال . . والمجلس الثالث — أى ماعدا هذين — يضرك ولا ينفعك ، فدعه لا تدره » (٢)

● والمال لا مهمة له — بعد سداد ضرورة البدن — إلا تحصيل البر بالنفس ، وهو زاد الآخرة ، والله تعالى يقول « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٣) . ومن المعلوم بالضرورة ، أن سوق تلك النفقة هو منفعة العباد في معاشهم ، وفي دينهم ، وفي صحتهم ، وتنقيتهم ، وسائر مصالحهم ، أى أن مهمة المال تعود إلى ثلاث وظائف : الأولى حسية لضرورة البدن ، والثانية روحية للبر بالنفس استعدادا للآخرة ، والثالثة اجتماعية لتفريج ضوائق الناس وتحقيق مصالحهم .

ومادنا قد خلقنا للآخرة ، لا للدنيا ، فمن الواجب رصد كل ما زاد عن المطالب الضروريه للمعيشة ، لإفناقه في زاد الآخرة ؛ ومن الخسر — قطعاً — أن يذهب مال ما ؛ كثر أو قل ، في غير هذين المذهبين ، وعلى هذا « فاجعل المال درهمين » : درهما تنفقه على عيالك من حله ، ودرهما

(١) الحلية ١ - ص ١٦٤

(٢) صفة الصفوة ١ - ص ٢٤١ والحلية ١ - ص ١٦٥

(٣) آل عمران ٩٢

تقدمه لآخرتك، والثالث يضرك ولا ينفعك ، لاترده .. ثم صاح بأعلى صوته : يا أيها الناس قد قتلكم حرص لاتدركونه أبداً^(١) »

ويعود إلى منطق واضح يقنع به سامعه بوجوب البر بالنفس ، فيقول : « في المال ثلاث شركاء .

القدر .

والوارث .

وأنت .

أما القدر فلا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها ، بهلاك أو موت .. وأما الوارث فينتظرا أن تضع رأسك ، ثم يستاقها وأنت ذميم .. فإن استطعت ألا تكون أعجز الثلاثة فافعل ، ودونك السبيل ، قول الله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم » ألا وإن هذا الجمل مما كنت أحب من مالي ، فأحييت أن أقدمه لنفسي^(٢) »

وهكذا نرى رأيه في المال مقدرا على أصل أخروي محض ، إذ الآخرة هي الوجدان الحاضر في كل أمره بعد ذكر الله عز وجل .

١٠ — أبو ذر في الشام :

لا ندرى على وجه التحديد في أي سنة خرج أبو ذر إلى الشام ، فأبو عمر بن عبد البر يذكر في الاستيعاب عن ذلك : « ثم خرج بعد وفاة أبي بكر إلى الشام ، فلم يزل بها حتى ولي عثمان ، ثم استقدمه عثمان^(٣) » وابن كثير في تاريخه يذكر : « ثم لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومات أبو بكر ، خرج إلى الشام ، فكان فيه ، حتى وقع بينه وبين

(١) الحلية - ١ ص ١٦٥ والصفوة - ١ ص ٢٤١

(٢) الصفوة - ١ ص ٢٤١ الحلية - ١ ص ١٦٥ بتصرف يسير

(٣) الاستيعاب - ١ ص ٢١٥

معاوية ، فاستقدمه عثمان إلى المدينة^(١) . . . وظاهر من هذين النصين أن خروجه كان في أوائل خلافة عمر ، أى في السنة الثالثة أو الرابعة لوفاة الرسول . . . أما سبب خروجه ، فلا ندرى شيئاً عنه إلا النص الذى يذكر له فيه رسول صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ البناء سلماً فخرج منها ، ونحاً بيده نحو الشام » .

وعلى أى حال فقد خرج أبو ذر إلى الشام ، وأقام بها مدة خلافة عمر ، وأوائل خلافة عثمان ، فلما كثر المال فى أيدي أغنياء المسلمين بكثرة ما فتح من البلدان بدا له رأيه الذى دعا إليه ، وعرف به .

كان الوالى على الشام من قبل عمر وعثمان هو معاوية رضى الله عنه ، وكان معاوية يقول فى المال الذى تحت يده : مال الله ، فأتاه أبو ذر فقال :

ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله ؟

فقال معاوية : يرحمك الله يا أبا ذر ، ألسنا عباد الله ، والمال ماله ؟

قال فلا تقله . . .

قال معاوية : سأقول مال المسلمين^(٢)

وقال الطبرى : إن الذى أثار أبا ذر إلى ذلك ، هو عبد الله بن سبأ ، رأس القائمين بالفتنة على عثمان فى كل مصر ، والذى نراه أن أبا ذر إنما كان ينبعث من دخيلة نفسه ، لا بتوجيه موجه ، وهو مع ذلك أحجى من أن يستشار لرأى غيره ضد ولى الأمر ، وقد أوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوصاه . . . وقد قدمنا أن ناساً من أهل الفتنة جاءوه فى محنة المنفى يجرشونه إلى الخروج على عثمان فامتنع من ذلك ونهاهم عنه ، فإذا كان ذلك شأنه ، وقد وقع به ما وقع ، فكيف يلجى للفتنة وهو معافى من كل محنة ؟ . . . وكل ما يمكن أن يقال —

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ١٦٥

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٣٢٥ وابن الأثير ج ٣ ص ٥٥

إذا تقبلنا خبر الطبري — أن كلام ابن سبأ وافق رأى أبي ذر . . أو أن ابن سبأ جاء أبا ذر لأول عهده بهذا الرأي فوافقه عليه لحاجة في نفسه ، وزكاه لديه ، ثم راح ينتقل به بين الناس لإثارة الفتنة محتجاً برأى ذلك الصحابي الجليل . . على أن الذي لاشك فيه أن هذا المذهب يمثل معدن أبي ذر أصدق تمثيل ، ويوافق كل الموافقة ما عرف من دفاعه عن مصالح الفقراء . . وقد كان معاوية رضى الله عنه حكيماً كل الحكمة ، إذ أجاب أبا ذر إلى ما دعاه إليه .

على أن أحداً لم يقل إن ابن سبأ أو غيره هو الذي أثار أبا ذر إلى دعوته ضد كنز المال ، وقد كان شأنه فيها أهم وأخطر من شأنه في تغيير وصف المال العام ، من مال الله إلى مال المسلمين . . . قال ابن الأثير في تاريخه . . . « كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لا ينبغي له أن يكون في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته^(١) أو شيء ينفقه في سبيل الله ، أو يعده لكريم ويأخذ بظاهر القرآن — « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » — فكان يقوم بالشام ويقول يامعشر الأغنياء وأسوا الفقراء ، بشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ، بمكاييد من نار ، تكوي بها جباههم ، وجنوبهم ، وظهورهم ، فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك ، وأجبهه على الأغنياء ، وشكا الأغنياء ما يلقون منهم^(٢) . . » .

وقد التقى معاوية بأبي ذر ، وناقشه رأيه في تفسير الآية الكريمة « والذين يكتزون الذهب والفضة . . » ولم يحفظ لنا التاريخ من تلك المناقشة إلا ما ذكر أبو ذر نفسه عنها ، قال زيد بن وهب : مررت بالربذة ، فإذا أنا بأبي ذر ، فقلت : ما أتلك منزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في هذه الآية : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله » فقال معاوية : إنها نزلت في أهل الكتاب . . فقلت : نزلت فينا وفيهم . . .

(١) ذلك وهم من ابن الأثير ، وسيأتي أن أبا ذر نفسه كان يحتزن لنفسه ولن يقول قوت سنة .

(٢) ابن الأثير ج ٣ ص ٥٥ والطبري ج ٣ ص ٣٢٥

فكان بيني وبينه في ذلك كلام ، فكتب يشكوني إلى عثمان ، فكتب عثمان إلى أن أقدم المدينة فقدمت . . . إلى أن قال : فقال لي عثمان : إن شئت تنحيت عنا ، فكنت قريبا ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل (١) . . . والذي يعنيننا من هذا الخبر ، حوار مع معاوية حول معنى الآية الكريمة ، باعتبار هذا الحوار وثيقة تلقى ضوءا على موقف أبي ذر ودعوته بالشام . . .

وكانت الفتنة التي سعى بها الساعون لتأليب الأمصار على عثمان رضي الله عنه ، قد نجمت ، فاجتمع على معاوية أمر أبي ذر إلى أمر هؤلاء ، فأراد أن يعالج أبا ذر بما يسكته ، ويكفيه دعوته وحركته ، ليمتاز أهل الفتنة ممن سواهم . . . وكان معاوية لا يدرك حقيقة أبي ذر ، فلعله دعى يبنى من دعوته جمع المال ، ولعله غير ذلك ، فأراد أن يختبره ؛ فأرسل إليه ألف دينار في جنح الليل ، ففرقها لقوره في الفقراء . . . وعاد معاوية فأرسل إليه الرسول يقول له : أنقذني من عذاب معاوية ، فإنه كان قد أرسلني بالمبلغ إلى غيرك ، فأخطأت بك ، فقال أبو ذر : يا بني ! قل له : والله ما أصبح عندنا من دنائرك دينار ، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجتمعها من أخذها (٢) . . . فلما علم معاوية بما كان ، أيقن أن أبا ذر ممن يصدق فعله قوله ، فكتب إلى عثمان : « أن أبا ذر قد أعضل بي . . . وفي رواية أن أبا ذر قد ضيق على — وقد كان من أمره كيت وكيت (٣) » .

وفي طبقات ابن سعد ما يدل على أن معاوية عزل الناس عن أبي ذر ، إذ نادى فيهم مناديه ألا يجلسوا إليه ، وذلك إذ يروى ابن سعد عن الأحنف بن قيس قوله : « أتيت الشام ، فجمعت (٤) ، فإذا أنا برجل لا ينتهي إلى سارية إلا فرأه لها ، يصلي ويخفف صلاته .. فجلست إليه ، فقلت له : يا عبد الله ! من أنت ؟ قال : أنا أبو ذر . . . وأنت من أنت ؟ ..

(١) رواء البخاري والطبقات - ١٤٠ ص ٢٢٦

(٢) ابن الأثير ٣ : ٥٥

(٣) الطبري وابن الأثير

(٤) جمع حضر صلاة الجمعة

قلت : الأحنف بن قيس ، فقال : قم عني ، لا أعدك بشر^(١) ! فقلت : كيف تعدني بشر ؟ فقال : إن هذا — يعني معاوية — نادى مناديه ألا يجالسني أحد^(٢) . . . وظاهر من كلام أبي ذر أن معاوية كان يؤذي من يجلس إلى أبي ذر . وذلك احتياط يريد به معاوية سد ذرائع الفتنة ، التي نجمت طلائعها في الأمصار ، والتي انتهت أخيراً بقتل عثمان رضي الله عنه ، وتفريق كلمة المسلمين ، فرقة لا تزال أثارها باقية إلى اليوم . . . وكان معاوية في ذلك يتصرف بفقده رجل الدولة ، وكان أبو ذر — على عادته أو طبعه — ينظر إلى مثل الإيمان وحدها . . . وكل على حق وله أجر اجتهداه .

وكان عثمان رضي الله عنه — بوصفه الإمام الأكبر — يأتيه من أنباء الأمصار ، ويجمع لديه من أخبار الفتنة ما لا يجتمع لدى معاوية ، فلما ورد بريد الشام بشكوى معاوية من أبي ذر ، كتب لفوره إلى معاوية يقول له : « إن الفتنة قد أخرجت خطمها ، وعينيها ، فلم يبق إلا أن تثب . . . فلا تنكأ القرح ، وجهز أبا ذر إلى ، وابعث معه دليلاً ، وزوده ، وأرفق به . . . وكفكف الناس ونفسك ما استطعت ، فإنما تمسك الأمر ما استمسكت^(٣) » . . . فجهز معاوية أبا ذر لفوره ، وبعث به إلى عثمان ، ومعه دليل إلى المدينة . . . ومالبت معاوية أن أرسل بزوجة أبي ذر وأولاده من بعده ، فخرجوا معهم جراب يشغل يد الرجل ، فظنها معاوية دنائير ، فقال : انظروا إلى هذا الذي يزهد في الدنيا ، ما عنده ؟ قتالت امرأته : أما والله ما فيه دينار ولا درهم ، ولكنها فلوس ، كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوساً لحوائجنا^(٤) . . . وبذلك فرغ معاوية من أمر أبي ذر بالشام .

١١ — بين أبي ذر وعثمان بالحرية :

لم يكن للساعين بالفتنة أيام عثمان من هدف إلا أن يحدثوا بالإسلام صدعاً لا ينجبر ،

(١) لا أعدك بشر من أعد الشيء لكذا هياه له ، يريد أبو ذر أن يجالستك لما يأتى تعرضك للشر .

(٢) الطبقات ١٤ ص ٢٢٩

(٣) الطبرى وابن الأثير

(٤) الطبرى ٣ : ٣٣٦ . . . وقد قدمنا أن أبا ذر كان إذا خرج عطاؤه اشترى منه قوت سنة

وابتاع فلوساً بما تبقى منه تراجع ص ٨٢ من هذه الرسالة .

إذ كانوا يهوداً وغير يهود دخلوا في الإسلام ليكيدوا له ، واستغلوا ما بالكثير من المسلمين من سذاجة وغيرة ، فراحوا يتلقفون بعض تصرفات لعثمان رضى الله عنه ، فيهلون في عرضها ، ويشهرون ببواغيتها وأهدافها ، ويديرون دعايتهم على سوء الظن بأمر المؤمنين ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويضخمون مالاَ خطر له ويجعلون منه إحدى الكبر .

واسنا بصدد تحليل تلك الفتنة ، بل بصدد ملابتها لدعوة أبي ذر ، أو بصدد موافقة قيامها لقيام تلك الدعوة .. فقد ضاق بها معاوية بالشام ، وضاق بها عثمان بعد عودة أبي ذر إلى المدينة .. ضاقاَ بها لا بغضاَ لأبي ذر ، ولا معاندة للحق الذي يدعو إليه ، بل لأن رموس الفتنة ذوو دهاء ، لا يدعون ذريعة إلى أهدافهم إلا لجوها ، مصطنعين الغيرة على الدين في كل أمر ، مستغلين تلك الغيرة في كل نفس .. وليس أبو ذر بالرجل الهين ، فهو من دعائم الإسلام وأعلامه الجليلة الرفيعة ، فإذا تحرك بدعوة أو رأى فلن يذهب صوته صرخة في واد ، وقد رأينا كيف جلجل صوته بالشام حتى اجتمع إليه الفقراء .. فإذا قام له تيار بالمجتمع الإسلامي في تلك الآونة الحرجة كان ذلك فوق ما يحلم به رموس الفتنة من أمانى ، وكان اندماجهم فيه والعمل تحت ستارة تحقيقاً لأهدافهم من أيسر الأمور . فلما لم يستطع عثمان إقناع أبي ذر بوجهة نظره .. ولما كان المجتمع الإسلامي لا يحتمل رجعة أبي ذر مع ما يبغيت له أهل الفتنة من تأمر وكيد ، قال له عثمان في رعاية ورفق : « إن شئت تنحيت فكنت قريباً » .. فتنحى أبو ذر إلى الريزة التي لا تبعد عن المدينة بأكثر من ثلاثة أميال .. فقيل إن عثمان نفي أبا ذر .. ذلك هو الإطار العام الذي تم فيه ما كان بين أبي ذر وعثمان رضى الله عنهما ، ونحن موردون من تفصيل ذلك ما يأتي :

● لما قدم أبو ذر المدينة « دخل على عثمان فقال له : ما لأهل الشام يشكون ذربك (١) ؟ فأخبره أنه لا ينبغي أن يقال : مال الله .. ولا ينبغي للأغنياء أن يقتنوا مالا . فقال : يا أبا ذر !

(١). ذرب اللسان : حديثه

على أن أقضى ماعلى ، وآخذ ماعلى الرعية ، ولا أجبرهم على الزهد ، وأن أدعوم إلى الاجتهاد والاقتصاد^(١) »

● كان يجلس إلى الناس ينهام عن كنز المال ، فكما جلس إلى جماعة قاموا وتركوه . وقد تقدم ذلك . . .

● كان بنو أمية يرون سلطان عثمان سلطانهم وعزهم ، وكانوا يضيّقون بأى صوت يرتفع بمخالفة لعثمان ، وقد رأوا في دعوة أبي ذر ماضيتهم ، فهددوه ، فكان يقول : « إن بنى أمية تهددنى بالفقر والقتل ، ولبطن الأرض أحب إلى من ظهرها ، وللفقر أحب إلى من الغنى^(٢) » .

وجاءه الرجل الذى شكّا إليه محصلى الزكاة ، واستشاره أن يخفى عنهم من ماله قدر ما يرفع عنه الظلم ، فلما نهاه عن ذلك وأجابه الإجابة التى قدمنا ، كان على رأسه فتى من قريش فقال له : أما نهالك أمير المؤمنين عن الفتيا ؟ فقال : أرقب على أنت ؟ فوالذى نفسى بيده ، لو وضعتى الصمصامة ههنا ، ثم ظننت أنى منفذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تحتزوا لأنفذتها^(٣) » فهذا الفتى لا يقبل من أبى ذر كلاما مع الناس ، ولو كان الكلام فتوى يثبت بها طاعة القانون بالصبر والصدق . .

● وقد كان الناس فريقين بإزاء دعوة أبى ذر : فريق الأغنياء وقد قدمنا أنهم كانوا يتفرقون عنه كلما جلس إليهم ، وفريق الفقراء وقليل المال ، وهؤلاء كانوا يأنفونه ويحبون مجالسته . . . وفى حديث زيد بن وهب الذى نقلناه عن البخارى فيما مضى يقول أبو ذر إنه لما قدم المدينة بأمر عثمان « كثر على الناس ، كأنهم لم يرونى من قبل » وتلك كثرة لا يرتاح إليها حاكم فى مثل ظرف عثمان رضى الله عنه . . .

(١) الطبرى ٣ : ٣٣٦

(٢) الحلية ١ : ١٦٢

(٣) الحلية ١ : ١٦٠

• كان « الجو الاجتماعي » بتوترا بالمدينة ، فبنوا أمية — شبابها وكهولها —
قد أخرجوا الصدور باستغلال سلطان عثمان والتصرف كأن الدولة دولتهم ، غير موقرين
لسابقة أنصارى أو مهاجرى ، وقد رأينا كيف هددوا أبا ذر ، وكيف أن فتيانهم كانوا
يعترضون على أحاديثه مع الناس وفتاويه لهم . . . ذلك إلى عوامل الفتنة المصطنعة . . .
فلا جرم أن يصور اجتماع الناس حول أبي ذر — فى هذا الجو — لعثمان تصوريا يغير
نفسه . . . حتى علم أبو ذر أن الكلام كثر حوله عند أمير المؤمنين . . . فذهب إليه فى
رھط من قومه « فما بدأه بشيء إلا أن قال : أحسبني منهم — أى من أهل الفتنة —
يا أمير المؤمنين ؟ والله ما أنا منهم ، ولا أدركهم ، ولو أمرتني أن آخذ بعرقوتي قتب (١)
لأخذت بهما حتى أموت (٢) » .

• ولما ذكر لعثمان أن « الناس قد كثروا على أبي ذر كأنهم لم يروه من قبل » ، وكان
الأمر يضطرب فى يد عثمان شيئا فشيئا ، رأى من المصلحة أن ينحيه عن هذا « الجو » فقال له
فى إحدى مقابلاته « إن شئت تنحيت فكنت قريبا . . . »

وفى إحدى الروايات أنه قال له : غيب وجهك عني . . . وفى أخرى أن أبا ذر هو
الذى طلب الخروج إلى الربذة . . . ولكننا اخترنا رواية البخارى لتحريره الصحة ، ولأنها
أقرب إلى ما يؤثر عن عثمان من الرفق وأدب الخطاب ، ولا سيما أن أبا ذر أقنعه أنه ليس
من أهل الفتنة ، وعرض عليه استعداداه للسمع والطاعة « لو أمرتني أن آخذ بعرقوتي قتب
لأخذت بهما حتى أموت » وعثمان من أعلم الناس بصدق أبي ذر إذا قال ، وإذا فعل .

وفى إحدى الروايات أن أبا ذر عرض الخروج إلى أماكن عدة ، فرفضها عثمان
واحدا واحدا حتى توافقا على اختيار الربذة . . . فخرج إليها راضيا . . .

(١) القتب : الرجل والعرقوتان : خشبتان تضمان ما بين وسط الرجل والمؤخرة . . . وهو بهذه
المعبرة يعلن استعداده للسمع والطاعة .

(٢) الطبقات : ١٤ : ٢٣٢

● قال الطبري : « ولما نزل أبو ذر الربذة ، أقيمت الصلاة ، وعليها رجل يلى الصدقة — أى ماشية الدولة التى تجبى فى الزكاة — فقال الرجل : تقدم يا أبا ذر ! فقال أبو ذر : لا ، تقدم أنت ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى : « اسمع وأطع ، وإن كان عليك عبد مجدع » فأنت عبد ، ولست بأجدع^(١) وكان العبد من رقيق الصدقة ، وكان أسود يقال له مجاشع^(٢) »

● وما يدل على أن الخروج إلى الربذة كان باتفاق لامغاضبة مارواه الطبري عن ابن عباس أنه قال : « كان أبو ذر يختلف من الربذة إلى المدينة مخافة الأعرابية ، وكان يحب الوحدة والخلوة ؛ فدخل على عثمان — وعنده كعب الأحبار — فقال لعثمان : لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف ، وقد ينبغى لمؤدى الزكاة ألا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والإخوان ، ويصل القرابات ، فقال كعب : من أدى الفريضة فقد قضى ما عليه . . . إلى آخر الخبر الذى سقناه فيما مضى وفيه أنه ضرب كعبا فشجه . . . فلم يكن نمة قطيعة بين عثمان وأبي ذر بسبب نزوله الربذة . . . ولم يكن أبو ذر يكف عن عرض دعوته على عثمان ، ولم يكن عثمان يرفض أن يسمع منه .

● وقد أوردنا أن ناسا من أهل الفتنة نزلوا عليه بالربذة وعرضوا عليه أن ينصبوا له راية ويجمعوا تحتها الناس ليثور بهم على عثمان ، فرد كيدهم فى محورهم ، وزجرهم عن شغبهم ، وقال إنه من أذل السلطان فلا توبة له . . . والله لو أن عثمان صلبنى على أطول خشبة لصبرت واحتسبت . . . الخ »

وذلك كله يدل على أن أبا ذر جعل لعثمان على نفسه حق السمع والطاعة فى رضا وإيمان . . . وجعل لنفسه على عثمان حق النصيحة ، لا يتخلف عن أداؤها فى صدق وقوة . . . ولم يكن بين الصحابين الجليلين غير ذلك . .

(١) الأجدع الذى قطعت أذنه وأنفه

(٢) الطبري ٣ : ٢٣٧

• خفي على كثيرين ما كان بين أبي ذر و عثمان ، فظنوا نزوله الربذة تشريداً وانتقاماً ، وكان جوالبليلة والفتنة يساعد على ذلك ، فأنكروا على عثمان أن يفعل بصحابي جليل هذا الفعل ، حتى أن أبا الدرداء لما علم بما كان قال : « إنا لله وإن إليه راجعون ؛ والله لو أن أبا ذر قطع مني عضواً ما هجته ، لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه (١) » .

١٢ — وفاة أبي ذر بالربذة :

توفي أبو ذر رضي الله عنه بالربذة في خلافة عثمان ، ودفن بها . . . وقد ذكر في وفاته أنه لما حضرته الوفاة رأى امرأته تبكي ، فسألها ، فقالت إنك تموت بتلك الفلاة ، ولا قدرة لي بنمشك ، وليس لك ولا لي ثوب أ كفنك فيه ، فقال لها لا تبكي فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم : « ليموتن رجل منكم بفلاة من الأرض فتشده عصابة من المؤمنين » . وليس من أولئك النفر رجل إلا وقد مات في قرية وجماعة من المسلمين . . . وأنا الذي أموت بفلاة ، والله ما كذبت ولا كذبت . . . فانظري الطريق (٢) » . . . وكان رضي الله عنه واثقاً من تحقيق نبوءة رسول الله ، فجعلت امرأته تمرضه ، وتذهب إلى كتيب مشرف على الطريق لعلها تجد بعض المارة ، ثم تعود لتروضه . حتى رأت ركباً قادما من بعيد ، فألاحت لهم بشويها ، فلما كانوا عندها قالت لهم : امرؤ من المسلمين يموت ، تكفنونه وتشهدون جنازته . . . قالوا : ومن هو ؟ قالت : أبو ذر ! فقال القوم في اهتمام : صاحب رسول الله ؟ قالت : نعم . . . فأسرعوا إليه وهم يفقدونه بآبائهم . . . فلما حضروه وسلموا ، قال لهم : أبشروا فأنتم الجماعة المؤمنة التي قال رسول الله أنها تشهد وفاتي ، وذكر لهم الحديث السابق . . . ثم قال لهم : أنتم تسمعون ! لو كان لي ثوب أو لمرأتي ثوب يسعني ، لم أ كفن إلا في ثوب هولي ، أولها . . . فأنشدكم الله

(١) الاستيعاب ١ : ٢١٨ .

(٢) الحلية والطبقات والصفوة

والإسلام ألا يكفني رجل منكم كان أميراً ، أو عريقاً ، أو ثقيباً ، أو بريدأ ! — يريد أن أموال أرباب هذه المناصب مظنة للشبهات — فكل القوم كان قد نال من تلك المناصب شيئاً ، فقال فتى من الأنصار : يا عم ! أنا أكفئك ، لم أصب مما ذكرت شيئاً ؛ أكفئك في ردائي هذا الذي على ، وفي ثوبيين في حقيقتي ، من غزل أمي حاكتهما إلى .. قال أبوذر : أنت فكفني .. فكفنه الأنصاري في نفر الذين شهدوه ، منهم حجر بن الأديب ، ومالك بن الأشتر ، في نفر كلهم يمان . وبينما القوم بصدد مواراته ، أقبل عبد الله بن مسعود في نفر من العراق عماراً ، فما أن علم أنها جنازة أبي ذر حتى استهل يبكي ويقول : أخي وخليلي .. صدق رسول الله : « تمشي وحدك ، وتموت وحدك ، وتبعث وحدك » .. ثم واروه .. ثم حدثهم عبد الله بن مسعود حديثه ، وما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره إلى تبوك (١) .

وكانت وفاته سنة إحدى وثلاثين للهجرة ، قال صاحب الإصابة : وقيل سنة ثنتين وثلاثين ، وعليه الأكثر .

ولما نعي أبوذر إلى عثمان ، أرسل فأحضر أهله من الربة ، وضمهم إلى أهله ، وتلك مآثره لا يسعنا إلا أن نشي بها على عثمان ؛ رضي الله عنه ، وعن أبي ذر ، وكل من اهتدى بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من السابقين والآخرين .

(١) الحلية والطبقات والصفوة .

الرجلان في خلاصة

(١)

كان عبد الرحمن بن عوف قرشياً من بني زهرة . ولد ونشأ بمكة ، العاصمة الدينية لقبائل العرب ، مقر البيت الحرام ، فله من موارث المجتمع أساليب أهل الحضر ، ونسك المتدينين .

وأما أبو ذر ، فهو من غفار ، قبيلة كانت بطريق القوافل الضاربة في الصحراء ، بين مكة والشام ، وكان لها من بداوة الأعراب قطع الطريق على المارة ، وفوضى السلوك الداعية إلى استباحة الحرم ، وجفوة المعاشرة وألفاظ الخطاب ، فكان لأبي ذر — رضى الله عنه — من موارث تلك البيئة في شدة المعاملة ما لزمه طول حياته ، وقد نشأ على دأب قومه في قطع الطريق ، غير أنه امتاز فيهم بضراوة وقوة بأس ، جعلتهم يقولون : إنه كان يقطع الطريق كأنه سبع .

(٢)

وامتاز كل من الرجلين بأنه من السابقين الأولين إلى الإسلام ، فكان أبو ذر يقول : لقد أسلمت ، وما سبقني بالإسلام سوى أربعة . أما عبد الرحمن بن عوف ، فقد أسلم عقب إسلام أبي بكر ، في نفر الذين دعاهم أبو بكر — رضى الله عنه — سراً فأجابوا ، وهم عثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة والزبير ، ولعل أبا ذر لم يعلم بإسلام هؤلاء حين قال إنه لم يسلم قبله سوى أربعة ، ومهما يكن من شيء ، فإنهما إذا لم يكونا قد أسلما في شهر واحد ، فقد كان إسلامهما في العام الأول للنبوة الشريفة ، وكما أسلما في عام واحد ، توفيا في عام واحد ، سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة .

وقد رزق كل منهما حظاً من صفاء الروح ، وقوة النفس جعله أسرع بالإجابة إلى الإسلام حين علم به ، وعبد الرحمن كان ممن حرم الخمر على نفسه في الجاهلية ، فلم تكن له همة

في لهو أو عبث ، أما أبو ذر فقد ظل به صفاء روحه حتى انبثق في وجدانه هداية عجيبة ، فإذا قاطع الطريق ، ينقلب عابداً لإله الطبيعة ، بوحى فطرته ، وفي ذلك يقول لعبد الله بن الصامت :
يا ابن أخي : لقد صليت قبل الإسلام بأربع سنين : فقال له : من كنت تعبد ؟ قال :
إله السماء . قال عبد الله : فأين كانت قبلك ؟ قال : حيث وجهني الله عز وجل .
ولقد شهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لكل منهما فقال : « عبد الرحمن ابن عوف ، أمين في أهل السماء ، أمين في أهل الأرض » . ولقد صلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — خلفه وقال : « ما قبض نبي إلا بعد أن يصلي خلف رجل صالح من أمته » .
وقل في أبي ذر : « والذي نفسي بيده ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر » ، « من سره أن ينظر إلى رجل في تواضع عيسى بن مريم ، فلينظر إلى أبي ذر » .

(٣)

وافترق كل من الرجلين في استعداداه الاجتماعي وأسلوبه الذي يتناول به الحياة ، فكان عبد الرحمن يجد في نفسه إثارة للرفق ، وإقبالاً على المحاسنة ، حتى لقد أثنى عليه أصدقاؤه ، فيقول نوفل بن إياس : كان عبد الرحمن لنا جليساً ، وكان لنا نعم الجليس ، وكان — رضي الله عنه — ذا موهبة تجارية قليلة النظير ، وتوفيق عجيب في وفرة الكسب ، عزيز المثال ، هاجر إلى المدينة ، فقال له سعد بن الربيع : هذا مالي أقسمه نصفين ، فخذ أرضاً لك ، فقال : بارك الله في مالك ، دلوني على السوق ، فباع واشترى ، وربح حتى صار أكثر الناس مالاً . إذ كان لا يضع يده في شيء إلا أقبل عليه الكسب بغير ما يحتسب ، حتى لقد وصف انقياد الربح له بقوله . لقد وجدتني ولورفعت حجراً ، لرجوت أن أصيب تحت ذهاب أوفضة »
أما أبو ذر فكانت وسائله إلى الدنيا قصيرة المدى ، محدودة الحيلة ، وكان استعداده الاجتماعي ساذجاً وعراً للمسالك ، فكان يجد في نفسه إثارة للشدة فيما لا يعجبه . حتى قال له رجل . مالك إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك ؟ . . فقال : إني أنهام عن الكنوز . وكان يقول . « لم يدع لي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صديقاً »

إِشْتِرَاكِيَّةُ الْإِسْلَامِ

مفهوم اشتراكية الإسلام : مفهوم الاشتراكية الحديثة — الساع مفهوم الاشتراكية الإسلامية — اشتراكية الإسلام تناول — عدا القيم والمقاصد الاقتصادية — أعمق مسارب النفس ، وتشرف على قدس ملكوت الله —

طبيعة التشريع في الاشتراكية الإسلامية : الإسلام في تشريعه عامة لا يفرض القوانين — الإسلام لا يخترع القوانين — تشريع الإسلام هو فطرة الله في الناس — حقائق الفطرة تدرك بالبصار لا بالأبصار — إذا استطلعت حقائق الفطرة في الضمير كانت هي قانون الله ، الذي به صلاح المرء — قوانين الطبيعة نظام المصالح الحسية ، وقوانين الفطرة نظام المصالح الاجتماعية والروحية — مهمة الأنبياء الإرشاد إلى قوانين الفطرة — سر نجاح التشريع الإسلامي ، أنه قوانين فطرة الله — النظرة الفطرية مفتاح فهم اشتراكية الإسلام .

من قواعد الاشتراكية الإسلامية :

القاعدة الأولى : المال مال الله : حقيقة ثابتة لا يطرأ عليها تبديل .

القاعدة الثانية : المال من الله للبشر كافة — مفهوم المال — ملكية الناس للأرض تابعة لملكية الله — الناس يملكون الموارد جماعة لا فرادى — المال وسيلة لا غاية — أثر المثل الأعلى في ترقية الإنسانية — لماذا جعل الله الملكية للجماعة لا للأفراد — أسس الملكية العامة في الإسلام تخالف أسس الملكية العامة لدى الشيوعية .

القاعدة الثالثة : الناس يشعرون مرافق الأرض ، وموارد المال بأفرادهم ، لا بمجموعهم .

القاعدة الرابعة : الفرد يعمل في مال « المجموع » لا في مال « خاص » — مواهب الأفراد ومواهب الأموال كلها محض فضل الله — مواهب الأفراد وسيلة تشجيع لا وسيلة استملاء — تفريق المواهب متنوعة في الأفراد قصد به عموم التشجيع — مواهب المرء وسائل تشجيع ، لا وسيلة لإبداع الأرزاق وخلق الموارد .

الحقيقة الخامسة : مواهب الفرد يجب أن تعمل جميعاً — يجب أن يعمل الفرد فيما يلائمه — يجب أن يتاح لكل موهبة أن تمتد إلى آخر مدها — وظيفة الذكاء — وظيفة الطموح — استقلال الشخصية أساس الوجود المعنوي للفرد — تعطيل مواهب المرء ولما دته لإهدار لقومات وجوده المعنوي — الإسلام يدعم لمراة الفرد وكيانه المعنوي — الشيوعية تهمل لمراة الفرد وتعتبره ترساً في آلة — النزعات الفردية شر لدى الشيوعية ، تعالج بالاستئصال — النزعات الفردية في تقدير الإسلام وظائف مباركة ، تعالج بالتوجيه إلى المثل الأعلى .

القاعدة السادسة : وظيفة كل من الذكاء ، والطموح ، والإرادة في الإنتاج — سلطان كل موهبة من هذه المواهب على الإنتاج يغطي كل مجال نشاطها — سلطان الفرد على الإنتاج هو عين سلطان مواهبه — تعلق لمراة الفرد بحصيلة الإنتاج لا بالإنتاج نفسه — ملكية حصيلة الإنتاج بين الشيوعية والرأسمالية — صلة الفرد بحصيلة الإنتاج صلة حيازة لا ملكية — حيازة حصيلة الإنتاج وظيفة اجتماعية — قصور وعي الكثيرين وعجزهم عن إدراك هذه الحقيقة — اختلاف معنى الملكية الجماعية لدى الإسلام عنه لدى الشيوعيين .

(م ٧ — الاشتراكية)

مفهوم اشتراكية الإسلام

يمتد مفهوم الاشتراكية الحديثة إلى أغراض : سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية .

وهي في مفهومها الاقتصادي الإسلامي تشمل كل العلاقات النفسية، والاجتماعية، والقيم الحسية والروحية، التي فيها للاقتصاد والمال مكان أو ذكر، على أي وصف، ولو على سبيل المقابلة، أو الموازنة بقيم المثل العليا .. فقوله تعالى — مثلاً — «المال والبنون زينة الحياة الدنيا» (١) وقوله : « إنما أموالكم وأولادكم فتنة » (٢) وقوله : « لا يفرنك ثقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » (٣) وقوله : « يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ، وإن ختم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » (٤) وقوله : « ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار » (٥) وقوله : « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » (٦) وقوله : « ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم ، لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم » (٧) ونحو ذلك مما يطول إحصاؤه من كتاب الله تعالى، يدخل في صميم الاشتراكية الإسلامية، لأن كل آية من تلك تتناول موضوعاً خطيراً، يعالج من الإنسان علاه النفسية؛ ويعالج من الدول والأمم أسباب الانحراف والهلاك، ويسن للجميع مناهج السلامة والاعتدال، ويدعوهم إلى أشرف القيم والمثل، التي تعتدل بها موازين العدالة في كل مجتمع ...

فالاشتراكية الإسلامية — في مفهومها الاقتصادي — فضلاً عن مفهومها السياسي والاجتماعي — أفق رحيب، ومدلول خطير، واسع المدى، يمس أعماق مسارب النفس الإنسانية مرضاً وصحة، ويسمو حتى يكون له حساب في الأخذ والعطاء، في ملكوت الله

(١) ٤٦ — الكهف (٢) ١٥ — التين

(٣) ١٩٦، ١٩٧ — آل عمران (٤) ٢٨ — التوبة

(٥) ٢٨ — إبراهيم (٦) ٧٠٦ — الملق

(٧) ٨٨، ٨٧ — الحجر

عز وجل، « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ؟ » (١) ... وبين هذين الطرفين تتعدد الموضوعات ، وتنشعب المباحث إلى ما يبهر اللب كثرة ، في معان نفيسة ، وحق أصيل ، تقوم به السموات والأرض ، لا موازين بني الإنسان فحسب .

نقول هذا تمهيداً لعذرنا في الاقتصار من مباحث الاشتراكية الإسلامية على ما يتصل بالجانب الاشتراكي ، في حياة عبد الرحمن بن عوف ، وأبي ذر الغفاري ، رضي الله عنهما ، إذ لا يدعو للمقام ولا يتسع لما هو وراء ذلك ...

* * *

طبيعة التشريع في الاشتراكية الإسلامية :

وقبل أن نعرض لما اخترناه من قواعد الاشتراكية الإسلامية ، نشير إلى ما يمتاز به تشريع الإسلام للاشتراكية ، وغيرها ، من سواء ، ليكون عوناً على فهم خصائصها ، التي قد تبدو أحياناً كأنها غريبة ، أو شاذة عن مقتضيات العمران ... والدلالة على قانون ممارستها وكيفية الأخذ بها ...

فالإسلام في تشريعه الاقتصادي ، وغير الاقتصادي ، لا يفرض القوانين بالقوة ، ولا يهدد لها في نفوس الناس باللين الذي يؤلف نافرماً ، ويروض إباءها على الانقياد والطاعة ، لأنه ليس في حاجة إلى شيء من ذلك ، فإنما يحتاج إلى عسف الشدة ، أو ألفة الملاينة ، من يبتدع القوانين اختراعاً ، ويبتدع التكاليف على وفق ما يسنح له من خواطر ، أو يؤديه إليه الاجتهاد .

أما الإسلام ، فلا يبتدع ولا يبتدع ، فإنه فطرة الله في الناس ، ونواميسه في الكون ، وحقائقه السافرة ، التي تزاخم البديهيات إلى معايير العقل الأولية ... وكل ذلك أمور واقعة ، هي الإنسان على أن يحيا بينها ، وأمد بملكات فهمها ، والتجاوب معها .. وما على الإنسان

إلا أن يدرك نفسه ، ويبصر ماحوله بعين فكره ، كما يبصره بعينه العادية ... فاذا أبصر ووعى ، استطاع أن يلائم بين نفسه وبين ما يرى ، وأن ينظم سلوكه وعلاقته بيني جنسه على مقتضى ما يهديه إليه ذلك الاستبصار ، فإن الحقائق الكبرى إذا استعلنت في الضمير ، قام لها سلطان على النفس يوجهها حيث أراد ، وتتوجه هي به بمختارة مغتبطة ، لأنها إنما تتوجه على محض فطرتها ، وامتداد الناموس الذي ينتظم أشتات وجودها ، وتبلغ به ما قدر لها من اكتمال ...

ومثل تلك الحقائق العليا في استعمالها للضمير ، كمثل قوانين الطبيعة في استعمالها للفكر ... فاستعلان قانون الأجسام الطاقية — مثلا — للمهندس الذي « يصمم » السفن ، يلزمه قطعا أن يجعله أساسا لقواعد تصميمه ، ولا يجعل له خيارا في مخالفته ألبتة ... والمهندس حين يمثل ذلك الالتزام ، لا يلتزمه راغما أو ضجرا ، إنما يمثلته قريرا راضيا ، ولا يسوغ أن يتحول عنه بأي حال ، لأنه قانون قطعي الثبوت ، اتخذ مكانه الطبيعي من ذهنه ...

وما مهمة الرسل إلا إرشاد الناس إلى ما خفى عنهم من تلك الحقائق ، وتنبيه بصائرهم إلى ما لا يدرك بالأبصار ، فاذا تنبه الوعي الباطن على مثل تنبيه الحواس الظاهرة إلى ماحولها ، انقشع الغيم ، وتبددت الجهالة ، وصار سلوك الحق هو الضرورة التي يوجبها إسفار الحقائق على مثال ما يلتزمه أحدنا إذا رأى أمامه طريقين : أحدهما واضح الاستقامة ، والآخر كثير الحفر والعثرات ...

ذلك شأن الإسلام في تشريعه ، فهو بصائر كاشفة ، ونواميس قائمة ثابتة ، وليس إكراهها تعطل به الإرادة ، ولا ابتداعا يقجم به على النفس ما ليس منها ، وقد سماه الله بصائر ، فقال سبحانه : « قد جاءكم بصائر من ربكم ، فمن أبصر فأنفسه ، ومن عمى فعليه ، وما أنا عليكم بحفيظ (١) »

فاذا كان الإسلام صالحا لكل زمان ومكان ، فذلك سر صلاحيته ، وسيأتي اليوم الذي تبلغ فيه الإنسانية رشدها ، فتدرك الحقائق للعنوية ، ادراكها للكائنات المحسة ، وستغدو تلك الحقائق من الواضح بمكان قول أحدنا : إن السماء فوقنا ، والأرض تحتنا ...

ذلك سر نجاح المشرع الإسلامي ، فإن نجاحه لا يرجع إلى قواعد قعدت ، وقوانين أصلت ، فامتثلها قوم وعملوا بها في رغبة ، بل إلى وعي باطن ، أدركت بصائر ما كان خافيا من الحقائق ، فاذا السريرة تتمثل ، وتتضلع به ، فيغدو هو وجدانها ... وغذاءها ، ومصدر حياتها وغبطتها ... ولم يكن امتثال الجوارح له في الظاهر ، إلا تعبيراً متسقاً مع ما في السريرة من حياة وغبطة وإدراك .

ذلك خلاصة ما أردنا تقريره في هذا المقام ، لندخله في اعتبارنا ، ونحن نعرض «قطا» من الاشتراكية الإسلامية ، فإن عرض قواعد تلك الاشتراكية ، دون ملاحظته ، يطفئ الفهم ، فلا يتسنى النفوذ إلى غورها ، فنعزل أنفسنا عن الروح المجدد للطاقة ، الباعث للضمير ، المبدع لأروع مثل الأمانة والبذل ... فتبدو كأنها مقحمة على الواقع ، منافرة لأصول العمران ، شاقة على النفس ، متأية على التحقيق والتنفيذ ... فإن من تلك القواعد — مثلاً — أن ينفق المرء ما فضل عن حاجته ، تنفيذاً لقوله تعالى : « ويسألونك : ماذا ينفقون ؟ قل : العفو » فإن الناظر إليها من زاوية الاقتصاد المادي البحت ، يرى فيها المنافرة والمشقة التي ذكرناها ؛ أو قد يرى فيها هدم الصلاحية للتنفيذ ... لكنه حين يلاحظ ما قدمنا ، وينظر إليها من خلال بصيرته ، تبدوله بمكان القانون ، الذي لاحول عنه ، كما يبدو قانون الأجسام الطافية في أذهان «مصممي» السفن ...

من قواعد الاشتراكية الإسلامية :

وأما القواعد أو الأصول التي اخترناها ، لتكون إطاراً نفهم في نطاقه اشتراكية

الرجلين العظيمين ، فهي :

القاعدة الأولى :

أن المال مال الله وهي مثال للحقائق التي قلنا إنها تراحم البدهيات في سبقتها إلى معايير العقل الأوليه ، وتمتاز بأنها حقائق ثابتة أصيلة، لا يطرأ عليها بقة أى تبدل ، وليست بدعا من سوانح الخواطر ، أو ثمار الاجتهاد فالله سبحانه خالق السموات والأرض ، وما فيها ، من حياة ، وثروة ، ونعمة ، وكائنات ، « والله مافى السموات ومافى الأرض ، وكان الله بكل شئ محيطاً (١) » « والله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير (٢) » « وليس لأحد سواء فيها ملك ، أو شرك ، قل أو كثر : « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، وما لهم فيها من شرك وماله منهم من ظهير (٣) » .

والعبرة في تلك الحقيقة ، أنها مع وضوحها غاية الوضوح في ذهننا الظاهر العادى ، مجهولة كل الجمل لوجداننا الباطن ، الذى إليه المرجع في توجيه الإنسان على وفق تلك الحقائق فعلى أن نشهد تلك الحقيقة ببصائرنا ، كما نشهد الكائنات المحسة بأبصارنا العادية ، لتجلى في ضمائرنا محل القانون الذى لا حول عنه ، فتكون تصرفاتنا المالية أوضاعا مفصلة على سميتها ، وصورا معبرة عنها أصدق التعبير . . .

* * *

القاعدة الثانية :

أن هذا المال إذا كان لله بحق الإبداع الأول ، واخلق على غير مثال سبق ، فقد جعله سبحانه للبشر ، فضلا ومنة منه ، وهو سبحانه يقول « هو الذى جعل لكم مافى الأرض جميعا » . فهو للناس كافة ، لا لطبقة معينة ، ولا امتياز لبشر فيه على آخر ، حين ننظر من جانب الفضل الإلهى المحض . . . فليس ثمة دخيل على هذا المال أو أصيل . . .

(١) ١٢٦ النساء .

(٢) ١٨٠ آل عمران .

(٣) ٢٢ بآ .

ونعني بالمال كل ما خلق الله من موارد الثروة الزراعية ، والحيوانية ، والمعدنية ، وما يتعلق بها أو يخرج منها من منفعة ضرورية ، ورسول الله — صلى الله عليه وسلم يقول : «عادي الأرض لله ورسوله ... ثم هي لكم (١)» ... على أن العبرة في فهم تلك الحقيقة ، ليس بمنطقها الواضح للذهن ، بل بوجودها المبادي الموجه ، على نحو ما أسلفنا في سابقتها ... ويترب على هذا أمران يجب إقرارهما والتسليم بهما ، ما دنا تؤمن بالله ، ونهتدي بمنطق الفطرة ، ونحكمه فيما نحن بصدده :

الأمر الأول : أن ملكية الناس للأرض تابعة لملكية الله تعالى ، فهي مؤسسة عليها ، لا تنسخها ... فهما يكن للناس من تصرف في الأرض ، فلكية الأزل يجب أن تكون ملحوظة في تقدير هذه التصرفات ، وإنشائها ، وتوجيهها ... وإلا فلن يكون سوى الطغيان ، الذي لا تجنى الإنسانية منه ، سوى العدوان والفسوس ، على مانع من حالها اليوم ...

والأمر الثاني : إنهم إذ يملكونها على أساس ملكية الأزل ، يملكونها «جماعة» لا «أفرادا» ... فإن ظاهر النص ، ومنطق الفطرة ، يلتقيان في وضوح على أن الأرض وما فيها خلقت «للجميع» ، بحيث يكون لكل فرد فيها ما يقيم به حياته ... وهذه «الجماعة» هي الوضع الذي يسير حكمة الخالق سبحانه في خلق الناس ، فهو إنما خلقهم ليعبدوه ، وخلق لهم خيرات الأرض ليستعينوا بها على عبادته لا غير ، لا ليجعلوها غاية أو شهوة ... والمجتمعون على الأهداف الروحية السامية ، تهذب غرائزهم ، وترقى أذواقهم ، وتطهر قلوبهم ، وتغنى أنفسهم بقيمتها العليا ، غنى يصغر دونه كل عرض ...

ذلك قانون قدسي ، إذا قصرت همما عن تحقيقه ، فلا يجوز أن نرميه بأنه خيالي ، أو مثالي ، يتعذر على التحقيق ، لنبيح لأنفسنا أن ترتع بعد ذلك فيما أرادت أو استطاعت

من هوى وشهوة . . . لا يجوز للعاقل أن يجعل تقصيره أو قصوره حجة على المثلى الأعلى، إنما التقصير أو القصور، في همة المرء، ومدى إدراكه لحقائق الحياة وقيمتها الأصيلة . . . فإذا تقرر ذلك؛ فالحق سبحانه إنما يسن لعباده ما يجب أن يكون على وفق ما أراد، من مثل عليا، لا أن يسن لهم ما هو كائن من عبادة الهوى وتدلى الغريزة . . . وإذا كانت أهداف عبادة الله تعالى، تهذب ضمائر البشر، وترقى بإنسانيتهم من قيم الذى هو أدنى إلى قيم الذى هو خير، لا جرم أن يتواسوا فيما بينهم من زاد الدنيا، إذ لم يعد في نظرهم أنه الغاية، سواء أكان ذلك الزاد مجموعا في مكان، أو مفرقا في حوزات الأفراد . . . وإذا كان أمر تلك القيم الدنيا في تقدير الله للبشر، أن تكون لهم بمنزلة الوسيلة والأسوة، بالنسبة لغايتهم القدسية العليا، كان الإبقاء على ملكية الأرض للجماعة هو المنطق الذى يسير حكمة الله، ويزكى في نفوس الناس نوازع الخير، والترقى إلى ما يدعون إليه من مثل . . . ولم يكن من الحكمة أن ينص على ما هو دون ذلك من « الملكية الفردية »، لأن الإسلام إنما يشرع، لتحقيق به مقاصد الله تعالى، لا ما يعارضها . . . ذلك من ناحية . . . ومن ناحية أخرى، فإن النص على توزيع الثروة إلى « ملكيات فردية » يقتضى أحد أمرين :

الأمر الأول : أن يجعلها ملكيات متفاوتة المقادير، فينص على ما لكل فرد من نصيب . وهنا يشق على المرء أن يقنع نفسه بعدالة الله، إذ قضى له — نصا — بنصيب دون نصيب سواء، ليس له أن يتعدها، أو يطمع في تحسينه أبد الدهر . . . على أن ذلك إذا كان مقسوما لنا في علم الله الأزلى، لكل فرد حظه، يناله ولا بد، فإن نزول نص بما في ذلك العلم الأزلى من أسماء الأفراد في كل جيل، وفي كل بيئة، وما لكل فرد من نصيب، أمر يبدو في مقدور البشر وفي منطقهم خاليا من كل حكمة .

والأمر الثانى : أن يجعلها ملكيات متساوية لا متفاوتة . . . وهو تقدير يبدو مبائنا لمنطق العدالة العامة، بالنسبة لتفاوت الأفراد في المواهب، ومزايا الإنتاج . . . فإذا جعلهم الله تعالى متساوين في كل شئ من المواهب، لنكى يتسق وضعهم العدل، على مقتضى الملكيات

المتساوية ، لفانت بذلك حكم كثيرة ، ومصالح شتى . . ويهمننا منها في ذلك اللقام ، أن تلك
التقوالب المتساوية في كل شيء ، أمر لا يفترق من الملكية الجماعية في غايته ، إلا في خلوه من
الحكمة ، والسطحية التي تخلو من مثيرات التجدد ، وتطرد في تشابه الأنماط ، وتمتحن
الناس كل آن بمهزلة إعادة كشف التوزيع ، كلما رحل عن الحياة ميت ، أو جاءها مولود جديد .
وإذا فليس أعدل ، ولا أسير ، للحكمة في ملكية الناس المؤسسة على ملكية الأزل ،
إلا أن تكون « ملكية جماعية » ، أو ملكية عامة ، لا « ملكية فردية » .

وواضح من ذلك أن « الملكية العامة » في الإسلام ، تخالف في أساسها الملكية العامة
لدى الشيوعيين : فالإسلام يبنى تلك الملكية على ملكية الله تعالى ، ويعدها إرادة له
سبحانه . . أمام فلا يعترفون بهذا الأساس إطلاقاً ، إذ لا وجود لله في أذهانهم ،
ولا أفئدتهم ، ولا في مذهبهم ، إلا وجود الخرافة التي يجب أن تطارد في ضمائر المؤمنين
بكل وسيلة ممكنة .

ذلك إلى أن الإسلام إذ شرعها كان يقرز الأصل المشهود في الفطرة ، ويرسى أصولها
في الضمائر على أساس روحى عميق ، ولم يكن مأخوذاً بعقدة المظالم ، ولا معجلاً بغرور رأى
ارتآه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - أمامهم فقد لجأوا إليها ، لأن الإنسان أفسد وظلم ،
حين أتيت له الملكية الفردية ، فلم يكن أقرب في أذهانهم للملافة ذلك ، وعدم تكراره في
المستقبل ، إلا أن يحرموه تلك الملكية ، وأن يتحولوا بكافة موارد الثروة ووسائل الإنتاج ، إلى
« الملكية العامة » ، دون أن ينظروا إلى ملكية أزل ، أو إرادة خالق . . فهي ملكية لا سند
لها في ضمائر الناس ، وحقائق الوجود ، إلا القانون البحث ، و سطوة القهر والإلزام .

* * *

القاعدة الثالثة :

إن الناس لا يشمرون مرافق الأرض وموارد المال « بمجموعهم » ، بل « بأفرادهم » ،
فإن المجموع ليس كائناً عضوياً ، أو « وحدة آلية » ، ذات إرادة ، وتدير ، وموهبة . . .

بل هو مجموع « وحدات » إنتاجية منفصلة ، متباينة ، تستقل كل منها عن الأخرى بإرادة خاصة ، وملكات ذاتية ، ومواهب في التدبير والطموح ، دافعة إلى الامتداد والعمارة والعمل . . . تلك الوحدة الذاتية المستقلة ، هي « الفرد » . . . وذلك من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى إطالة في تقريره .

وذلك أصل خطير ينبني عليه بعض القواعد والحقائق القادمة .

* * *

القاعدة الرابعة :

إن الناس إذا كانوا يثمرون المال « بأفرادهم » ، لا « بمجموعهم » ، فقتضى هذا — بناء على ماتقدم — أن الفرد إنما يعمل في مال « المجموع » ، لا في مال خاص به ، أو بفرد ما ، أو بطائفة معينة . . . فقد قدمنا أن ليس ثمة من صفة للرافق والموارد ، إلا وصف « الملكية العامة » ، أو « ملكية الجماعة » . . . فالفرد على هذا لا بد أن « يُبصر » في عمق ، أنه إذ يعمل ، ويجد ، ويثمر ، إنما يعمل ، ويثمر في موارد الجماعة . . . ولا قرار ذلك في يقينه يجب أن يدرك :

١ — أن « المواهب » في الأفراد هي محض فضل الله ، كما أن موارد المال هي محض فضله سبحانه . . . فليس له أن يرى لنفسه أى فضل في تلك المواهب ، كما أنه ليس له أن يرى لنفسه أى فضل في موارد المال .

٢ — إن المواهب — في مجال الاقتصاد — إنما هي وسيلة تثير وتعمير ، لا وسيلة استعلاء وأثرة .

٣ — وأنه سبحانه إذ وزع مواهب النفوس ، ووضع ملكات العقول في شتى الأفراد على أنماط متباينة الصنوف والمشارب ، إنما أراد ما فعل ، وفعل ما أراد ، ليعمل كل فيما يسر له ، فيعم التمييز صنوف الموارد ، ويشمل التعمير شتى جوانب الحياة ، فيطرد نمطها على مثال دائم الإثارة والتجدد .

٤ — ويجب أن يُبصَّر بأن التنوع في توزيع المواهب إذا قصد به عموم التثمين والتعمير، فصلحته هو، مكفولة بذلك غاية الكفالة، لأنه لا يستطيع بمفرده ومواهبه المحدودة أن يحقق كافة حاجاته المتباينة . . ولا يتسنى له ذلك إلا بمعاونة الآخرين ، كل بماله من موهبة خاصة . . أى أن فضل مواهب غيره على صالحه الخاص ، لا يقل عن فضل مواهب نفسه في ذلك .

٥ — وأخيراً، يجب أن يبصر أن مواهب المرء — مع أنها محض فضل الله عليه — أعجز من أن تخلق مالاً أو تبدع مرفقاً ؛ فهي وسيلة تثمين وتعمير فقط ، لا وسيلة إبداع وخلق . . فحالها حال السلب المحض، من حيث إيجاد الأرزاق ؛ وجهدها فيه لا يزيد على جهد أى حيوان لاحيلة له ولا موهبة ، والله سبحانه يقول : « وكأين من دابة لا تحمل رزقها ، الله يرزقها وإياكم (١) » ، فقله سبحانه « الله يرزقها وإياكم » — بعد أن نقي عنها أن تستقل في رزقها بحيلة — يسلك الإنسان وإياها في فطرة العجز والاضطرار إليه جل شأنه ، أى . يحمل حيلة الإنسان ومواهبه الرائعة ، وسائل — ملغاة أو معطلة ، لا يمتاز بها في عالم الخلق والإيجاد من أى حيوان قاصر الحيلة أو لاحيلة له .

تلك حقائق من التي لا يبصرها الإنسان إلا ببصيرته ومواهب ضميره ، لا يبصره العادى، وتفكيره المألوف في الأمور المحسوسة . . ولا يتسنى للبشر إطلاقاً أن يحيا في الأرض حياة سليمة طيبة ، إلا أن تستعلن تلك الحقائق، وأشباهاها، في وعيهم كله، ظاهره وباطنه، حتى تكون في يقين كل منهم بمقام أن السماء فوقنا والأرض تحتنا . . . فإذا استعلت لكل فرد هذا الاستعلان ، اتضحت له حقيقة صلته بالمال ، وأنه إنما هو عامل في مال الجماعة ، وأن القدر الصحيح لمواهبه ، أنها وسائل تثمين وعمارة ، لا وسائل إبداع وخلق ، ولا سبيل - أثره واستعلاء . .

* * *

القاعدة الخامسة :

وتتألف تلك القاعدة من ثلاثة واجبات مترابطة :

١ — أن مواهب الفرد — إذ كانت مواهب تعمير وتشيير — يجب أن تعمل جميعاً، فلا تعطل منها واحدة ؛ فذلك هو قانونها الذي سويت عليه ، وما خلقها سبحانه إلا لتؤدي بمقاصد معينة أرادها . . . أى ما خلقها إلا لتعمل ، لا لتعطل أو تهمل . . . بل لأنها إذ وهبت له ، كانت بمنزلة أمر كوني ، أو تكليف إلهي بالعمل ، فما برحت المواهب مناط التكليف ، ومن لامواهب له ، لا تكليف له . . . والله سبحانه يقول : « لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها (١) » ومعناه في مقامنا هذا ، أن تمت تكليفاً للفرد ، أن يعمل في نطاق ما آتاه الله من مواهب . . . فالعمل تكليف شرعي ، أو فريضة يلقيها الإسلام على الفرد ، وليس مجرد حق للفرد فحسب .

٢ — ويجب إلى ذلك أن يعمل كل فيما يلائم مواهبه ، باختلاف الناس في المواهب معناه أن كلا منهم أعد لعمل معين ، ووجهة خاصة ، على نحو ما قال عليه الصلاة والسلام : « إن الله خلق كل صانع وما صنع » « إن الله خلق كل صانع وصنعه (٢) » يريد أن الله خلق لكل إنسان استعداداً الذي يقوم به صنعه في الحياة . . . وإذا كان ذلك هو الواقع من فطرة الإنسان ، فمعناه أن كل فرد قد اختيرت له وجهته ، وعمله ، وميدانه في الإنتاج ، ويسرت له تلك الوجهة ، بالمواهب التي أهل بها وسوى عليها . . . وإذا كانت المواهب بمنزلة أمر كوني ، أو تكليف إلهي ، فهذا التخصيص في المواهب ، بمنزلة أمر شرعي ، بأن يعمل كل فرد في الميدان الذي أعد له ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له (٣) » وهو قانون جامع لآفاق شتى من حقائق القضاء والقدر ،

(١) : ٧ — الطلاق .

(٢) البخاري والبيهقي .

(٣) رواه مسلم والبخاري .

يهيمن منها في هذا المقام، أن يتجه المرء في مناحي الإتيان والكسب، إلى الوجهة التي تيسرها له طبيعته .

ومن الواضح أن ذلك هو الأولى ، بل هو الواجب ، لأمرين :

الأول : أنه هو السبيل الطبيعي لتحقيق المقاصد ، ومختلف الثمار، في نطاق الأسباب المهيئة للإجادة التامة .

الثاني : أن نوع مواهب المرء هو نظام حياته الذي تألقه نفسه ، ويجد به يسرا في أمره، وكل عمله، فكأنه يتيح له أن يلتقي بنفسه وبالحياة، على تعاون وألفة ، وذلك من أهم أسس الاستقرار والسعادة للفرد .

٣ — يجب أن يتاح لكل موهبة في الفرد أن تمتد إلى آخر مداها ، وأن تبذل كل ما جهزت به من طاقة وجهد... وإذا كان ذلك هو ما يبدو من منطق الطبيعة — لأن الطاقة إنما خلقت لتحقيق منفعة — فهو التكليف الذي جاء به الشرع في قوله تعالى: « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » (١) « فهناك تكليف من الله . . . وهذا التكليف لا يؤدي إلا ببذل الوسع ؛ فإذا بقي في الوسع فضل لم يبذل ، فهو إساءة في نوااميس الحياة ، وتقصير في قانون المنفعة ، وتفريط في أمر الله ، له نتائج — ولا بد — فيما يقدر من حساب الدنيا والآخرة . . .

ونخص بالذكر، المواهب التي تتعلق ببناء شخصية الفرد :

فهناك الذكاء الذي يرجع إلى تنظيم البشير ، واستفادة الخبرة له ، من تكرار التجارب ، ومعرفة مالمدى الغير منها . . .

وهناك الطموح الدافع للامتداد ، والتوسع ؛ والتحسين . . . والكشف عن المجهول . . . وتطلب ما هو أفضل وأكمل في كل حال . . .

وهناك استقلال الشخصية . . . وهو أساس الوجود المعنوي للمرء . . . ويتمثل في :

« حرية الاختيار » و « الإرادة الذاتية » المنبعثة عنه . . والاختيار والإرادة ميدانتهما الموازنة بين مختلف الأعمال والميادين الاقتصادية والاجتماعية ؛ وترجيح أو تعيين ما يناسب المرء وميوله ، ومصالحته . . . ثم التوجه إلى ما ينتهي إليه الاختيار ، بترجيح أو تعيين . . . وبذلك تحقق كل اللواهب ذاتها ، ويترك الفرد أثره الإيجابي ، وطابعه الشخصي ، في المحيط الذي يعيش فيه ، فيحقق وجوده للمعنى كاملا غير منقوص . .

ولاشك أن تعطيل إحدى هذه المواهب ، أو صدها عن الامتداد إلى أهدافها ، وتحقيق ذاتها في ميدانها ، هو معارضة لسنن الحياة ، وإرادة الله . . وهو بصفة خاصة ، مناوأة لفطرة الإنسان ، وإهدار لشخصيته ، أو لمقومات وجوده للمعنى . . فالإنسان بدون طموح هيكلي فائر ، خال من حوافز الانطلاق ، والتوسع ، والكشف ، والتجديد . . وبدون اختيار وإرادة حيوان أعجم ، أو « آلة حية » . . وبدون إرادة وطموح ، مخلوق راكد الذهن ، تستكن فيه طاقات من الذكاء والهمة ، لا تجدد من البواعث ما يطلقها إلى الفاعلية والإبداع . أى هو بدون ذلك شيء لا يمت إلى حقيقة الإنسان ؛ وهو في هذه الأرض ، عامل بنير نواميس فطرته ، ونظم وجوده . . وليس في ذلك أى سعادة له ، أو استقرار لضميره ، مهما يغفل من ثمرة ، ويخرج من إنتاج .

ومما قدمنا ندرك أن الفرد إذا عطل ذلك في نفسه بجور أو تفريط ، فهو مؤاخذ به من الله . . أما إذا جاءت للمناوأة والتعطيل من قوة ظالمة ، أو دولة فاشية ، فهو في التقدير الأدبي جناية على الإنسانية ، وهو في موازين الله جرم لا يرتكبه إلا شيطان من شياطين الإنس أو الجن ، فقد جاء في القرآن الكريم ، أن الشيطان حاج الله في بني الإنسان فقال : « ولأضلنهم ، ولأمنينهم ، ولأمرنهم فليتبكن آذان الأنعام ، ولأمرنهم فليغيرون خلق الله (١) » وتغيير خلق الله يصدق على تغيير الملامح الظاهرة ، بمثل الكي ، أو تشويه الوجه ، أو قطع بعض الأعضاء ، كما يشمل تغيير الملامح الباطنة ، التي هي مقومات الوجود الروحي

للمرء ، مع زيادة الإثم في الجرم ، إذا تجاوز ظاهر الإنسان إلى حقيقة باطنة .. وهو على أى الوصفين منكر نجب إزالته بكل وسيلة ممكنة .

* * *

ولعلنا على ضوء ذلك نستبين الفارق الشاسع الذى يفصلنا عن المذهب الشيوعى ، ويخالف بيننا وبينه كل المخالفة ...

فالإسلام دين الفطرة وقانون الطبيعة ، يعترف للفرد بفرديته ، وأنه بحكم الواقع وحدة مستقلة ، ذات إرادة وطموح ، وموهبة خاصة ... أما الشيوعية فتهدر ذلك كله وتنكره : فلا إرادة للفرد ، ولا اختيار ، ولا طموح ، لأن ذلك سبيل ما عرف عنه من طغيان وفساد ، وإقصاض على حقوق غيره ، أو حقوق الجماعة ، كلما أتاحت الفرصة له ... وعلى ذلك يجب أن يجرّد من هذه النزعات الخطرة ، وألا يعترف له بأى بناء معنوى ، أو كيان « فردى » يقوم على الإرادة ، والاختيار ، والطموح ، ونحوها ، وأن يكون مجرد « آلة حية » تعمل فى الإنتاج العام ، على وفق ما توجه إليه أو تساق ، دون إرادة لها أو اختيار ، فإنما الإرادة والاختيار للسائق وحده ، وهو الدولة ... ويقربون ذلك للأفهام بأن الفرد ما هو إلا ترس فى آلة الإنتاج العام ، فإذا حاول أن يتخذ وضعاً غير وضع الترس ، بدعوى الحرية أو استقلال الشخصية ، تحطم فى الحال .

والإسلام لم يهمل خطر النزعات الفردية فى الفساد والإفساد ، حين يطلق لها العنان بلا ضابط ، بل نبه إلى ذلك فى آيات القرآن الكثيرة ، وجعلها علامة انحراف عن سمت الغاية التى خلق لها الإنسان ، وهى عبادة الله عز وجل . . . ومن تقدير الله فى الإنسان ، أنه قدر فيه جوانب روحية ، لا يرضيها ولا يسعدها إلا أن تتال زادها وحظها من صلتها بالله سبحانه ، وجعل فيه أذواقاً قدسية ، تطرب وتهنأ لهذا الزاد ، بما يصغر ، بل بما يمضى إلى جانبه أى طرب بأى لذة حسية .. فإذا استقام على سمت عبادة الله ، كان له من أذواق ذلك الزاد ما يملأ نفسه غنى ورضى وبهجة ، فيغدو العرض الأدنى لديه وسيلة بلاغ ، وعدة

أسوة فحسب .. وهنا تكون حريته ، وإرادته ، وطموحه ، طاقات دافعة إلى قدسها ، الذى هو خير ، « وفى ذلك قليتنافس المتنافسون »

أما إذا انحرف عن عبادة الله ، فقد انقطع عن موارد غناه وبهيجته ، ولم يجد ما يسد به فراغ نفسه ، ويسكن قلقها وظلمها إلا العرض الأدنى ، وهنا يكون « النزوع الفردى » أمراً مقدور الفساد لا محالة ... لأنه مارس نشاطه فى غير مجاله ... مارسه فى نطاق القيم المحدودة ، التى لا تنسع لطاقات نهم شخص واحد ، فضلاً عن الطاقات المتفتحة بأطماع الجميع .. ولا بد فى هذا النطاق المحدود ، من اصطدام تنافس الأفراد ، وتناحر بعضهم مع بعض ، على ما يصحب ذلك ، ويترتب عليه ، من مظالم وفساد وفوضى ... ولذا لا يرد الإسلام شيئاً من المقاسد إلى أى نزوع فردى ، ولا ينظر إلى مقومات ذلك النزوع ، من إرادة واختيار وطموح ، إلا على أنها وظائف مباركة ضلت مجالها ، فلا يعالج الأمر باستئصالها من الإنسان ، بل بتقويمه على سمت الغاية التى أعد لها

وإذا فالشيوعيون إنما اختلفوا واختلفوا من الإسلام فى طريقة العلاج ، لأنه لا إيمان لهم بالله وتبعاً لذلك لا ثقة لهم فى عبادة غير الموجود ، فلم يكن أمامهم إلا استئصال ما زينه لهم إلحادهم أنه سبب الشر ، فكانوا به عند ظن الشيطان إذ أقسم : « ولآمرنهم فليغيرن خلق الله » .

ونحذر مرة أخرى — من الانسياق مع التخذيل الذى يصور الإسلام — بأنه مثالية نظرية تعز على التحقيق ، فها نحن أولاء يازاء مثالين صادقين من جيل طبق مآشرع الإسلام ، نجقق كل مانيط به من أهداف ، حتى وصف بأنه خيرأمة أخرجت للناس وإذا كان حكم التجربة هو البرهان الصادق ، والفيصل الذى لا يرد ، فإن معدن الخطأ والصواب لا يخفى على من يريد تبينه . . .

القاعدة السادسة :

إذا كان وضع الفرد فى ميدان الإنتاج ليس وضع « الآلة الحية » ، أو الحيوان الأعجم ، فما وضعه — إذاً — فى ذلك الميدان ؟

لقد تقرر في القاعدة الثانية أن المال مال الجماعة . . . وفي القاعدة « الخامسة » تقرر أن عليه أن يعمل في التثمين بكل مواهبه ، عمل « الفرد » المستقل بإرادته ، لا عمل الآلة التي لا إرادة لها ، فما علاقته — إذاً — بالإنتاج الذي ينتجه ، والميدان الذي يعمل فيه ؟ . . .
لقد قدمنا أن مواهب الفرد إنما هي قوى مباركة ، جاءت لتحقيق مهمة في الحياة ؛
أى جاءت لتشغل وظائف معينة في حياتنا . . . فعلاقة الفرد بالإنتاج — على هذا —
تحدد بحدود « الوظائف » التي تشغلها مواهبه . . . فالطموح إذا كان ذا أثر في إكثار
الإنتاج ، ودفع الذكاء إلى تحسينه وتطويره ، فإنه — أصلاً — منبعث من مركز
« الإدارة والاختيار » في المرء . . . أى منبعث من مركز الفردية فيه . . . وحين نوازن بين
مهمة الذكاء في التثمين ، ومهمة الطموح ، نجد أن مهمة الذكاء تنحصر في التنظيم ، والاستفادة
من الملاحظة والتجارب المتكررة ، لترتفع رتبة الجودة في الإنتاج . . . أما الطموح فإن
وظيفة تتحدد في نقطة انبعائه من « مركز الفردية » في المرء . . . فإنه إذا انبعث من مركز
الإرادة والاختيار ، لم يكن مكلفاً أن يحقق « التثمين » في ذاته ، بل كان مكلفاً أن يحقق
رغبات شخصية في « حصيلة » التثمين . . . وذلك لا ينتهي — بداهة — بتسخير الذكاء ، وحشد
القوى لتحقيق التثمين . . . بل ينتهي بتحقيق الرغبة الذاتية في حيازة حصيلته . . .

وحيازة حصيلة الإنتاج ، هي إحدى الفروق الهائلة ، بين الشيوعية والرأسمالية ، إن لم
تسكن هي أساس الفروق جميعاً ؛ فالشيوعية إذ نظرت نظرة عدائية جارفة لطموح الفرد ،
وإرادته واختياره ، فجردته في القانون من تلك المقومات ، وجعلته في مجال الإنتاج العام
بمقام الآلة الحية ، أو بمنزلة الترس من الآلة ، بنت على ذلك نتيجته التي تناسبه ، وهي
حرمانه أن يملك حصيلة عمله ، لأن الآلة لا تملك . . . أما الرأسمالية ، فتبظر إلى تلك المواهب
على أنها أسباب الإبداع ، والاختراع ، والتعمير ؛ ولا يصلحها إلا أن ترسل في الميدان على
أتم حريتها ، تكشف ، وتثمر ، وتبحث ، وتنافس في الكشف والإبداع والتحسين ،
وتستثير من قوى المرء والطبيعة ما تستثير . . . وأن يكون لكل فرد في النهاية — بطبيعة
الحال — ثمرة ما أبدع وسعى ، أى ملكية حصيلة جهوده كلها ، في ميادين الإنتاج . . .
(م ٨ — الاشتراكية)

فإذا كانت مصادر الثروة — لدى الشيوعيين — ملكا للجماعة ، فهي لدى الرأسمالية ملك للأفراد ، بحق ما يثمر كل ويبدع ... وكلا المذهبين لا ينظر في تلك الملكية إلى « ملكية الأزل » السابقة ، بل يجعلها ابتداء للجماعة أو للفرد ، ثم يؤسس كل منهما على ذلك ، ما شاء من المبادئ والتصرفات ...

أما الإسلام ، فمعاذ الله أن نقول : إنه يأخذ وضعا وسطا بين الفريقين ، كما يستدرج إليه بعض السطحيين ، فكفى الفريقين إنما وبعدا عن الإسلام ، إنكارها وإهدارها ملكية الأزل المقررة لله ... وذلك من الكفر به سبحانه ، وليس الإسلام وسطا بين لونين من الكفر ... إنما الإسلام — على ما رأيناه فيما مضى — يقرر ملكية مصادر الثروات لله تعالى ، بحق الخلق الأول ... ويقرر ملكيتها للجماعة ، تأسيساً على ملكية الله ... ويجعل الفرد عاملاً في مال الجماعة نيابة عنها ، لأن الجماعة لا تثمر المال « بمجموعها » ، بل « بأفرادها » .. ويجعل ذلك تكليفاً شرعياً ، يؤديه الفرد في نطاق الاختيار والارادة ، وسائر ما منح من مواهب .. ذلك هو الحق الذي ينفرد به ويقرره الإسلام ، دين العدالة والقطرة .. ومادام الفرد يتولى النيابة عن الجماعة في العمل ، بحكم ما وهب من مواهب ، فسلطانه في تلك النيابة هو نفس سلطان مواهبه ... أي أنه سلطان يمتد — ولا بد — حتى يغطي آفاق المواهب جميعاً : آفاق نشاطها ، وأهدافها .. ابتداء من انبعاث موهبة « الاختيار » لأداء مهمتها في تعيين نوع التثمين وميدانه .. ثم انبعاث الإرادة لتنفيذ ما وقع عليه الاختيار ، بتوجيه الذكاء والطموح ، إلى أن يعمل كل في ميدان اختصاصه ، مع إمدادهم بطاقات الشوق المتجددة ، وتسخير أعضاء البدن لخدمتهما .. إلى أن ينتهي المطاف بحصيلة العمل إلى مركز الانبعاث الأول .. أي أن سلطان تلك النيابة إذ يمتد على ألوان نشاط المواهب في آفاق الموارد والتثمين ، يمتد حتى تجتمع حصيلة ذلك النشاط في « خيابة الفرد » .. وبذلك الحيابة تنتهي مواهبه ، ونزعاته الطبيعية ، إلى المدى الذي تحقق به ذاتها ، ويطمئن إليه وجوده المعنوي . ذلك هو حكم القطرة ، الذي ترقوه في صفحة المواهب التي جهز الله بها الفرد ، فإن تلك « الحيابة » هي عمرة الاختيار ، والمهدف الذي تعلقت به الإرادة ، وسعى من أجله الطموح ،

فلو رفعنا سلطان الفرد عنها ، لكان معناه الانتقاص من سلطان تلك المواهب . . أى صدها عن الامتداد إلى غاية مبداءها ، وهو معارضة لإرادة الله ، وأحكام فطرة الإنسان .

فإذا كانت مواهب الفرد جاءت لتشغل وظائف معينة في حياتنا . . وإذا كانت «علاقة الفرد بالإنتاج تتحدد بحدود الوظائف التى تشغلها مواهبه ،» فإن «حياة حصيله الإنتاج» إحدى هذه الوظائف المقررة لتلك المواهب ، وعلاقة الإنسان بتلك «الحياة» هى علاقة الخازن لا غير . . فلا هو مالك — لأن المال مال الجماعة — ولا هو مجرد ، أو ممنوع من الحياة ، لأنه ليس آلة حية ، ولا ترساً فى آلة ، إنما هو قائم بوظيفة ، هى الحياة ، أو الخزانة لمال المجتمع ، يتولاها بحكم ما أسلفنا من مرشحات المواهب والإنتاج . . ولا تخوله تلك الوظيفة فى هذا المال أى حق ، فى أى تصرف يخرج عن نطاقها قيد شعرة ، وقد أوجز الله ذلك فى جانب من قوله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (١) » ؛ فذلك الاستخلاف هو النيابة التى أسلفنا ، على ما قرره أئمة التفسير .

وقد يبدو ذلك فى بعض الأذهان حسناً ، من قبيل القروض النظرية ، لا من قبيل القواعد العملية ، التى تؤسس عليها المعاملات فى واقع الناس . . لأن الكثيرين نسوا مهمة الإنسان الأصلية ، وهى عبادة الله تعالى ، ونسوا تبعاً لذلك أن الله إنما خلق المال ليستعين به الإنسان على عبادته ، لا ليكون غاية . . وإذا نسوا الأصل ، فقد زابلهم ما كان له فى الضمير والذهن من وجدان ، وبواعث ، واهتمام ، وتقديرات فى الفكر . . وحسبوا أن قد جاءوا هذه الأرض سدى ، أو عبثاً ، ليملكوا ويتمتعوا . . أو جاءوا — على حسب ما يغالطون به ويموهون — ليؤدوا للحياة رسالة العمل ، ومجد التثمير ، وبطولة الإنتاج ، وليبذلوا فى ذلك ما استطاعوا من طاقات بناءه ، وجهود صاعدة ؛ فمن حقه بعد ذلك أن يتمتع ، وأن . . وأن . . إلى آخر ذلك الزيف الذى يحاولون به ستر تقاهة الحياة ، بعد أن جردوها من عبادة الله تعالى ، التى هى حقيقة معنى الحياة ، فاقبلوا يموهون به ، لعلهم أن يهبوا لها معنى ، أو يجعلوا لوجود الإنسان قيمة . . فإذا كان فى هؤلاء من لا يرى بأساً بالتدين ، فعبادة الله

تأتى على هامش ذلك كله : تباعد عن بؤرة الاهتمام ، وتقرب من حافة الحاشية ، فتبدو للذهن والوجدان معنى غائماً ، إذا التفت إليه آنأ ، نسيه آنأ ، لأنه مشغول بلباب الواقع ، ورسالة العدل ، ومجد الإنتاج . . الخ . وحينئذ تبدوله مثل هذه التقارير التى تقررها عن وضع الإنسان فيما يحوز من مال الجماعة ، أمراً غير عملي ، لأنه يخالف حقيقة واقعه ، وصلب حياته ، الذى جعله ميزان تفكيره ، ومبعث وجدانه ومشاعره ، فليس عملياً إلا مايسير هذا الواقع ، وليس نظرياً إلا ما يخالفه أو يتبعد عنه . . فإذا كان مداماً يهتم بعض الشيء لفصوص الدين ، اجتهد أن يدعم ما هو فيه بمختلف التأويلات ، حتى تقرب النصوص إلى ما يريد ، أو توافقه . .

ذلك هو علة ما ينتاب وجداننا ، وهمنا ، ووعينا ، من خود وقصور ، فقد طال ما هجرنا تراثنا ، وفرطنا فى التعويل عليه ، حتى صارت الغاية الأصيلة هامشاً ، أو صارت لاشيء . . وصارت الوسيلة غاية الغايات ، تمتص اهتمام المرء كله ، فلا يكاد يكون لله فيه شيء لدى بعض الأفراد . . نعم فإن من القصور الواضح فى الإدراك والهبة ، أن تتصور وضع الشيوعية فى تحریم ملكية الفرد لحصيلة عمله ، أمراً عملياً مقبول العدالة ، صالحاً لحل أوضاع الناس عليه ، دون الوضع الذى تملیه فطرة الله فى الأشياء ، وتقرره نصوص الدين ، بمثل قوله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

فلنعلم أن ما بين أيدينا هو الحق الأزل ، الذى لا يلبث أن يغدو فى ضمائرنا قانوناً ذا فاعلية وإيجاب ، إذا المرء عمق له باطنه ، وكشف ما فيه من ملكات الرؤى والاستبصار . . هنالك يتحدد فى الذهن والضمير وضع الفرد فيما يحوز من مال الجماعة ، بأنه وضع الخازن ، أو البائب ، أو الوكيل ؛ وليس وضع المالك المطلق ، ولا وضع الحيوان الأعجم ، أو الآلة الصماء . فإذا أطلق على هذا الوضع « وصف الملكية » ، تيسيراً لبعض المعاملات ، وتنظيماً لشئون الإنتاج ، فهو وصف مجازى صرف ، يتقيد بملكية الجماعة ، ولا ينسخ ملكية الأزل على أى حال من الأحوال .

ومما يلحظ في هذا المقام من الفروق بين الإسلام والشيوعية، في معنى « مال الجماعة » ، أن هذا المال في الإسلام ، هو « مجموع أموال الأفراد » ، لأن الجماعة هي « مجموع الأفراد » ، ذوى الإرادة المعترف بها في التثمين . . أما في الشيوعية ، فإن ذلك الفرد المعترف بإرادته مهدر الوجود ، أو محرم وجوده في قوانينهم ، وعلى هذا فالجماعة عندهم « كيان عام » ، لا يتألف من ذلك الفرد المحرم . . والمال مال ذلك الكيان ، لا ينظر فيه لأى ملكية أو حيازة لأى فرد . . وكان عمر رضى الله عنه يقول عن وضعه في المال بوصفه رئيس الدولة : « من أراد أن يسأل عن المال فليأتنى ، فإن الله تبارك وتعالى جعلنى له خازناً وقاسماً (١) » . . وهو يعنى المال العام ، الذى تملكه الدولة نيابة عن الجماعة ، فهو مسئول أمام من يريد من الأفراد أن يسأل عن ذلك المال ؛ ذلك لأن الأفراد ذوى حقوق فيه ، وفى هذا يقول رضى الله عنه : « ما أحد من المسلمين إلا له في هذا المال حق ، أُعْطِيَهُ ، أو منعه (٢) » . . وكان مما تشرف عليه الدولة — نيابة عن أفراد الأمة — مرافق الجيش ، كمرأى الخيل والإبل ، وما لتلك الدواب من سرج ، ولجم ، ورحال ، ونحوها ، فكان عمر رضى الله عنه يوصى رجاله أن يلاحظوا في هذه المرافق أنها مال « أفراد » المسلمين ، لا مال الله ، لأن ملاحظة حق الفرد — وهم من الأفراد — تحملهم على حسن رعايتها ، وعدم الترخص فيها : « فلا يترخص أحدكم في البرذعة ، أو الحبل ، أو القتب ، فإن ذلك للمسلمين ، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب ، فإن كان لإنسان واحد ، رآه عظيماً ، وإن كان لجماعة المسلمين ارتخص فيه ، وقال : مال الله (٣) » . .

ولعل ذلك يبين لنا معنى « ملكية الجماعة » وحدودها في الإسلام ، ويميزها عن مفهوم تلك الملكية لدى الشيوعيين .

(١) ٢٢٣ الأموال لأبى عبيد .

(٢) ٢١٣ المصدر السابق .

(٣) الأموال لأبى عبيد .

قواعد الإستراتيجية في ميدان الطب

ويترتب على ما تقدم طائفة من الحقائق والأحكام التي ينتظم بها تداول المال بين الناس ، في الأغراض والمصارف المختلفة ، نورد منها ما يأتي :

الحكم الأول : قيام المرء في المال مقام الوكيل لا المالك ، حكم فطري ، وقانون من قوانين صفة النفس ... حين يشهد المرء في نفسه أنه مالك لا أنه وكيل ، يفقد نور العقيدة ، ويسلك في الناس مسلك الطغاة ... وجدان الافتقار إلى الله قانون صلاح الناس ... القرآن يبين أن الشهور بالملكية يشير إلى منيع الداء في ضمير المرء ... وجوب مراعاة هذه الحقائق في قوانيننا ..

الضمير الإسلامي الأول : اتفعل بوجود الوكيل ، بعد أن تغير شعوره نحو المال ... الحياة وظيفة اجتماعية في المال ، والفرد فيها موظف قائم بعمل الوكيل ... بعض التشريعات الغربية اتجهت إلى اعتبار « الملكية الخاصة » خدمة اجتماعية ... الفرق بين الإسلام والغرب في تأسيس ذلك المبدأ .

الحكم الثاني : مواهب المرء هي التي تمنحه صلاحيته للنيابة عن المجتمع ، في ضمير المال وحيازته ، فإذا فقد هذه المواهب منع من التصرف فيما معه ، أي حجب عليه ... تقرير القرآن ذلك بقوله : « ولا تؤثروا السفهاء أموالكم » ... معنى السفه .. معنى السفهاء ... نص الآية لا يجتبل الأقوال الخائفة لما قررنا ... الإمام ابن العربي يشير إلى اشتراك الأموال بين الخلق ، وتأثر مال الجماعة بما يصيب مال الفرد من فساد .

الحكم الثالث : إذا كان وضع المرء في ماله أنه خازن لمال الجماعة ، فمهمته في تلك الحزاة أن ينفق منه ما يسد به حاجتهم ... ورود القرآن بأن للفرد في المال وظيفتين : التثبير ، والإنفاق ... قول الفخر الرازي في وظيفة الإنفاق ... اختلاف الأقوال الموزعة إلى السلف في مقدار ما ينفقه الفرد في مصلحة الجماعة ... حق الجماعة في أموال الأغنياء مقدور بحاجات الفقراء ، وما يعرض من ضرورات ومصالح ... أقوال الأئمة بأن في المال حقاً غير الزكاة ... قول علي : إن الله فرض على الأغنياء ما يكفي الفقراء ...

الحكم الرابع : العقائد السليمة والمثل الروحية هي المقاييس التي تقدر بها مصالح الأمة وضرورتها التي ينفق فيها المال ...

النفقة الخاصة : يجب أن تكون طيبة .. الطيب في النعمة هو دلالتها على فضل الله — لنا في كل نعمة رزق روحي ، ورزق حسي — كلوا من ثمره إذا أثمر ، وانظروا إلى ثمره إذا أثمر — الإسلام لا يقدر الحاجات الحسية إلا بمزاكاة الضرورات الروحية — إذا استوفى المرء حظه الروحي فإنه نفسه لا يقبل على حاجات البدن إلا بقدر الضرورة — منطلق الضرورة هو الذي قاس به الإسلام حدود نفقة الفرد : وجوب الاعتدال .. النفقة في السكاليات .. النفقة في المحرمات ..

الثقة العامة : يجب أن يستشعر المرء شعور الخازن الذى ينوب عن غيره فى اتفاق ماله — يجب أن تغطى الثقة كافة الضرورات الحسية والمعنوية للأمة ، فإذا بقي لديه شيء ثمره لها ، وإلا فقد وفدت ذمته ... الوجوه التى يتفق فيها المال هى :

(أ) القيام بكل ما هو ضرورى من حاجات الفقراء والمساكين فى المأكل ، والملبس ، والسكن ..

(ب) رعاية المقومات الروحية للأمة : تحرير الرقيق ، تشجيع من يتعرضون لحمل ثقافات الإصلاح والبر .. رعاية عقائد الأمة ومبادئها ، وتركيز أصولها فى النفوس .

(ج) تأليف قلب من ترجى مكاتته ، أو مواهبه ، أو تفوضه لمصلحة الأمة .. قول ابن كثير فى ذلك ..

(د) يجب أن يقوم مفهوم الجماعة على ضوء عالمية الإخاء فى الله ، لا فى نطاق الجنس واللون وتقوم المواطن ، ضيافة الغرب فريضة ، وتزويد من ليس له مال بما يبلغ به بلده فريضة ، لأن كلا منهما صاحب حق فى مال الجماعة التى يمر بها .. — حادثة تدل على أصالة الفقه الاشتراكي لدى عمر

الحكم الأول:

إن التزام الفرد لوضع الوكيل ، أو الأمين ، أو الخازن ، فيما يحوز من مال الجماعة ، ليس التزاما لوضع حسي . فحسب ، فإنه إلى ذلك ، أو قبل ذلك ، التزام لقانون نفسى ، أو قانون من قوانين صحة النفس ، إذا التزمه المرء صحت نفسه ، واستقامت على شريعة الإيمان ، فكان كل ما صدر عنه سليما محققا لأنواع العدالة فى الحقوق والمعاملات . . . فإذا حاد عنه انفرط هلك تلك المنافع . .

وإنما يحيد الفرد عن ذلك ، حين يقل إيمانه بالله ، أو يزول عنه ذلك الإيمان ، فلا يشهد ملكية الأزل ، ولا ملكية الجماعة ، وبطبيعة الحال لا يشهد أنه أمين أو وكيل ، ولا يبدوله من الأوضاع إلا أنه « مالك » وحين يتغير تقديره لوضعه من « وكيل » إلى « مالك » ، يلزمه قطعا فساد الضمير — أى فساد نظرتة إلى قيم الحياة ، وإلى الغاية منها — لأنه حاد عن قوانين صحة النفس ، ويتبع ذلك فى ظاهر أمره فساد سلوكه فى التمشير والنفقة ، وفى نظره إلى غيره من الناس وذلك كله هو جرثومة ما يأتية الأفراد — حين يضلون عن سمتهم الحق — من مظالم وفساد وطغيان ، وذلك قول الله تعالى : « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى (١) » فسيب طغيان الفرد أن يرى نفسه قد استغنى . . . والغنى صفة المالك الذى يستغنى عن سواه وليس من مالك غنى فى هذا الكون إلا الله سبحانه . . . أما الناس فقانونهم الذى يصلحهم هو وجدان الافتقار والاضطرار إلى الله تعالى ، يحسه الفرد فى أعماق نفسه على ما قال سبحانه : « يا أيها الناس أتمم الفقراء إلى الله ، والله هو الغنى الحميد (٢) » فإذا زايله شعور ذلك الاضطرار ، فقد خرج عن قانون خطرتة ، وإنما يخرج عن قانون القطرة ، إذا لفظ فى علاقته بالمال أنه « مالك » ؛ وقد أشار

(١) ٦ ، ٧ الملق

(٢) ١٥ فاطر

الله سبحانه إلى علة الملك ، وما يترتب عليها أو يصحبها من فساد العقيدة ، والنظر إلى قيم الحياة وغاياتها بقوله : « ولئن أذقناه رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن هذا « لى » ، وما أظن الساعة قائمه ، ولئن رجعت إلى ربي ، إن لى عنده للحسنى (١) » فلام الملك فى قوله « هذا لى » تشير إلى منبع الداء فى ضمير المرء ، حين يتغير نظره القلبي إلى مامعه من مال ، فيحل إحساس « الملكية » فى نفسه محل « الحياة » . . . ويحل « المالك المطلق » محل « الأمين أو الوكيل » . . . وليس هذا من قبيل شطحات التصوف ، فإنه لباب الحقائق من كتاب الله ، وهو آية عمق الإسلام فيما يعرض من حقائق ، ويعالج من أمراض النفس ، ومالم تكن قوانيننا مؤسسة على إعداد تربوى لأفراد الأمة على هذه الحقائق والدقائق ، فلن نبلي بالقانون وحده مانريد . . .

* * *

فالتزام الفرد لشرائط « النياية » فيما يحوز ، لا يتسنى له إطلاقاً إلا بأن يحيا فى عقائده ، وغايته ، ومثله حق الحياة ، فتكون له بصائر ، وعزائم ، وضميره المتجرد على متن الحق ، لا يحيد عنه قيد شعرة . . .

ولما لرى فى آيات القرآن ، أن الضمير الإسلامى الأول حين تقررت لديه تلك الحقائق ، تخرج فى نفقه ما بيده من المال ، لأنه لم يدر ما حق ذلك الخازن ، أو ما حق ذلك المستخلف فيما يحوز . . . ماذا ينفق منه ، وماذا يبقى . . . ؟ فلم يمسه بإخراج أى شىء منه ، حتى ذهب إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسأله : ماذا ينفق ؟ . . . وقد تكرر هذا السؤال أكثر من مرة ، وسجل منه القرآن الكريم موقفين فى سورة البقرة : أحدهما فى قوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ؟ . . . قل ما أنفقتم من خير ، فقلو الدين والأقربين واليتامى والمساكين . . . الآية (٢) » . . . والآخر

(١) ٥٠، فصلت .

(٢) البقرة ٢١٥ .

في قوله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو . . الآية (١) » . . وقد سجلت منه السنة مواقف متعددة ، سيأتى بعضها بعد قليل . . .

ونستطيع أن نتمثل الورع الصادق في ذلك الضمير ، وقد أثار في نفس صاحبه أزمة حرج وقلق : ماذا ينفق من هذا المال ، وماذا يدع ؟ . . . لعله إن أمسك درهما ، أمسكه ولا حق له فيه ، فيغضب الله تعالى . . . ولعله إن أنفق ، أنفقته حيث لا يحب سبحانه ! ! فخرج من تلك الحيرة إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — يسأله الطمانينة والرشد . . .

وذلك الضمير ، ليس ضميراً أسطوريا ، ولا متخيلاً في ذهن قصاص يألف المثاليات ؛ فإنه ضمير عرفه الواقع ، في سيرة أناس من البشر ، عاشوا على هذه الأرض ، وسجلته السنة ؛ ونزل الوحي بتزكيته ، والإجابة عما يسأل عنه . . . وقرأ الجيل النبوي ذلك فألفاه ترديدا لتجاربه ، وتسجيلا لما عرف وشاهد ، وتعبدا بتلاوته والقراءة به في الصلاة . . .

ولاشك أن ذلك يأخذ السبيل على من يهولهم ذلك السمو ، فلا يرون في تسوين إهماله إلا أنه افتراضات مثالية لا تطبقها النفوس ، ولا تثبت على تجارب الواقع . . . نعم يأخذ عليهم تلك السبيل ، بواقعيته التاريخية ، التي لا يتطرق إليها شك . . . فهي نفوس ثقية ، عفت أن تمديدها إلى مال في حوزتها ، لا في خزان الدولة ولا حواصل الشعب . . . عفت عن أن تمتد إلى مالها هي . . . لا إلى مال غيرها . . . ولو أنها امتدت لكان حسبها حلاً أنها امتدت إلى مالها . . . أو لكان حسبها عذراً أن نصاً صريحاً لم ينزل يتفصيل ما يحوز وما لا يحوز . . . أو لكان حسبها مغرباً بالامتداد أن أحداً لا يراها ، ولا يحصى عليها ما دخل وما خرج . . . وإذا كان ذلك هو ما عرفه الواقع ، وجربه الناس ، فلا معنى للاحتجاج بالقروض المثالية ، فإن العجز في قصور المهمة ، لا في أصول التشريع . . . إن تبرير العجز هنا معناه تسوين الجريمة ، فإن الانحراف عن وضع الوكيل أو النائب أو المستخلف ، هو

خيانة للعقيدة ، وخيانة للمجتمع ، وانطلاق إلى الإفساد الروحي ، والاقتصادى ، والاجتماعى إلى أبعد مدى ، أو إلى غير مدى ..

إن الحياة وظيفة اجتماعية فى المال . والفرد فيها موظف قائم بعمل الوكيل أو النائب عن الجماعة .. ونجاح التنفيذ ، وصمام الأمن فيه ، أن يحيا فى عقائده ، ويلتزم قانون صحة النفس ، على ما مضت به الإشارة ...

ومما لا نمل تكراره ، أن الإسلام فى ذلك ليس مذهبا من المذاهب ؛ بل هو فطرة الله التى لا تبدل لها .. وإنما الناس يبتعدون أو يقتربون من تلك الفطرة ، على حسب ما يعرض لهم من عوامل ، ومؤثرات ، وأحداث ..

ولقد كان من فعل الأحداث ، وتكرر التجارب ، أنهم ظلوا يتداولون « الملكية الفردية » ، بين التوسعة التى لأحد لسلطان الفرد فيها ، كما يرى الرأسماليون .. والإلغاء الذى يهدرها ويهدر معها كل إرادة للفرد ، أو سلطان على أى تشير ، كما يرى الشيوعيون ، دون أن تأتى التوسعة أو الإلغاء بأى سعادة للأفراد ، أو استقرار لعامة المجتمع .. وظلوا على مداولة تلك « الملكية الفردية » فى تجارب من الضيق والسعة .. حتى بلغوا من تقييد سلطان الفرد ، وتجريده من حقه فيها ، أن صارت ملكية بالإسم والصورة ، ووظيفة عامة أو خدمة اجتماعية بالفعل والمهدف ، وقد جاء فى كتاب : « هذه هى الاشتراكية » : « وكما عظم هذا التشريع الاشتراكى تضاملا حق الملكية تضاملا مطردا إلى أن يضحى تعبيرا حقوقيا أجوف ... ونحتاج لما نقول ، بذكر بعض ملاحظات « هنرى دى كوجى » فى كتابه « مراحل الحقوق » إذ يقول : يرى الاقتصاد للوجه فى عهدنا الحاضر إلى تجريد حق الملكية من كل معنى .. إن عمليات التدخل المتكررة ، التى قام ويقوم بها المشرع قد حدث كثيرا جداً من مفهوم « الملكية الخاصة » ... أما « لوسيان لورا » فيعتقد بأن « الملكية الخاصة » تستحيل اليوم شيئاً فشيئاً إلى خدمة عامة ، (١)

(١) ص ٧٧ ؛ ص ٧٨ « هذه هى الاشتراكية » تأليف « جورج بورجان ويار رامير »
وترجمة محمد عيتانى

وهكذا ينقلهم القلق المستمر من تجربة الى تجربة ، حتى يقتربوا من وضع الفطرة الذى قررنا ، وضع الوظيفة الاجتماعية التى ليس للفرد فيها الا أنه وكيل المجتمع فيما يحوز .. ولكنه اقتراب هو البعد بعينه عن الحقيقة ، فإنه اقتراب فى الشكل ، ينقصه الروح الذى يقوم به ، والأساس الذى يبنى عليه .. ينقصه الإيمان بالله ، والدار الآخرة .. والإيمان بملكية الأزل ، وبأن المال وسيلة لا غاية .. وأن غاية المرء هى عبادة الله تعالى .. إنهم اهتدوا اليها « تشريعاً » ولم يهتدوا اليها « روحاً وعقيدة » . . . والعقيدة هى الواع الذى يكفل استقامة الفرد على أداء حق النيابة ، بل يكفل أن يكون روحاً نقاحاً بوجد المساواة والإيثار... وما أبعد سلوك المرء حين يشغل عن المال بمثل أعلى ، من سلوكه حين لا يكون له مثل أعلى سوى المال ! ! .

الحكم الثانى

إنه إذا كان الفرد يتولى النيابة عن المجتمع فى التثمين والحياسة بحكم مواهبه ، فمن الطبيعى أن يتوقف حكم تلك النيابة ، إذا اطرأ على تلك المواهب ما أذهبها أو أضعفها عن التثمين وحسن الرعاية ... وعلى ولى الأمر حينئذ أن يكفه عن التصرف فيما تحت يده... أى أن يحجر عليه ... وبهذا يصون مصلحة الجماعة ، صاحبة الحق فى هذا المال ... فليس الحجر لصالح الفرد فحسب ، إنما هو لصالح الجماعة قبله ، والله تبارك وتعالى يقول : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً ^(١) » .. فإن المتبادر إلى الذهن ، أن المال مال السفهاء ، وكان حق المقام بناء على هذا أن يقول : « ولا تؤتوا السفهاء أموالهم التى جعل الله لهم قياماً » . . ولكنه جعل الكلام على غير المتبادر إلى الذهن فوجه الخطاب إلى الجماعة ، منبهاً إلى أن المال مالها ، وهو قوامها وصالح حالها فقال : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً » ليردهم إلى الأصل ، فيكون أدعى إلى الاهتمام بحقوقهم ، فلا يدعون مالهم إلى من يضيعه ...

قال الزمخشري في تفسير السفهاء ، إنهم «المبذرون أموالهم ، الذين يففقونها فيما لا ينبغي ولا يدعى لهم بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها»^(١) فالسفه يشمل معنيين : إلتفاق المال فيما لا ينبغي ؛ وعدم القدرة على تثميره وحسن التصرف فيه ..

وقال القرطبي : « ودلت الآية على جواز الحجر على السفه ، لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » وقال : « فان كان الذي عليه الحق سفها أو ضعيفا » فأثبت الولاية على السفه كما أثبتها على الضعيف ، وكان معنى الضعيف راجعا إلى الصغير ، ومعنى السفه راجعا إلى الكبير البالغ^(٢) »

* * *

فالقرطبي يستخرج من القرآن الكريم ، أن وصف السفه لا يشمل الصغار غير المميزين ، فهم ضعفاء ، وليسوا سفهاء ... وعلى ذلك فهؤلاء الصغار ، ليسوا داخلين في مفهوم السفهاء في قوله تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » . وتبعاً لذلك يكون لنا أن نتوقف في قبول رأى من فسر الآية بقوله : إنهم نهى للرجال أن يؤتي أحدهم ماله سفهاء أولاده الذين لا يكملون لحفظ المال ، فيضيعونه ، ويرجعون عيالا عليه ؛ فإن الصغار لا يدخلون في معنى السفه كما قرر القرطبي — ولأن الرجل الراشد يمنع حرصه على المال ، أن يؤتيه أبناءه الصغار الذين لم يترسوا بشؤونهم ، ولا قدرة لهم على تثميره ؛ فهو بعقله وحرصه أحجى من أن يفعل هذا ... ذلك إلى أن آجر الآية ، يتضمن ما يجعل المعنى مصروفا إلى غير الأبناء ، وهو قوله تعالى : « وارزقوهم فيها ، واكسوهم » وقولوا لهم قولا معروفا » فهو خطاب لمن تعوزهم الرحمة بغيرهم ، والتحنن عليه بالقول المعروف ؛ وليس ذلك شأن الآباء مع أبنائهم ...

ويلحق بهذا قول من رأى في الآية أنها خطاب لأولياء اليتامى ، ألا يؤتوهم أموالهم وهم سفهاء دون التمييز ... فإن اليتيم القاصر لا يشمل وصف السفه — كما قرر القرطبي —

(١) ٣٤٨ ج ١ تفسير الكشاف للزمخشري

(٢) ٣٠ ج ٥ تفسير القرطبي

فهو غير داخل في مضمون هذه الآية ... على أن حكم الأولياء في دفع أموال اليتامى إليهم قد استقلت به آية أخرى ، جاءت عقب هذه الآية مباشرة ، هي قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى — أى اختبروهم — حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ، ومن كان غنيا ، فليستغفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، فإذا دفعتم إليهم أموالهم ، فاشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيبا (١) » .
فهى تأمر الأولياء باختبار اليتامى القاصرين ، وتبهاهم أن يدفعوا إليهم أموالهم قبل أن يبلغوا النكاح ؛ بل تشترط مع ذلك أن يؤنس منه الرشد .. وكل ذلك يغنينا عن أن نرى في آية السفهاء أنها خطاب لأولياء اليتامى ، إن لم يكن مانعا لاحتمال هذا الخطاب ...

* * *

وإذا — فأولى ما يحتمله ظاهر الآية الكريمة بدون تأويل ، أنها خطاب للجماعة ممثلة في أولياء أمورها ، بالحجر على السفهاء ، الذى فقد اهليته للنيابة عن الجماعة في تسيير مالها ، وحيازته ، أى فقد أهليته لوظيفته الاجتماعية — فإن استمرار تصرفه بعد السفه ، افساد لمالها ، من حيث ملاحظة حقها الأصلي ، وإضرار بها من حيث النظر الاقتصادي البحث ، الذى يرى أن مال الجماعة يتأثر بما ينال مال الفرد ، بسبب السفه في النفقة أو سوء الاستغلال .. وقد لحظ الإمام أبو بكر بن العربي هذا المعنى ، في تعليل ما تحتمله الآية في رأيه ، من وجوه الحجر فقال : « لأن الأموال مشتركة بين الخلق ، تنتقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ؛ وهذا — أى قوله ولا تؤتوا السفهاء أموالكم — كقوله تعالى : — ولا تقتلوا أنفسكم — معناه لا يقتل بعضكم بعضا ، فيقتل القاتل ، فيكون قتل نفسه ؛ وكذلك إذا أعطى المال سفهاء ، فأفسده ، رجع النقصان إلى الكل » ، ثم قال : « وهذا عام في كل حال (٢) » .

(١) ٦ — النساء

(٢) ١٣٣ — ١ — أحكام القرآن لابن العربي

الحكم الثالث

وخلاصة هذا الحكم أن الفرد إذا كان خازنا لمال الجماعة ، أو نائباً عنهم في حيازته ، فمهمته في تلك الخزانة أو النيابة أن ينفق منه ما هو سداء حاجتهم ، وقوام مصالحهم ...

وإذا — فلفرد في مال الجماعة وظيفتان :

الأولى : تتعلق بالتشجير — نيابة عنهم — وقد أمضينا خلاصة القول فيها ...

والثانية : تتعلق بما ينفقه من تلك الحيازة في مصالح الجماعة ، وسداد حاجتها ، وهو — بطبيعة الحال — منهم ... وقد قال الله تبارك وتعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .. فالإنفاق أحد التكاليف التي ألهاها الله تعالى على الفرد ، فيما جعله مستخلفاً فيه من مال ... وقال الفخر الرازي في هذا المعنى : « وإن الفقراء عيال الله .. والأغنياء خزان الله ، لأن الأموال التي في أيديهم أموال الله ، ولولا أن الله تعالى ألهاها في أيديهم ، لما ملكوا منها حبة .. فليس بمستبعد أن يقول الملك لخازنه : اصرف طائفة مما في تلك الخزانة إلى المحتاجين من عبيدي^(١) » .. وبهذا يلتقي منطق الفطرة ، ونص القرآن الكريم ، وأقوال المفسرين على أن إنفاق المرء مما يحوزة تكليف مشروع ، بل تكليف مفروض ، يوضع به المال في مصالح الجماعة ، ولا سيما فقراءهم أي أن ذلك الإنفاق وظيفة اجتماعية مشروعة ، نزل بها الوحي ، فهي ذات تبعات خطيرة ، وتكاليف دقيقة ، لما يتعلق بها من أمر الجماعة في الدين^(٢) والدنيا ..

(١) ٤٥٨ ج ٤ تفسير الفخر الرازي .

(٢) يشترك بعضهم ويخص حلقه بذكر كلمة الدين في غرض مصلحة الجماعة ، ويرى الاكتفاء بذكر « مصلحة الجماعة » . كما يرتها مألوف لغة العصر ، وخطوها من مصطلحات الرجعية ، ونحن لا يعيننا لا تقرير الحق لذاته ، وافق مصطلحات المصريين أم ناقضها .. ولنا من التعصب الضيق في كثير ولا قليل ، لذا قررنا وأكدها أن الدين باعتباره طاقات ، وقيماً ، وعقائد ، وأحكاماً في الفطرة ، هو أساس مصالح الجماعة كلها ، وهو عصمة أمرها كافة .. والجماعة بدون ذلك الدين قطع من الوحن ، لازمة له ولا زمام ، هلى مثال ما آل إليه أمر المجتمعات الغربية حين انسلخت عن الدين .

وقد اختلف علماء السلف ، وأئمة الأمة ، في مقدار ما ينفقه الفرد في مصلحة الجماعة ، باعتبار ما خازنا لما يحوزه ، على النحو الآتي :

١ — ذهب جماعة — منهم على كرم الله وجهه ، وأبو ذر رضى الله عنه — إلى أن ما يفضل عن قوته وقوت عياله ، هو مقدار ما يجب عليه أن ينفقه . . . وقد قدر على كرم الله وجهه أربعة آلاف درهم حداً أعلى نفقة للرجل لمدة سنة .. فما زاد على تلك النفقة فهو فضل يجب إخراجها ، فإن أمسكه ولم يضعه في سبيل الله ، فهو آثم .. وحجتهم في ذلك قول الله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » ..

٢ — وذهبت جماعة ثانية — منهم عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، رضى الله عنهما — إلى أن القدر الواجب إنفاقه هو الزكاة المفروضة ، فمن أدى زكاة ماله فهي طهرة لما بقي منه ، ولا يصدق عليه وصف الكنز ، ويؤثر عن كل منهما أنه قال في ذلك : كل مال أدبت زكاته فليس بكنز ، ولو كان تحت سبع أرضين ، وكل ما لم تؤد زكاته ، فهو كنز ، وإن كان فوق الأرض . . . ومما عزى إلى ابن عمر رضى الله عنه ، أن آية الكنز نزلت قبل أن تنزل آية الزكاة ، فهي منسوخة بها . . .

٣ — وذهبت جماعة ثالثة ، إلى أن هناك حقوقاً تعرض بعد أداء الزكاة ، كفك الأسير ، وإطعام الجائع ، وغير ذلك ، فإذا عرضت تلك الحقوق ، لا يجزئه أنه أخرج الزكاة قبل ذلك ، وما لم تؤد منه تلك الحقوق فهو كنز^(١) . . . أى أن ذلك الرأى يذهب إلى أن حق الجماعة في أموال الأفراد ، مقدور بقدر ما يعرض لها من ضرورات ومصالح . . .

* * *

والرأى الثانى المعزى إلى عمر وابنه وغيرها من الصحابة رضى الله عنهم ، تعترضه أو ترده أمور ، منها :

● أن الحافظ بن كثير في تفسيره ، قد أورد طائفة من الأحاديث الصريحة المؤيدة لظاهر آية الكنز ، وليس في رأى أحد حجة مع النص الصريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ..

(١) ذكر هذه الوجوه الثلاثة القرطبي : ١٢٦ ج ٨ وغيره من المفسرين .
(م. ٩ — الاشتراكية)

● أن القول بأن آية الزكاة نسخت آية الكنز ، مختلف فيه غير مقطوع به
● أن عمر قال بعد مجاعة الرمادة المعروفة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ، فقسمتها على فقراء المهاجرين ^(١) » فلم يكن في تلك الفضول حق ، لتنزه أمير المؤمنين أن يظلم الناس أموالهم . . .

● أن القرآن الكريم قد نص على حق في المال غير حق الزكاة ، في قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ... الآية » ^(٢) وفيها يذكر الله تعالى : « وآتى المال على حبه » ويذكر « وأقام الصلاة وآتى الزكاة » قال القرطبي : « وذلك دليل على أن المراد بقوله : « وآتى للمال على حبه » ليس الزكاة المفروضة ، فإن ذلك يكون تكراراً ^(٣) » . .

● أن ابن عمر نفسه رضى الله عنه كان يقول بخلاف رأى الذى عزى إليه ؛ روى أبو عبيد في الأموال عن قزعة قال : قال لى عبد الله بن عمر « فى مالك حق غير الزكاة » وروى أبو عبيد عقب ذلك قول ابن عمر : « من أدى الزكاة ، وقرى الضيف ، وأعطى فى النائبة ، فقد برى من الشح » . . . ثم تعرض أبو عبيد لإبطال قول من قال : إن الزكاة نسخت كل صدقة فى القرآن ، فأبطله بأنه مخالف لمذهب عبد الله بن عمر ، قال : « فهذا غير مذهب ابن عمر ، وأبى هريرة . . وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بتأويل القرآن ، وأولى بالاتباع ، وهو مذهب طاووس ، والشعبى : أن فى المال حقوقاً سوى الزكاة ، مثل بر الوالدين ، وصلة الرحم ، وقرى الضيف ^(٤) » . . .

● أن حكم الفطرة الذى طالما عولنا عليه يردده ، وقد قال الفخر الرازى فى ذلك : « أنه تعالى إنما خلق الأموال ليتوصل بها إلى دفع الحاجات ؛ فإذا حصل للإنسان قدر ما يدفع به حاجته ، ثم جمع الأموال الزائدة عليه ، فهو لا ينتفع بها لكونها زائدة على قدر حاجته ،

(١) ١٥٨ - ٦ المحلى

(٢) ١٧٧ البقرة

(٣) ٢٤٢ - ٢ تفسير القرطبي . .

(٤) ص ٣٥٧ ، ص ٣٥٨ الأموال لأبى عبيد .

فإذا منعها من الغير الذى يمكنه أن يدفع حاجته بها ، كان هذا الإنسان بهذا المنع مانعا من ظهور حكمة المال ، ومانعا من وصول إحسان الله إلى عبيده (١) . . وهو نظر فطرى أصيل ، يقرر الاشتراكية فى أصلق أسسها . .

* * *

وبهذا نجد أنفسنا بإزاء الرايين الأول والثالث ، أى :

١ - رأى القائلين بأن مازاد على نفقة المرء ونفقة عياله ، فهو كنز ، أدبت زكاته أم لم تؤد ، فيجب إنفاقه فى سبيل الله ، نزولا على قوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله .. الآية »

٢ - رأى من يرى أن حق الجماعة فى أموال الأفراد ، مقدور بقدر ما يعرض لها من ضرورات ومصالح .

وواضح أن تنفيذ رأى الأول ، يتم على النحو الآتى :

١ - إذا كان الفرد ممن يكسب رزقه يوماً بيوم ، عليه أن ينفق مازاد على نفقة يومه هو وعياله ، أولاً بأول .

٢ - وكذلك إذا كان ممن يكسبون أرزاقهم أسبوعاً بأسبوع ، أو شهراً بشهر ..

٣ - إذا كان الفرد من الذين لا يحصون أموالهم إلا كل عام ، وجب عليه على رأس كل سنة ، أن يخرج زكاة ماله ، وأن يعزل عن سائر المال نفقته ونفقة عياله : لمدة سنة ، وينفق الباقي حتى لا يكون كنزاً ..

ونلاحظ على هذا من الوجهة العملية ، ما يأتى :

١ - أنه لا يوجب على كاسب اليوم ، أو الأسبوع ، أو الشهر ، زكاة ما ، فإنه يخرج

- بناء على هذا رأى - ما زاد على نفقته ونفقة عياله ، أولاً بأول ، فليس لديه فرصة لأن يجتمع لديه مال يحول عليه الحول ليخرج منه زكاة .

٢ - أما الذين يحصون أموالهم مساهة ، فإن وقت حلول الزكاة فى أموالهم هو وقت

(١) ٤٢٨ - ٤ الفخر الرازى .

إخراج الفضل ، الذى فضل عن نفقة سنته . . . فإذا عرض للمجتمع خلال العام ضرورات تقتضى النفقة ، لا يكون لدى أحد من الأفراد ما تواجه به تلك الضرورات .

٣ — أنه يبطل معنى « الخزانة » ، أى يبطل المعنى الذى قاله الفخر الرازى « أن الأغنياء خزان الله » وهم لا يسمون خزاناً إذا فرض عليهم ألا يبقى لديهم فضل . . . وبذلك تبطل إحدى وظيفتى للرء فى المال ، وهى « وظيفة الإنفاق » ، ولا يبقى له إلا « وظيفة التثمين » ، وذلك مخالف لما قررناه سابقاً من قول الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » والاستخلاف وصف دائم فى التثمين والنفقة ، وليس إلزام الفرد بإخراج الفضل فوراً ، مما يتحقق به معنى الاستخلاف فى النفقة . .

والذى يبدو لنا — من الآثار التى رويت عن على كرم الله وجهه ، وأبى ذر رضى الله عنه — أنهما يريدان رأى القائل : بأن حق الجماعة فى أموال الأفراد مقدور بما يعرض لها من ضرورات ومصالح ، فقد روى أبو عبيد فى الأموال ، وابن حزم فى المحلى ، عن أمير المؤمنين على كرم الله وجهه أنه قال : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم ، فإن جاعوا ، أو عروا ، أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء . . . وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه (١) » . . فقله رضى الله عنه « إن الله فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم » صريح فى أن بذل الفضل غير مفروض ، إنما المفروض هو ما يكفى حاجة الفقراء . . . أما أبو ذر رضى الله عنه ، فقد روى الطبرى فى تاريخه أنه دخل على عثمان ، وعنده كعب الأحبار ، فقال لعثمان : « لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبدلوا المعروف ، وقد ينبغى للمؤدى الزكاة ألا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران ، والإخوان ، ويصل القربات » فقال كعب : من أدى الزكاة فقد قضى ما عليه ، فرفع أبو ذر محبته فضربه فشجه ، وقال له : يا ابن اليهودية ، ما أنت وما ههنا (٢) ؟ « فهو هنا لا يتكلم فى وجوب بذل الفضل ، بل فى عدم الاقتصار على أداء الزكاة ، ولذا ضرب كعب الأحبار لما عارضه . .

(١) ٥٦٥ الأموال لأبى عبيد ، ص ١٥٨ ج ٦ من المحلى .

(٢) ص ٣٣٦ ج ٣ تاريخ الطبرى .

فهذان الأثران عن هذين الصحابييين الجليلين واضحان في أنهما لا يذهبان إلى حرفية ما عزى إليهما ، بل إنهما يريان الرأي القائل : بأن حق الجماعة في أموال الأغنياء مقدور بمجاعات الفقراء ، وما يعرض من ضرورات ومصالح . .

وإن حملة كل منهما، إنما كانت على اكتناز المال . أى على أن يتحول المال الباقي بعد أداء الزكاة إلى كنز ، يمسك عن الإنفاق في سبيل الله . . فإن ما يبقى بعد الزكاة ونفقة الأسرة ، هو حق المجتمع ، الذى يجب أن يرصده صاحبه لينفقه فيما يجد من الضرورات والمصالح ، لا أن يتجاهل وضعه فيه ، فيراه حقاً لنفسه ، فيكنزه ويقبضه عن مصالح الأمة ، فالنكير الشديد من الصحابييين الجليلين ، كان متوجهاً إلى « تغيير صفة المال » الذى يتبقى بعد الزكاة والنفقة الخاصة ؛ تغيير صفته الشرعية من مال مرصود لمصلحة الجماعة ، لأنه حقها — إلى مال خاص يكتنزه الفرد — أى يضمه إلى نفسه ، لأن الكنز معناه الضم والجمع — فلا يرى فيه حقاً لسواه .

وإذا — نخلص إلى رأى الذى نستقيم عليه وجهات النظر ، ويجعل فضول أموال القادرين في أيديهم حقاً لضرورات المجتمع ومصالحه ، لاحقاً خالصاً لهم . . وهو الأصل الذى يتقرر فيه الحكم الذى أوردناه أول هذا الكلام : « أن الفرد إذا كان خازناً لمال الجماعة ، أو نائباً عنهم في حيازته ، فمهمته في تلك الخزانة أو النيابة ، أن ينفق منه ما هو سداد حاجتهم وقوام مصالحهم (١) » .

على أنه يجب — لتمام تصور الوضع — أن نذكر أن الفرد الذى نعنيه ، ليس فرداً بعينه ، أو رجلاً بذاته يقوم خازناً لمال الجماعة ، يشح عليها تارة ، ويبسط لها أخرى ، أو يتربص بها غفلة ليصنع في مالها ما يريد وتقوم هى منه مقام الرقيب الذى يجاسب ، ويطالب ، ولا يدع له فرصة للعبث . . . بل الفرد الذى نعنيه هو كل فرد في الأمة . . . أو هو الأفراد الذين يتكون منهم مجموع الأمة ، ويمثل كل منهم « نموذجاً » بشرياً خاصاً ، مستقلاً بإرادته ، وميوله ، ومواهبه ، وسائر مقومات شخصيته ،

(١) أنظر ص ١٣١ من هذه الرسالة .

فكل أفراد الأمة ، هم ذلك الفرد الذى يلتقى عليه منطق الفطرة ، وحكم الشرع ، مهمتى التشير والإنفاق ، ليتحقق بهم جميعاً معنى الاشتراكية ، والتكافل التام فى البأساء والضراء ، كالجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ..

الحكم الرابع

وإذا كانت فضول أموال القادرين فى أيديهم حقاً لضرورات المجتمع ومصالحه ، فأحق ما تقدر به هذه الضرورات والمصالح — فى نوعها ومقدارها — هو أحكام العقائد الأصيلة ، والقيم الروحية العليا ، التى بها عصمة الأمة ، وقوام المعنى الإنسانى للفرد .. وذلك هو مقتضى أن المال — ابتداءً — مال الله ، وقد حولنا إياه ليكون فى عونتنا على عبادته .. ومقتضى أن فى الإنسان عنصراً زائداً على حيوانيته لا يجد غذاءه ومدد حياته إلا فى تلك العقائد والقيم .. على أن ذلك هو ما أحسه الكثيرون فى الغرب ، بعد أن أخفقت مناهج المادة ومطالب الحس المحض ، فى تحقيق السعادة والاستقرار للأفراد والجماعات .. نعم أحسوه ، وإن لم يهتدوا إلى منبعه الحق ، فإن الإيمان بالله لم يصبح بعد فى تقديرهم أهلاً لأن يعول عليه فى ذلك ، وتلك الضرورات — بطبيعة الحال — منها ما هو متعلق بشئون المنفق نفسه ، أى الشخص المستخلف للإنفاق والتشير ... وما هو متعلق بشئون الجماعة ، ولكل من هذين الضربين نظامه وأحكامه فى الإنفاق ، نوجز منها ما يأتى :—

أولاً : النفقة الخاصة :

من المسلم به فى تلك النفقة ، أنها من كسب حلال طيب ، وقد نودينا إلى الإنفاق من ذلك الكسب بقوله تعالى : « يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه اسكم عدو مبين » (١) .. والحلال معروف .. فما المراد بالطيب فى هذا المقام ..؟ هل يرجع الطيب إلى مفاضلة أذواقنا بين أنواع الثمار حين نقول — مثلاً — : التفاح أطيب من القثاء ، والكثيرى أطيب من الخيار ؟ .. أو الطيب فى ميزان القيم الإلهية شيء أرفع من ذلك ؟ ...

وليس القارىء بحاجة إلى أن نجيبه بأن المشيئة الإلهية أجل من أن توجه الناس إلى مثل هذا التنافس .. ولكن الطيب في هذا المقام ، هو دلالة الأرزاق على الله تعالى .. أو هو ما تتضمنه الثمار من معاني فضل الله ، وصفاته ، ورحمته ، وودده ، وكرمه ، ونحوها من صفاته جل شأنه ... أى أن لنا في كل ثمرة نوعين من الزاد : زاد حسي ، هو الذى تتلقاه المعدة ، ويتغذى به الجسم ، وهو مادة الطعام ... وزاد روحي ، من التأمل في دلالة الثمرة على فضل الله .. وقد فسر الإمام الزمخشري قول الله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ^(١) » فقال : « لكم ، أى لأجلكم ، ولا تتفاعكم به في دنياكم ودينكم .. أما الاتتفاع الدينى ، فظاهر ، وأما الاتتفاع الدينى ، فالنظر فيه ، وما فيه من عجائب الصنع الدالة على الصانع القادر الحكيم ^(٢) .. وإنا نعتقد أن الكلام يبدو ناقص القيمة ، بل لا قيمة له ، إذا قصرناه على الاتتفاع الحسى بالأرزاق ، كما يغدو الاتتفاع الحسى بالثمرة في ميزان الله إنما إذا لم يشهد المرء دلائل فضل الله فيه .. وذلك من الحقائق الدقيقة ، التى لا تبدو إلا لمن يقدر أن يقدّر الإنسان قدره العلوى .. ولنا بسبيل شرح تلك الحقيقة ، ويكفى أن نلاحظ أن الحق سبحانه حين دعانا إلى الأكل من الثمار ، في سورة الأنعام ، لم ير الدعوة مغنية ، حتى قرن بها بدعوة أخرى ، إلى التأمل في تلك الثمار ، فقال سبحانه : « كلوا من ثمره إذا أثمر ^(٣) » و « انظروا إلى ثمره إذا أثمر ^(٤) » .. فالتأمل في النعمة سبيل حظ الروح ، وهو المقصود الأول لله تبارك وتعالى بخلق النعم .. ولم يكن من مقصوده جل شأنه ، أن يجعلها مأكلة ومتمتع حسية ، فذلك وكس وشهوة ، لم يرضهما لنا تعالى ، وقد زجرنا عنهما بمثل قوله : « والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام ، والنار مثوى لهم ^(٥) » .

وإذا كانت القيم الزوجية التى تستدرج إلى النفس بالتأمل ، تنشئ في أذواق المرء من السعادة والطرب ما يصغر إلى جانبه — بل يتلاشى — كل نعيم حاصل من قيم الحس وعلاقته ، فإن المرء في تلك الحال ، يقبل على حظه الدينى البدنى بنفس سعدت بسواه ، غير مشغوفة به ، فلا ينال منه إلاماتدعو إليه ضرورة البدن ... وهو ما تهدي إليه الفطرة ، ويقرره الإسلام ،

(١) ٢٩ البقرة . (٢) ٢٠٨ ج ١ تفسير الزمخشري . (٣) ١٤١ الأنعام .

(٤) ٩٩ الأنعام . (٥) ١٢ محمد .

ولذا نرى الإسلام يسن للفرد في نفقته الخاصة الأحكام الآتية :—

١ — وجوب الاعتدال في ضرورات المطعم ، والملبس ، والمسكن ، فلا يجاوز الحد الوسط إلى التبذير ، ولا يتخلف عنه إلى التقير ، والله تبارك وتعالى يقول : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط ، فتعبد ملوما محسورا » (١) .. وأثنى سبحانه على الذين التزموا هذا الحد الوسط بقوله : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ، ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما » (٢) .. ونهى عن السرف بمثل قوله سبحانه : « كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآتوا حقه يوم حصاده ، ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين » (٣) .. فإن السرف جور في حق الجماعة ، وقد يكون فيهم محتاج أو جائع ، فإذا تعطلت المصالح أو هلك الناس ، فذلك من أشد الجرائم التي لا يسيغها الضمير إلا إذا انساخ صاحبه من إنسانيته ، واتخذ لنفسه وجدان الشياطين ، ومثل هذا غير جدير بالانتساب إلى الإنسانية ، وتبعا لذلك فهو غير جدير بالأمانة على ما في يده ؛ وما أعدل الإسلام وأدقه وأنفذ بصائر في الأمور ، إذ حكم على هؤلاء بما هم أهله ، بمثل قوله سبحانه : « ولا تبذر تبذيرا ، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفورا » (٤)

فاعتدال المرء فيما ينفق ، هو إشارة الأمانة في الاستخلاف ، وإشارة الاستقامة على ما رضىه لنا سبحانه من عقائد وقيم .

هذا ، والحد الذي يكون به الاعتدال ، أمر اعتباري ، يختلف باختلاف الأوساط ، ومستويات الدخل ، فما قد يكون اعتدالا بالنسبة لفرد ، قد يكون تبذيرا بالنسبة لغيره ممن هم دونه ، وقد يكون تقيرا بالنسبة لآخر يعيش في وسط ومستوى مالى أعلى منه . . وإذا — على كل فرد أن يقدر نفقته بالمستوى الذى يعيش فيه أمثاله . وذلك يرجع إلى الضمير والعرف ، وما تراه الجماعة من تنظيم ؛ ولذا تركه الله بدون تحديد ، وسن للجميع الحكم الذى يسمهم في كل أحوالهم بقوله : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه ، فلينفق مما آتاه الله » (٥) .

(٣) ١٤١ الأنعام

(٢) ٦٧ الفرقان

(١) ٢٩ الإسراء

(٥) ٧ — الطلاق .

(٤) ٢٦ ، ٢٧ الإسراء

٢ — هذا في الإنفاق على ما هو من ضرورات العيش، أما ما كان من غير الضرورات،

وهو ما نسميه اليوم بالكفايات، فالنفقة فيه على ضربين : —

الأول : نفقة جائزة .. كالنفقة في شراء لعب الأطفال ، وما يرضيهم من الدمى والعرائس، التي تدخل السرور عليهم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتري تلك العرائس لعائشة رضي الله عنها ، لتلعب بها مع البنات ، اللاتي كن يزرنها، ممن هن في مثل سنها : . ومثل أجهزة الراديو والتلفزيون — ما لم يكن ذلك سبيلا إلى معصية ...

وهذا باب قد اتسع أفقه في عصرنا هذا ، ويستطيع كل عاقل أن يفتي فيه نفسه بعد أن يستيقن أنه يحيا بوعيه كله في نطاق عقائده ، ومثله ، وأن يستيقن أن هذه الكفايات لا تخدم شهوة في نفسه بل تخدم أغراضا مما يحيا فيه من مثله وعقائده ، أو يتصل به .

أما الضرب الثاني : فنفقة غير جائزة ، ومثلها ، ستر جدران الحجر أو تزيينها بأقشة تروق النظر، من حرير أو غيره .. وهو أشبه بما نسميه اليوم « بالديكور » .. وقد روى مسلم — في حادثة معروفة — أن عائشة رضي الله عنها زينت بيتها بشيء ، فلما رآه عليه السلام جذبته حتى هتكه ، وقال : « يا عائشة : إن الله تعالى لم يأمرنا فيما رزقنا ، أن نكسو الحجارة والطين » وقد روى الطبراني أن عبد الله بن عمر دعا إلى عرس ابنه سالم بن عبد الله ، وكان من المدعوين أبو الدرداء ، فلما دخل وجدهم قد ستروا الجدار ببيجاد^(١) أخضر ، فلما رآه غضب وقال : ما هذا يا بن عمر ؟ أتسترون الجدر ؟ فاستجيا عبد الله بن عمر وقال في خجل : « غلبنا عليه النساء » .. وفي رواية البخاري لهذا الحادث ، أن أبا الدرداء أجاب عبد الله بن عمر : « من كنت أخشى عليه — أن تغلبه النساء — فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعم لك طعاما ، فرجع » ..

وقد اختلف العلماء في حكم هذه النفقة غير الجائزة ، فثهم من قال : إنها مكروهة ، ومنهم من قال : إنها محرمة .. قال الصنعاني في سبل السلام : « جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار .. وجهور الشافعية على أنه مكروه^(٢) »

(١) الجاد : نسيج مخطط (٢) ٢٤٢ من ٣ سبل السلام للصنعاني

ومن المقطوع به أن المبالغة في مثل هذا محرمة ، فإنه إذا كان السرف في الضروري محرماً ، فهو في غير الضروري أخرى بالتحريم .

٣ - أما النفقة فيما هو مقطوع بتحريمه ، فهي محرمة قطعاً . . فالنفقة في الخمر ، والميسر ودفع أجور العرافين من الكهنة والمنجمين ، وشراء آنيه الذهب والفضة ، وما جرى هذا الجرى ، محرمة بالإجماع . . .

* * *

ثانياً : النفقة العامة :

والمقصود بها تنظيم واجب الفرد ، في إنفاق ماله في ضرورات المجتمع ، أفراداً وجماعة ، وقد نظم الإسلام ذلك على نحو مثالي ، يجمع كافة المصالح ، ويرضى أحكام الفطرة في أوضاع المال ، بين الفرد والجماعة ، ويحقق للأمة ما لا بد لها منه ، من قيم أدبية وروحية على نحو تتوافق فيه النزعات الفردية مع عالمية الإخاء في الله ، التي قد تمتد ببرها إلى من لا نعرف في أقصى الدنيا . . . وذلك في أحكام نورد منها ما يأتي :-

١ - على الغنى ، أو على الفرد ، أن ينفق مما تحت يده ، باعتباره مال الله للجماعة ، أو باعتباره مال الجماعة ، وهو خازن له مستخلف فيه . . . وذلك حكم سبق تقريره ، ولكننا نعيد هنا للتأكيد ، وللنص على وجوب أن يستشعر المرء شعور الخازن المستخلف ، الذي ينوب عن غيره في ماله ، فإن حضور تلك الحقيقة في وعيه بوجودها وأحكامها العقلية ، يمحى من نفسه معنى الملكية العضوض ، ويجعله ينفق بشعور الوكيل الذي يهون عليه أن ينفق في مصالح موكله ، ولا يرى عليه إلا أن يضع المال حيث أمر : وقد أورد الإمام الزمخشري هذا المعنى في تفسير قول الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (١) » فقال : « يعني أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله مخلّقة وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها ، وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها ، فليست هي بأموالكم في الحقيقة ، وما أتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب . . فانفقوا منها في حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره ، إذا أذن له فيه (٢) » . .

(١) ٧ من سورة الحديد .

(٢) (٢) ١٦٢ ج ٣ من تفسير الزمخشري .

وهو معنى دقيق ، ننقله عن أئمتنا دون حاجة إلى تأويل أو اجتهاد منا ، ودلالته على أصالة الاشتراكية في الإسلام لا تخفى على أحد .

٢ — وإذا كان المال مال الجماعة ، وهو فيه بمقام الوكيل الخازن ، فحدود الإنفاق مقدورة بما يكون للجماعة من ضرورات ، أو يحد من مصالح ، أو يطرأ من نوازل ... فإن لم يكن شيء من ذلك — فرضا — فالمال في يده ، يشمره على ما أراد الله ، فيما شاء لمصلحة المسلمين ... فإذا استنفدت المصالح بغض المال وأبقت بعضه ، فحكم الباقي معه حكم ما مضى ... وإذا اقتضت الضرورات والنوازل إنفاقه كله ، فنطق العدل الذي يقوم على حكم الفطرة والشرع ، يقضى بإنفاقه كله ، قال الإمام القرطبي : « واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة ، فإنه يجب صرف المال إليها ، قال مالك رحمه الله : (يجب على الناس فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم) . وهذا إجماع أيضا (١) » ... وإذا كانت أصول الاشتراكية واضحة في هذا الكلام بأجلى المعاني ، فشاهدنا فيه أنه يبين حدود النفقة الواجبة في أموال الأفراد — أى الأغنياء — للمجموع ...

وإذا كان لنا أن نعز ، فاعترافنا لا ينتهي في هذا للقيام بأصالة الإسلام ، وعمق أصول الاشتراكية ، وتقدميته التي لم يسبق إليها ، ولم يلحق بها ...

ولكننا نأسى أشد الأسى ، لأن بعض أهله ينكرون عليه ذلك ، كما ينكره أعدائه الجاهدين في إطفاء نوره ، ولنا ندرى « بأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون » ؟ .. لقد قدمنا أن عليا كرم الله وجهه قال : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا ، أو عروا ، أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء ، وحق على الله أن يحاسبهم عليه يوم القيامة ، ويعذبهم عليه (٢) » .. فهو — إذا — فرض ، وليس تطوعا أو منة .. وعلى رضى الله عنه هو من هو إمامة في الدين ، وجلالة في الفقه ..

٣ — ذلك ما يتعلق بالقدر الواجب لإنفاقه ؛ أما وجوه المصالح والضرورات التي تنفق فيها هذه النفقة ، فهي المصارف المشروعة التي وردت في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء

والمساكين ... الآية (١) « وهي مصارف تغطي أو تشمل كافة ما تهدي إليه الفطرة ، ويقضى به منطق العدالة السابغة السمحة في حاجات الأمة الحسية ، على مثال نوجزه فيما يأتى :

(١) القيام بكل ما هو ضرورى من حاجات الفقراء والمساكين ، فى المأكل ، والملبس ، والسكن ، حتى تكون القاعدة الشعبية متماسكة قوية ، لا يذلها الجوع ، ولا توهنها الضيقة ، ولا يوغرها بطر الأغنياء . وذلك — بداهة — أول ، وأولى ما تنفق فيه تلك الأموال ؛ والله تعالى يقول : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » فجعل هذا المصرف أول المصارف المفروضة . . . وتقدم الإمام بن حزم لبيان مدى شرع الإسلام فى ذلك بقوله فى المحلى : « وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك — إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا فى سائر أموال المسلمين بهم — فىقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة (٢) » . . . ولقد علق على ذلك القاضى المحدث الفقيه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، فى تحقيقه للمحلى فقال : « من هذا ومن أمثاله فى الشريعة الإسلامية ، يرى المنصف ، أن التشريع الإسلامى فى الذروة العليا من الحكمة والعدل . . . وليت إخواننا الذين غرتهم القوانين الوضعية ، وأشربتها نفوسهم يطلعون على هذه الدقائق ويتفقهونها ، ليروا أن دينهم بأعلى أنواع التشريع فى الأرض ، تشريع يشبع القلب والروح ، ويطبق فى كل زمان ومكان ، إن هو إلا وحى يوحى . . . ولو فقه المسلمون أحكام دينهم ، ورجعوا إلى استنباطها من المنبع الصافى والمورد العذب - الكتاب والسنة - وعملوا بما يأمرهم به ربهم فى خاصة أنفسهم ، وفى أمورهم العامة ، وفى أحوال اجتماعهم - لو عملوا هذا ، لكانوا سادة الأمم ؛ وهل قامت الثورات الخربة الهادمة ، والفتن المهلكة ، إلا من ظلم الغنى للفقير ، ومن استنثاره بخير الدنيا ، ومجواره أخوه يموت جوعا

(١) ٦٠ التوبة

(٢) ١٥٦ ج ٦ المحلى لابن حزم

وعرباً ١٩ . . . والمثل على ذلك كثيرة ؛ ولوقفه الأغنياء ، لعلوا أن أول ما يحفظ عليهم أموالهم ، إسداء المعروف للفقراء ، بل القيام نحوهم بما أوجبه الله على الأغنياء ، فليفقهوا ، وليعلموا ، ويعملوا ؛ فقد جاءتهم النذر ؛ هداًنا الله جميعاً (١) . . . وقد أرسل شيخنا العلامة صيخته تلك منذ ثلاثة وثلاثين عاماً ، يرد بها المخدوعين إلى رشدهم ، وينبه بها الغافلين إلى غرر دينهم ، فإن الأغنياء به عن استيراد المبادئ من غيرنا ؛ وأحرى بنا أن نتخلص من أغلال الرجعية والتخلف ، وأن نتبوأ مكان الصدارة ومنازل الكرامة والعزة بين الأمم ، فلعل المتزمتين منا والمخدوعين يفيثون إلى رشدهم . . .

(ب) والأمة بمقوماتها الروحية ، لا بمقوماتها الحسية فحسب ، بل إن المقومات الحسية لا قيمة لها في بناء الأمة ودعم كيائها بدون المقومات الروحية ؛ لذا نرى الإسلام يحفل بها ، ويجعل الإنفاق من مال الجماعة على رعايتها ودعمها فريضة لازمة ، فهي للكيان المعنوي كالشراب والطعام للكيان الحسي ، وقد أصّل الإسلام تلك المقومات الروحية في ثلاثة أصول :

الأول : توفير الحرية لكافة أفراد المجتمع ، ولكنه في هذا المقام ينص على فرضية فك الرقاب ، أي تحرر الأرقاء من ذلّ العبودية . . . وذلك أول ما عرفت الإنسانية قاطبة من سمو التشريع في تحرير الأرقاء ، أن يجعل تحريرهم فريضة على المسلمين بسهم من أموالهم مقرر . . . وقد جاء هذا الحق في آية الزكاة ، في قوله تعالى « وفي الرقاب » أي في فك الرقاب . . . وجاء نحوه في قوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيما نكم ، فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (٢) » والكتاب والمكاتبة في هذه الآية ، تدور حول عقد يكتب بين العبد وسيده ، يطلب فيه العبد العتق مقابل مبلغ يؤديه العبد إليه .

(١) المصدر السابق

(٢) ٣٣ سورة النور

وذلك يتعلق بمرادنا ، من حيث أن الإسلام يأمر السادة أن يجيبوا أرقاءهم إذا طلبوا المكاتب للعتق ، متى علموا فيهم أهليتهم للحرية ، وأنهم سيكونون عناصر منتجة في المجتمع ولن يكونوا كلاً عليه . . . ويتعلق بمرادنا أيضاً من حيث أنه يأمرهم — مع هذه الاستجابة — بأن يعينوهم على مرادهم بمبلغ من المال . . . وذلك قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » وهو خطاب موجه إلى السادة ، وإلى كافة القادرين ، بإعانة الأرقاء على ما هم بصدد من طلب الحرية . . . وإن الإنسان لتتفتح كل مشاعره بتقديس كلام الله تعالى ، إذ يقول جل شأنه : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ، فهو مال الله لا مالكم أيها الأغنياء ، وهو الذي آتاكم إياه بفضله ، فلا فضل لكم إذا أعنتم عباد الله بمال الله على التحرر . . . ولا ضير — إطلاقاً — على الرقيق أن يطلب إلى أي قادر أن يعينه بشيء مما استودعه الله إياه . . .

وذلك باب عجيب من الاشتراكية ، جدير أن يفرد بالتحليل والثناء ، على دين يقدر حرية البشر هذا القدر ، ويجعل للعبيد حقاً في أموال الأغنياء ، يتحررون به من العبودية . . .

والأصل الثاني : بعث هم الأفراد ، ومواهب المروءة فيهم إلى بذل المكرمات ، التي تحقق للمجتمع منافع أدبية أو حسية . . . أو ترد عنه مكروها يوشك أن يقع . . .

ذلك أن في الأفراد طاقات لأحد لها في حب الخير ، والاستعداد لمختلف الخدمات الاجتماعية . . . وهي — كمواهب العقل — لم يخلقها الله سدى ، بل خلقها لتحقيق ذاتها ، وتؤدي وظيفتها في الحياة . . . فإذا كان من الواجب تشجيع طاقات الذهن واستثارة كامنها لتؤدي وظيفتها في الحياة ، فإن تشجيع مواهب المروءة الفطرية في الأفراد أحق وأولى ، للتمارها وما تبدع من مثل كريمة في الحياة فحسب ، بل لأنها — أيضاً — هي السبيل الذي يعد لنا الرجال ذوى القيم ، ويخرج للأمة ثروتها الأساسية من النفوس السامية الكريمة ، فإنه ليس أفضل من فعل الخير إلا النفس التي فعلته ، والنية التي بعثته . . . والأمة التي تغني

بهذا الطراز ، تغنى بأسباب القوة ودعائم المجد كله ، وكفاها شرفاً وأهلية للحياة ما تشيع من عزائم الخير ومواجيد الحب ، بل كفاها براً بالحق ، وبالحياة ، وبنفسها ، أنها تستخرج من مناجم النفوس والفطر أئمن كنوزها ، وأشرف معادنها ، فتهب للحياة أشرف معانيها ، وترقى بالإنسانية إلى أكرم قيمها .. وذلك هو المثل الأعلى الذى أراد الله للإنسانية وللحياة .

فواجب الجماعة أن تتعهد تلك الطاقات فى نفوس أفرادها بما ينبهها ، ويثيرها ، وينميها ؛ لا أن تترك للأهمال ، والجحود يوهن قواها ويطمس ينابيعها ، فقد يكون أحد هؤلاء بصدد مكرمة يبذل فيها ماله كله حتى يصير إلى لاشئ ، ليدفع عن أمته باباً من الشر كان يوشك أن يهز أمتها ويفزو قلوب فريق منها بالشحناء والبغض ، فإذا تركنا ذلك الذى أدته مروءته إلى الفقر ، يواجه ثمرة عمله ، فلن يعود إلى مروءة مرة أخرى ، إذا أتيح له أن ينهض من عثرته ؛ ولن يقتدى به — بعد — ذو مروءة فى مكرمة . . فالحق والعدل يقضى بأن يكون لمثل هذا الذى غرم ما غرم نصيب فى مال الجماعة ، أو أن يكون فى هذا المال سهم لإطلاقهم ذوى المروءة ، وتشجيع حوافز الخير فيهم ، فلا يضام أحدهم بالفقر على ما أسلف للأمة من خير . . وهذا ما قدره الإسلام ، وقضى به الحق سبحانه فى آية الصدقات بقوله : « والمغرمين » . . وبما قاله القرطبي فى تفسير ذلك : « ويجوز له تحمل فى صلاح وبر أن يعطى من الصدقة ما تحمل به إذا وجب عليه ، وإن كان غنياً ، إذا كان ذلك يحفف بماله (١) » . . فكل من يتحمل حمالة فى « صلاح وبر » له حق مشروع فى مال الجماعة .

(١) ١٨٤ ص ٨ تفسير القرطبي . . وإلى هذا رأى ذهب الشافعى وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، واحتجوا له بحديث قبيصة بن مخارق قال : تحملت حمالة ، فأثيت النبى صلى الله عليه وسلم أسأله فيها ، فقال : « أقم حتى تأتينى الصدقة » ، فنأمر لك بها ، ثم قال : « يا قبيصة ! إن المسألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة ، فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسكن . . وذكر الرجلين الآخرين » . . قال ابن الأثير فى النهاية : الحمالة : ما يتحملة الإنسان عن غيره من دية أو غرامة ، مثل أن تقع بين فريقين حرب تسفك فيها الدماء ، فيدخل بينهم رجل يحمل ديات القتلى ليصلح ذات البين . . والتحمل أن يحملها عنهم على نفسه » . . أنظر تفسير القرطبي . .

وما أجمل لو أقيمت الأندية ، والجمعيات ، ومنظمات الشباب ، وتقابات العمال ، ونحوها على هذا الأساس ، ووضعت لها المناهج لتحقيقه .

ولا نشك أن القارئ يشاركنا العجب والإعجاب بتقرير هذا المبدأ الرائع في الإسلام الحنيف .. وإذا كانت التقديمية في لباب معناها ، هي انطلاق المرء من قيود التخلف ليحقق ما استطاع من فضائل النفس ، فها هو ذا الإسلام يقرر تلك التقديمية على مثالها الكامل ، ويجعلها شعيرة مفروضة ، ويشعر مغارمها حقاً في المال العام ، فيشعرنا أن الثروة الأدبية لا تنفك عن الثروة الحسية ، فكلاهما قوام للأمة في بابه ، وبينهما من التكافل ما يوجب على الأمة رعايته ، ولم نجد إلى اليوم — على ما يزعم للحضارة القائمة من مزايا — تشريفاً في الاشتراكية ، لخير الإنسانية ، بلغ هذا المبلغ ، أو بعضه ، في تقرير التكافل بين القيم الحسية والأدبية ، وجعله من أصول الاشتراكية بين الجماعة ، وإقامة الجماعة مسؤولة عن رعايته . : فتى تبلغ الإنسانية رشدًا ، لتدرك ما في تلك المبادئ من جمال وقيم ؟ .

والأصل الثالث : رعاية العقائد والتعاليم التي نزلت لتزكية مبادئ الفطرة في الإنسان ، وبخاصة إحكام الصلة بالله ، وتبصير الفرد بغايته من الحياة ، وبطوره الأخرى الذي هو صائر إليه — ولا بد — بحكم تطوره في مراحل الأزل . . وهو ما جاء في قوله تعالى في الآية نفسها « وفي سبيل الله » . . ومما أدخلوه في مفهوم قوله : « وفي سبيل الله » نفقات الغزو والدفاع ، أي إعداد الجيوش ، قال محمد بن عبد الحليم : ويعطى من الصدقة في الكراع والسلاح ؛ وما يحتاج إليه من آلات الحرب ، وكف العدو عن الحوزة » (١) . . والدفاع والجهاد في الإسلام ، إنما هو — أصلاً — دفاع عن العقيدة وجهاد في سبيلها ؛ وليس أمراً مدنياً بحتاً ، ولا جهاداً وطنياً صرفاً ، مقطوع الصلة بالله ، بل هو أولاً وقبل كل شيء جهاد « في سبيل الله » ، وأخص ما كان في سبيل الله ، هو ما كان في صيانة العقيدة والدفاع عنها ، والتمكين لها ، وامتداد سلطانها . .

وأدخلوا كذلك في مفهوم قوله تعالى : « وفي سبيل الله » معونة الحجاج والعمار على ما أرادوا .

والمعروف أن الحج لا يلزم غير القادر ، فهو واجب من استطاع إليه سبيلا فحسب ، فإذا دخلت معونة الحجاج والعمار مع ذلك في جملة ما يتفق في سبيل الله ، فأولى أن تدخل فيه النفقة على تفتية الناس في دينهم ، وتبصيرهم بمثله وقيمه ، على نحو ينير بصائرهم ويقربهم إلى الله ، فإن طلب العلم فريضة ، وحج غير القادر ليس كذلك . .

ولعل إقامة الصلاة تقوم في هذا الأصل ، مقام الصلب الجامع لفروعه وكافة مسائله ، وقد جاء في الحديث القدسي أن الله سبحانه قال : « إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة (١) » . . وإيتاء الزكاة يغنينا بوضوحه عن تكلف أى جهد لبيانه ؛ أما إنزال المال لإقامة الصلاة ، فهو في صميم موضوعنا ، إذ تدخل به النفقة على إقامة الصلاة في جملة ما يتفق « في سبيل الله » بدون ريب . . . وليس المراد بالإففاق على إقامة الصلاة أن يعطى المصلون أو الأئمة أجراً عليها ، بل لب المقصد أن الصلاة عماد الدين — كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم — فهي عماد رسالة الإنسان في هذه الأرض ، وجامعة نظام مثلها العليا . . فمن أقامها فقد أقام ذلك كله . . ومن أضاعها فقد أضاع ذلك كله وبدده . . وبتبدد مثل الأمة تذهب ريحها ، ولا يبقى منها إلا صورة اللحم والدم . ولذا كان الدفاع عن الأمة في الإسلام ، مقصوداً به صيانة الصلاة ، بحسبانها رابطة المثل ، وعماد الأمر كله ، يقرره سبحانه بقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع ، وبيع ، وصلوات ، ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً (٢) » . . وليس المراد بهدم المساجد أن تهدم دورها ، وتنقض أعيانها ، بل إن دخول العدو بلداً من البلاد ، فاتحاً سائداً ، يتبعه — مع

(١) رواه الطبراني والإمام أحمد .

(٢) (٤٠) سورة الحج .

الأيام - ضمور عقائد أهله ، وتقلص حماسهم لها ، حتى تؤول في ضمائرهم إلى لا شيء ..
وهنا تخرب الصواع ، وتهدم - بحق - كل دور العبادة .

ومن الطبيعي أن إقامة معالم الدين ، لا تتيسر لأمة إلا إذا كان لها أمتها ، وعدلها ،
وحزمها في قمع مثيرات الغرائز والفتن ، وقوتها التي تردبها عدو الله وعدوها ، ... ولن
تخرج وجوه نفقة المال « في سبيل الله » في أى ظرف ، عن نطاق هذا الإطار الكبير ، الذي
يحده إقامة الصلاة بالمعنى الذى ذكرنا ..

* * *

(ح) كانت الفقرة (ا) خاصة بالإتفاق فى كل ما هو ضرورى ، لمعيشة الفقراء
والمساكين .. وكانت فقرة (ب) خاصة بالإتفاق على رعاية المقومات الروحية للأمة ...
وهذه الفقرة الثالثة (ح) خاصة بالإتفاق على لون من المنافع يدل أعظم الدلالة على مرونة
الإسلام ، ودقة تقديره لكيان الأمم ، وغنوم إحاطته بضروب المصالح التى تدعم هذا
الكيان ، وتشد أزره .. ذلك هو تأليف قلب من ترجى مكائنه ، أو مواهبه ، أو نفوذه
لدعم هيبة الأمة ، وعلو مبادئها ، وخدمة قضاياها وتيسير مصالحها ، ودفع المكارِه عنها ،
ومعرفة أخبار عدوها ، ودخائله ، وما يبيت من مكيدة .. سواء أ كان مسلماً أم غير مسلم
- إذا لم يكن سبيل إلى تلك المصالح إلا تأليفه .

والأصل فى ذلك قول الله تعالى فى آية الصدقات : « والمؤلفة قلوبهم » ..

وقد طبق رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النص ، فتألف أقواماً ، لما يرجو بهم من
تأييد للدين ، ومصالح أهله .. قال ابن كثير : « وأما المؤلفة قلوبهم فأقسام :

• منهم من يعطى ليسلم - أى يعطى وهو كافر - كما أعطى صفوان بن أمية ، من
غنائم حنين ، وقد كان شهداً مشركاً ..

- ومنهم من يعطى ليحسن إسلامه ...
- ومنهم من يعطى لما يرجى من إسلام نظرائه .
- ومنهم من يعطى ليجبى الصدقات مما يليه .. أو ليدفع عن حوزة المسلمين الضرر من أطراف البلاد (١)

وقال الإمام ابن تيمية في السياسة الشرعية : « يجوز ، بل يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه ... كما أباح الله تعالى في القرآن الكريم العطاء للمؤلفة قلوبهم ، من الفقيء وغيره ، وهم السادة المطاعون في عشارهم » إلى أن قال : « والمؤلفة قلوبهم نوعان : كافر ومسلم : فالكافر إما أن ترجى بعطيته منفعة ، كإسلامه ، أو دفع مضرته ، إذا لم تندفع إلا بذلك .. والمسلم المطاع في قومه ، يرجى بعطيته المنفعة أيضا ، كحسن إسلامه ، أو إسلام نظيره ، أو جبايته المال ممن لا يعطيه إلا لخوف ، أو لنكابة في العدو ، أو كف ضرره عن المسلمين ، إذا لم ينكف إلا بذلك » (٢)

والمرونة في هذا المبدأ الجميل واضحة ، بحيث يتسع للأغراض التي ذكرناها في تقرير هذا الحكم ... ونحن في عصر تتصارع فيه المبادئ والمذاهب ، وتتشاجر الأهواء والمطامع ، وتتضارب المصالح ، وتدبر المكائد والمؤامرات ، وتقوم فيه الحرب الباردة على الدعايات الواسعة ، لكسب الراى العالمى إلى جانب قضيه دون أخرى ، وبث العيون في كل مكان لجمع ما يمكن من الأسرار ، والأخبار ، والمعلومات التي تفيد في إحباط كيد ، أو نصرة مبدأ ، أو تحقيق منفعة ... وقد رأينا من مرونة الإسلام ، أنه يرخص في ذلك أن تتألف غير المسلمين بأموال المسلمين ... فهل لهذا الفقه الجميل من يقوم به ؟ .

(١) ٣٦٥ - ٢ تفسير ابن كثير .
(٢) ٥٥ - ٥٧ - السياسة الفرعية لابن تيمية .

(د) لما كان المال مال الله — أصلا — فلا حق فيه إلا للجماعة الموالية له سبحانه ، المؤمنة به ؛ أما المعادون له ، المحاربون لعقائده ومبادئه .. فلا حق لهم فيه (١) .. وأما أهل الذمة — أهل الكتاب — الذين أقاموا في سلطان الإسلام ، على عهد بينهم وبينه ، فدخلون في مضمون من يفرض لهم الإسلام حقا في مال الجماعة المسلمة ، إذا لحقتهم زمانة أو عوز ، قال القرطبي : « ومطلق لفظ الفقراء — في قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين — لا يقتضى الاختصاص بالمسلمين دون أهل الذمة .. وقال عكرمة : الفقراء فقراء المسلمين ، والمساكين فقراء أهل الكتاب » : (٢)

ومرادنا بهذا ، أن الإسلام لا يقيم مفهوم معنى الجماعة ، صاحبة الحق في هذا المال ، على أى فاصل جغرافى ، أو فارق فى اللون أو الجنس ؛ إنما ينظر إلى وصف واحد ، هو وصف الإيمان بالله تعالى ، الذى ينتظم كافة أفراد المؤمنين ، فى رابطة الإخاء فى الله ، ويجمعهم جماعة واحدة متواصلة — فى البعد والقرب — على غير صهر بينهم ولا رحم خاصة ... أى أنه فى سموه وأصالته ، يمد تكافل الجماعة على نطاق عالمية الإخاء فى الله ، حتى ليكون المؤمن صاحب حق فى مال أى جماعة مؤمنة يمر بها ، أو ينزل ضيفا بساحتها ، ولو كان من أقصى أطراف الأرض ، فهو المعنى المقصود بقوله تعالى : « وابن السبيل » .. قال الإمام ابن

(١) هذا هو نظر الإسلام ، وهو من الأحكام التى تنقضى بها فطرة الإيمان بالله ، فآله تبارك وتعالى لم يخلق الناس إلا ليعبدوه ، ولم يخلق المال إلا ليكون عوناً لهم على عبادته ، فمن أبى تلك العبادة ، ورفض الإيمان بالله ، وجاهر بحرب تعاليمه وعقائده ، أو أنكار شئ منهما ، فلا حق له إطلاقاً فى مال الجماعة المؤمنة ، بل لا حق له فى المال الذى تحت يده ، قال الله لا يجوز أن يكون فى حوزة عدو الله ، ولذا كانت أموال هؤلاء ودمائهم فى حكم الإسلام مهدرة ، لا يصحبها إلا أن يفيثوا إلى الله ، ويؤمنوا برسوله .. ولذا — أيضاً — سمي الإسلام الأموال التى يضمها المؤمنون فى حريم أعداء الله « فيثا » لأنها فاءت أى رجعت من الأيدى الغاصبة إلى وضعها المشروع فى أيدي المؤمنين ... والمؤمنون الذين نعيمهم هم الجماعة القائمة حقا وصدقا بحقائق الإيمان بالله ، الناهضة بتعاليمه فى الناس ، عملاً ووجداناً ، المصدقون بكتبه ورسوله ، المؤمنون بالغيب والبار الآخرة ، الناظرون إلى الدين نظرة كونية شاملة ، ترجع كل شئ فيه إلى إعجاب الله سبحانه ، فى تنزهه تام عن الجود ، الذى يجعل الدين طوائف وعصبيات تثير الحقد ، والفرقة والنزاع .

كثير في تفسير « ابن السبيل » إنه « هو المسافر المجتاز ، في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره ، فيعطى من الصدقات ما يكفيه إلى بلده ، وإن كان له مال » (١)

والمعروف في الإسلام ، أن أهل كل جهة أولى بمالهم ، لا يؤخذ منهم شيء إلى جهة أخرى إلا إذا فاض عن حاجتهم ، وكان الآخرون أحوج إليه . . . وعلى ذلك يجوز أن ينتقل المال من مكان إلى آخر ، ولو كان في أقصى الجهات ، إذا رأى الإمام — أى ولي أمر المسلمين العام — ذلك . . . ولكننا لانعنى هذا الحكم الآن ، إنما نعنى الطارئ الغريب الذى له حق في مال أى جماعة مؤمنة يجتاز بها . . فإن له عليهم :

● حق الضيافة ، قال الإمام ابن حزم : « الضيافة فرض على البدوى ، والحضرى ، والفقيه ، والجاهل ، يوم وليلة ميرة وإتحاف ؛ ثم ثلاثة أيام ضيافته . . . فإن منع الضيافة الواجبة ، فله أخذها مغالبة ، وكيف أمكنه ، ويقضى له بذلك (٢) » . . . ثم روى عدة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنداً لذلك ، إلى أن روى « أن ناساً من الأنصار ، سافروا فأرملوا ، فمروا بحى من العرب ، فسألوهم القرى — طعام الضيافة — فأبوا عليهم ، فسألوهم الشراء ، فأبوا ، فتضبطوهم (٣) ، فأصابوا منهم ، فأتت الأعراب عمر بن الخطاب ، فاشتقت الأنصار ، فقال عمر : تمنعون ابن السبيل ما يخلف الله تعالى في ضروع الإبل بالليل والنهار ؟ ابن السبيل أحق بالماء من الثاوى عليه (٤) » . . . فعمر رضى الله عنه أقر الأنصار على أنهم أخذوا من الأعراب بالحزم والقهر ما يقيم حياتهم ، ولأم الأعراب على ما كان منهم . . . ولا يسعنا إلا أن ننوه بصفاء فقه عمر رضى الله عنه ، إذ يرد تلك الاشتراكية إلى فضل الله عز وجل ، الذى يجعل الفضل في كل شيء له سبحانه ، لا لأحد من خلقه : « تمنعون ابن السبيل ما يخلف تعالى في ضروع الإبل بالليل والنهار ؟ » .

(١) ٣٦٦ ٢٠ تفسير ابن كثير . (٢) ١٧٤ ج ٩ المحلى لابن حزم .

(٣) عبارة المحلى « فضبطوهم » والتصويب عن لسان العرب حيث روى الحادثة بهذا اللفظ ، وهو الموافق لما في كتب اللغة ، قال في القاموس : تضبطه أخذه على حزم وقهر ، وقال في اللسان : على حبس وقهر .

(٤) : ١٧٥ ج ٩ المحلى .

● ومن حق ابن السبيل أيضاً ، أن يعطى ما يكفيه إلى بلده ، وإن كان غنيا في بلده ، وما أجمل الفقه في قول القرطبي . « ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف ... فإنه لا يلزمه أن يدخل في منة أحد ، وقد وجد منة الله تعالى .. إلى أن قال : وإن كان غنيا لا يلزمه رد ما أخذ ، إذا صار إلى بلده ، ولا إخراجه (١) ، أي ولا إخراجه صدقة في أهل بلده ، وكيف يلزمه رده أو إخراجه وهو إنما أخذ حقه ؟ ... وذلك عجب في سماحة الإسلام ، وامتداد اشتراكه وتكافله إلى نطاق من المصالح والضرورات ، لا تنتهي النفوس والعقول من الإعجاب به ، والثناء عليه ، فهو حق دين الله الكامل ، ونعمته التامة التي امتن علينا بها في قوله سبحانه . « اليوم أكملت لكم دينكم ، وآتمت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً (٢) » .

الاشتراكية... بين الرجلين

تقدمة : كلا الرجلين تتقف بما سمع من الرسول عليه السلام ... ، ما يقول أبو ذر عن توجيه الرسول لمياه ... ، ما يقول عبد الرحمن في ذلك ... كلا التوجيهين يتبعان من مشكاة واحدة .

أولاً : اشتراكية عبد الرحمن بن عوف :

ملكته التجارية .. خطأ الدين لم يشهدوا فيه سوى جانب الكسب والغنى ... توجيهات رسول الله له تتضمن : تذكير الأغنياء بحقيقة وضعهم في المال — أن مال الله في يد الإنسان لا يجوز أن يشغله عن الله — دستور النفقة الذي يلتزمه الإنسان في اتفاق ما يؤمن عليه ... ربط التوجيه الاقتصادي بمواجيد الإيمان بالآخرة ... التوجيهات النبوية تنشر في عبد الرحمن بن عوف مواجيد عليا تقبضه عن شهوات الحس وترى في قيم المال خطراً على سلامة الضمير ، لاتفاقه يشمل كافة المصارف المشروعة التي يبلغها جهد الفرد : النفقة للفقراء والمساكين — النفقة في فك الرقاب — الاتفاق في تجهيز الجيوش — الاتفاق براهنوى القناء في الإسلام — كان مجتمع المدينة كله عيالا عليه ... الإسلام يطلق دخل المرء إلى أبعد مدى تبلغه مواهبه ... أوضاع المال في الضمير المؤمن ، وأوضاعه في الضمير غير المؤمن .

ثانياً : اشتراكية أبي ذر :

النهج العملي والقولي في اشتراكية أبي ذر ... فقه أبي ذر في الاشتراكية يقوم على إيمانه بالله والدار الآخرة ، أبو ذر لم يتدع مذهباً ، بل كان داعية بمبادئ الإسلام ... خطأ الذين يروجون لمبادئ أبي ذر بتشويه العصر الذي كان يعيش فيه ... من مبادئ أبي ذر : المساواة الاقتصادية في مجتمع الأسرة الواحدة ... تقدير حد أقصى لمعيشة الفرد ... اتفاق فائض الدخل الخاص في ضرورات المجتمع ... أبو ذر لا ينهى عن اقتناء الأموال ، بل عن كثر الفضل ... خطأ الذين يفهمون معنى الاتفاق في قوله تعالى « ولا ينفقونها في سبيل الله » على أنه توظيف المال في المشاريع الاقتصادية ... الإسلام نمط وحده في مبادئه الاقتصادية ... أبو ذر وفقه لحقبة الملكية الخاصة ... المال العام « ملك للأمة » لا « ملك للدولة » أبو ذر يخالف الشيوعية في مفهوم الملكية العامة — مفهوم الملكية العامة لدى أبو ذر هو مفهومها لدى عمر ... رهافة حس أبي ذر في شعوره بحاجة غيره وآلامه ... اشتراكية أبي ذر في مجال الزند ... لماذا لم يبين أبو ذر حدوداً وقواعد لتنظيم اشتراكيته ؟ .

ثالثاً : خاتمة :

تماثل الرجلين — لراء الاشتراكية — فقهاً وسلوكاً ووجداناً ... تماثلهما في أن مقام الإنسان في ماله هو مقام الخازن لا المالك ... وحدة الزهد التي تماثلها تواضعاً في اللباس والنفقة الخاصة ، ودلائنها على أصالة الروح الاشتراكية ... وحدة الوجدان التي قبضت كلا منهما عن نفسه ، وبسطته إلى حاجات مجتمعه ، وأن ذلك هو روح الاشتراكية ... صلة هذا الوجدان بمقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر ... أثر الماركسية في نفوس ذويها حين خلت من الإيمان بالله ... الاشتراكية التي تقوم بقوة القانون ، والتي تحما بقوة المقيدة ... الفرق بين ضمائر تحرس القانون ، وضمائر يعجز القانون عن حراستها ...

تقدمة :

المعروف — بالضرورة — أن كلا الرجلين : عبد الرحمن بن عوف ، وأبي ذر الغفاري ، تتقف وتخرج ، واتخذ سبيله إلى الله على ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقصر كلامنا على الجانب المالى الذى يقتضيه المقام ؛ فقد أقام كل منهما سلوكه فى المال على ما وجهه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

• فكان أبو ذر يقول : عهد إلى خليلي — صلى الله عليه وسلم : « أنه أيما مال : ذهب ، أو فضة ، أو كى عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى ينفقه فى سبيل الله .

• أما عبد الرحمن بن عوف فقد قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا ابن عوف ، إنك من الأغنياء ، ولن تدخل الجنة إلا زحفاً فأقرض الله يطلق لك قدميك » فقال : وما أقرض الله يا رسول الله ؟ قال : « تبرأ مما أمسيت فيه » — أى يخرج من ماله — فقال : أمن كله أجمع يا رسول الله ؟ قال : « نعم » ؛ فلما خرج عبد الرحمن لينفذ ذلك ، أراد له الاسلام أمراً آخر ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمره بما أراد له الله : أن يضيف الضيف ، ويطعم المسكين ، ويعطى السائل ، ويبدأ بمن يعول .

ولسنا بحاجة إلى التنبيه إلى أن التوجيهين ينبعان من مشكاة واحدة ولا يكادان يختلفان فى الألفاظ ، فالمال حقه أن ينفق فى سبيل الله . . وكما كثر مال المرء ، كثر نظر قلبه إليه ، وهم نفسه به ، وذلك شغل عن الله ، يثقل به خطو المرء نحوه سبحانه وإذا لم ينفق المال فيما أمر الله ، وأوكأ عليه صاحبه بخلا وكنزاً ، فهو جمر عليه ، لأنه أحل بنفسه حكم قوله تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعباب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم ، فتكوى بها جباههم ، وجنوبهم ، وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون (١) »

ونوجز خلاصة أثر هذا التوجيه فى حياة كلا الرجلين فيما يأتى :

أولاً : اشتراكية عبد الرحمن بن عوف

(١)

إذا كانت السيادة قوام شخصية عبد الرحمن بن عوف في تواضعه بين الناس ، وعزوفه عن مظاهر العلو وشارات الرياسة ، وترفعه عن صغائر الأمور ... وإذا كانت الأمانة قوام خلقه رضى الله عنه : أمانته على دينه وأمانته فيما رزق من مال ؛ وأمانته فيما يلقي إليه من أدق وأجل مهام المسلمين ..

إذا كانت السيادة قوام شخصيته .

وإذا كانت الأمانة قوام خلقه .

فإن ملكة التجارة لديه — رضى الله عنه — قوام ملكاته كلها في سائر تصرفه في شؤون العيش ، وقد قدمنا أنه قال عن نفسه «لقد رأيتني ولورفت حجراً لرجوت أن أجد تحته ذهباً أو فضة» وبهذه الملكة القادرة الموهوبة ، تاجر .. وتقلب في البلاد .. وكسب مئات الألوف ، حتى زادت تركته — فيما يروى الرواة — على أكثر من مليونين ونصف مليون درهم ؛ وهو مبلغ ضخم كان به من أغنى أغنياء المسلمين .

* * *

وهذا الغنى يبدو في أذهان كثيرين معارضاً لما يفهمون من معنى الاشتراكية .. بل إنه يذهب بهم إلى أنه نموذج من نماذج رأسمالية الإسلام التي تجعله ديناً رأسمالياً ، ولا تسمح لأحد أن يزعم فيه أنه دين اشتراكي ..

والذين ينظرون هذا النظر ، يخطئون أخطاء كثيرة .. : يخطئون لأنهم يحسبون الاشتراكية هي الفقر .. ويخطئون لأنهم لا يرون في هذا الرجل العظيم ، سوى جانب الكسب

والغنى .. ويخطئون في فهم وظيفة المال في الإسلام ، ووظيفته في الرأسمالية ، وتبعاً لذلك يخطئون في تعيين الحدود الشرعية التي يرسمها الإسلام لسلطان الفرد في ماله ، والسلطان المطلق الذي تمنحه الرأسمالية للفرد في ماله بغير حدود ولا قيود .. وبالجمله يخطئون في فهم اشتراكية الإسلام : فهم حقيقتها ، وعناصرها ، وأوضاعها ، وحدودها .

(٢)

وقد قدمنا بعض ذلك في ترجمته ، فلا معنى لأعادته أو تلخيصه لتصحيح ما أشرناه إليه من أخطاء بعضنا ، فالرجوع إليه في مكانه هو سبيل ذلك .. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما رسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ، من حقيقة وضعه في المال في الإطار العام لرسالته ..

● فقد رأينا عليه السلام يكلف عبد الرحمن أن يخرج من ماله كله لله ... وهو بذلك لا يكلفه أن يخرج عن شيء هو له ، فالمال كله — في الحقيقة — مال الله .

ولما أطاع عبد الرحمن وخرج لينفذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان قد حقق أمر الرسول — عليه السلام — حكماً ومعنى ، ولم يبق إلا الإجراء الذي تتم به صورة التنفيذ ، وهو يحتاج إلى بعض الوقت ، فاستدعاه عليه السلام وأمره أن يمسك عليه المال ... ولعل الإسلام رمى بذلك إلى المقاصد الآتية :

(أ) أن يذكر الأغنياء بحقيقة وضعهم في مال الله ، فخرج أحدهم لله عن ماله كله أو بعضه ، لا يحمل — في وجهة النظر المثالية — معنى أى تضحية .

(ب) أن مال الله في يد أحدهم لا يجوز أن يشغله عن سعيه إليه ، وجده في طاعته ومرضاته ... وفي هذا الموقف بعض شارات تدينه من موقف الاختبار العظيم الذي اختبر الله تعالى به إبراهيم عليه السلام ، حين أمره بذبح ولده ، فإن عاطفة الأب نحو ابنه — وهو محض فضل الله عليه — لا يجوز أن تشغله عن سعيه إلى الله ، وصدق حبه له ،

فأطاع إبراهيم عليه السلام ، فلما أقبل بسكينه على ولده وقد تله للجبين ، نودى أن
يمسك عليه ولده .

ذلك أن حقيقة حياة الإنسان ، ليست هي حياته في ولده ، ولا حياته في ماله ،
ولا حياته في بدنه ، إنما حقيقة حياته أن يحيا بوجدانه كله فيما تفيضه عليه معرفة الله من
حقائق ، وقيم ، وبصائر تجعله مسارعا إلى الله ، مبادرا بكل طاقته إلى مرضاته ، ناظرا إلى
كل مامعه من مال ، وولد ، على أنه قيم زهيدة جداً ، لا يقوم لها مقدار ، إلى جانب ما هو
فيه من مواجيد معرفة الله سبحانه .

إن الإسلام لم يحىء ليعخدم غرائز الإنسان بتوفير ما ترنوا إليه من مطعم وملبس وترف
وشهوة . . لم يحىء الإسلام ليعلم الإنسان كيف يعيش حيوانا ، إنما جاء ليزكى غرائزه ،
ويطور حيوانيته . . أوجاء ليخرجه من ظلمة تلك الحيوانية البحتة : ظلمة تفكيرها ، وشهوتها ،
وغايتها ، والعيش في قيمها ، إلى نور معرفة الله عز وجل ، وما يكشف ذلك النور لبصائر
المرء من قيم ، وحقائق ، وغايات ، ومثل عليا . . ولهذا نرى في اختبارات بعض الكبار ،
أمثال تلك المفاصلة بين قيم الحس وقيم الروح ، لتكون نموذجا عمليا لما هو مطلوب
من الإنسان . . وليكون ما حققه أولئك الكبار في مواقف تلك المفاصلة من نجاح رائع
في اختيار جانب الله ، مثالا يحتذى به عامة البشر ، ويمجدون فيه ما يجد دعواتهم في المجاهدات
التي يحاولون بها التخلص من سيطرة حياتهم الحيوانية ، إلى ما هم مدعوون إليه من مواجيد
الحياة الطيبة والقيم الرفيعة . . وليتبين أولئك العامة — ونحن منهم — أن الذي يدعون
إليه هو أمر في طوق البشر ، وأنه ليس بينهم وبين اقتفاء أثر أولئك الذين حققوا هذا
النجاح إلا أن يستبدلوا الهمة التي تؤثر ما عند الله ، بالهمة التي تؤثر أن تعيش مع
الأطفال في محيط الغرائز وقيم الحياة الدنيا . . فإن إبراهيم عليه السلام كان يحيا في حقيقة
نفسه وقيمه الإلهية العليا ، حين أمر في المنام أن يذبح ولده ، فلم يكن في الاستجابة لهذا الأمر
أى مشقة عليه ، إذ لم يكن لأى غريزة دنيا سلطان عليه ، يجعله يتردد أقل تردد فيما أمر به . .

وكان عبد الرحمن بن عوف يحيا بوجدانه كله فيما دعاه إليه النبي — عليه السلام — فكان وجدانه مشغولا بحقيقة تلك الدعوة وقيمها ، ليس فيه أقل مكان لأيسر خاطرة من عرض ، أو نزوع ، تجعله يتردد أقل تردد في تنفيذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وذلك باب يفضى بنا إلى آفاق الإسلام الرحبة الشاسعة التي أتت بمناهج تطوير الإنسان من حيوانيته المحضة ، وتحريره من تحكم غرائز تلك الحيوانية ، إلى حقيقة الروحية المحررة من كل سلطان ، إلا سلطان الحق ؛ وبها يتم للمرء المفهوم المثالي لمعنى الإنسان ولكننا لسنا بصدد بيان ذلك واستيعابه ، بل بصدد الإشارة إليه ، لنذكر أن الإسلام إذ يرسم للإنسانية أن تستبدل قيا بقيم ، وأجوراً بأجور ، ويدربها على ذلك بعرض مواقف الاختبارات العظيمة التي نجح فيها من نجح ، بالخروج عن ماله وولده لله ، استغناء بما يغمر وجدانه من قيم وحقائق لا مدى لجلالها وجمالها ، إنما هو دين « التقديمية » الحق ، الذي يحدو همها وعزائمها إلى غايات كمالها ، ليوجد في الأرض نماذج فاضلة للبشر الكامل ، تتعاش في نطاق قيمها الروحية — لا قيمها الحسية — وتبدع في الأرض على هذا مثل البذل والمواساة ، والفضيلة ، ورعاية الحق . . . أي المثل التي تعود في النهاية إلى إقرار السلم ، والطمأنينة والرخاء في نفوس البشر كافة

* * *

وقد يبدو لبعضنا أن تلك دعوة إلى نبذ المال ، وهو عماد الدولة ، وقاعدة رخاء الأمة وقوتها الحسية وتبعاً لذلك فهي دعوة إلى الضعف الذي يسلمنا لإحدى العصابات المحترفة لإذلال الشعوب واغتصاب ثرواتها ولا شك أن ذلك اعتراض له شأنه ، فإن تجاربنا الشخصية ، وما نراه حولنا في واقعنا من دسائس محترفي اللصوصية الدولية ، يدفع إلى الحيلة والحذر ، ووجوب أخذ العدة ، وإعداد ما يمكن إعداده منها . . . ولكن وجود مناسر اللصوص الدوليين هو — كناسر اللصوص الفردية المحلية — إحدى ظواهر تخلف الإنسانية ، وإيثارها حياة الحيوان وقيم الحس ، وهو أمر لا بد زائل على توالى

التجارب والقرون ؛ والإسلام إنما ينزل تعاليمه ومبادئه في إطار المنهج العام المقرر لتطوير البشرية في جميع عصورها ومراحلها ، إلى غايتها العليا التي تكتمل لها فيها عناصر وجودها الحق . . .

على أن الذي قررناه لا يعني — إطلاقاً — نبذ المال ، أو أن يلقي المرء ما في يده منه في البحر ، وقد سبق أن رددنا مثل هذا الاعتراض في تقديم هذه الرسالة ، واستشهدنا بعبد الرحمن بن عوف نفسه ، الذي كان مثالا للرجل المجد في ماله ، المجد في إصلاح نفسه . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تطلع عين النفس إلى المال واحتضانه بنوازع الحرص هو ضرب من علل النفس ، تتخلف به عن التطوير الذي تبلغ به صحتها وكاملها .. هذا إلى أنه يورث فساد السلوك الاجتماعي في المال ، على ما هو معروف من مطامع الاحتكار ، وسوء الاستغلال ، وما لذلك من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة . . . وما أبعد الفرق بين شعب ينظر إلى أغنيائه نظرة الحقد والتربص ، وشعب يراهم أمناء له ، يشمرون ماله بخبرتهم ، ويعودون بمائداته وفاضله إلى مختلف مصالحه وحاجاته . . .

ولعلنا ندرك أن ما ينشأ في نفوسنا بمطالعة تجربة الرسول — عليه السلام — في مال عبد الرحمن بن عوف من اعتراضات ، إنما منشؤه قصور هممنا عن التعلق بأقربها ، والاضطلاع بأعبائها ، وليس راجعا — ألبتة — إلى أن للنهاج غير حق ، أو أنه ليس في طوق البشر . . .

* * *

ومن مقاصد الإسلام بتلك التجربة أن الرسول — عليه السلام — إزرد المال إلى عبد الرحمن بن عوف وقال له : « إن الله يأمرك أن تضيف الضيف ، وتطعم المسكين ، وتعطي السائل ، وتبدأ بمن تعول » كأنه أراد أن يشعره أنه يتسلم أمانة الله ، فهو أمين عليها ، خازن لها ، وكأنه أراد بذلك — أيضاً — أن يؤكد هذا المعنى الذي يحدد صلة المرء بالمال . . . يؤكد في نفس عبد الرحمن . وفي نفوس سائر الأغنياء ، ليظل حيا في

بقوسهم ، ذا هيمنة وسلطان على إرادتهم وتصرفاتهم .. وعقب على ذلك بقوله : « إن الله يأمرك أن تضيف الضيف ، وتطعم المسكين ، وتعطي السائل ، وتبدأ بمن تعول » فهو دستور التصرف في تلك الأمانة التي استودعها الإسلام إياه ...

وكان عليه السلام يتعهد مواجيد الخير في نفس عبد الرحمن بن عوف ، وينابيع العقيدة في ضميره ، وقد أسلفنا من ذلك في ترجمته أنه عليه السلام رأى رؤيا : كأن القيامة قد قامت ، وأن الصحابة قد دخلوا الجنة ، وأن عبد الرحمن قد تأخر ، فلما جاء ليدخل ، سأله عليه السلام : « ما بظأ بك عني ؟ » فأجابه عبد الرحمن — كل ذلك في رؤيا رسول الله — « ما زلت أحاسب : وإنما ذلك لكثرة مالي » ... فلما سمع عبد الرحمن تلك الرؤيا ، قال : يا رسول الله جاءني الليلة عير لي من مصر ، هي مائة راحلة ... يا رسول الله ! هي بأقاربها ، وأحلاسها ، وأحماها لأرامل أهل المدينة ...

فالتوجيهات كلها تدور على أن المال مال الله ... وأن مال الله في يد المرء لا يجوز أن يقيد سعيه إليه بالإمساك والشح ... وأن وظيفة المال أن يضعه من ائتمن عليه في مرضاة الله ، من مصالح العباد وحاجاتهم ... وأن الآخرة يجب أن تكون حاضرة في ذهنه ووجدانه ، تذكره بواجبه في المال ، وتحذره فتنة التهلكة ، وتحثه بإنفاقه على ابتغاء أرفع المنازل عند الله ...

(٣)

والعبرة ليست في تلقين المبادئ والعقائد ، ولا في تلقينا ، بل العبرة في أن تثمر العقائد والمبادئ في ضمير المرء مواجيد ذات حياة ، وحوافز دافعة إلى التنفيذ والعمل ... وبدون تلك اللواجيد ، فلا اشتراكية ولا تقدمية ، بل رجعية ظالمة ، وملكية كنود عضود ،

ولو كان صاحبها من أرفع الناس صوتًا بالاشترائية ، وأكثرهم اطلاعا على موسوعاتها ومراجعتها . . .

وقد أثمرت تعاليم رسول الله صلى عليه وسلم في نفس عبد الرحمن بن عوف أرقى الوجدانات ، وأصفها ، وأحنها . . . فعزفت نفسه عن شهوات الدنيا ، وجدّت به عزيمته في نهيم إلى ابتغاء ما عند الله من منازل وقيم عليا . . . وقد كان له من ذلك أذواق رفيعة ، وفقه مشرق يقبض عن شهوات الحس ، ويرى ما هو فيه من سعة ضربا من البلاء ، فيقول : « بلينا بالضرأ فصبرنا ، وبلينا بالسراء فلم نصبر » .

وقد تقدم بكأوه ، وهو صائم حين قدم له الطعام ، ولعل الطعام يومئذ كان على مستوى نعمته الواسعة ، وهو بكاء يرينا مدى تقلص شهوته عن الطعام ، أو مدى عزوف همته عنه . . . وليس يعيب المرء أن يسعى وأن يكسب ، وأن يصيب ما قدر له من الحلال . . . إنما يعيب المرء أن يجعل ذلك الحلال غاية ، وشهوة ، ونهمة . . . وحين تنصرف شهوة عبد الرحمن ابن عوف عن هذا الطعام الشهى ، يكون قد حقق لنفسه صفة الزهد الصادق . . . الزهد الذي يبسط همه المرء إلى السعى فيما أحل الله ، ويقبض نهيمته عن اتخاذه غاية أو شهوة ، فكيف وقد رأيناه رضى الله عنه بعده ضربا من الحنة التي لم يصبر عليها ، ويبكى خشية أن تكون سعة حظوظه الدنيوية شارة تخلف عما ينبغي له من الحظوظ القدسية العليا ؟ . .

وقد بكى لهذا المعنى أكثر من مرة — على ما قدمنا في سيرته — وقد عرفنا ما ذكره عنه في ذلك نوفل بن إلياس ، وأنه لما وضع الطعام قبض عنه يده وبكى وقال : « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يشبع هو وأهله من خبز الشعير ، ولا أرانا آخرنا لما هو خير لنا » . . وهو مثل غنى بالدلالة على ما كانت تتعلق به همته ، ويشغل نفسه — رضى الله عنه — . . وحين يستبطن الإنسان مثل هذه الأذواق الرفيعة ، تهون في نفسه الشهوة ، وتستوى لديه أنواع الأطعمة . . . وذلك هو لب لباب الزهد . . .

وانظر لونا آخر من تلك المواجيد ، تلك الخشية التي تعلق سريره ، فيذهب إلى

أم سلمة — رضى الله عنها — فيشكو إليها ما يجد من خوف الفتنة بالمال فيقول : « يا أمه ! إني أخاف أن يهلكني كثرة مالي ! أنا أكثر قريش مالا ! » فتقول له يا بني : أنفق ، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من أصحابي من لا أراه ، ولا يراني بعد أن أفارقه » . . . فهذا الخوف الساكن بين جوانحه ، أو الخوف الناتج فيها ، هو الفقه ، وهو الذوق القدسي الذي نعني . . . وهو الجوهر الذي خفي عن الناس حين لم يروا فيه — رضى الله عنه — إلا جانب الكسب والغنى . . . وأيما غنى ضمت جوانحه مثل هذا الوجدان ، فهو دائم الحذر من ماله ، وقد روى ابن عبد البر عن الثوري أن عبد الرحمن رأى بعرفات ، وهو يقول فيما يشكو به نفسه : « اللهم قنى شح نفسي » . . . وحين وصفت له أم سلمة أن يتصدق ، لم تزده علما بمكان الصدقة ، ولم تنبهه إلى ما غفل عنه ، بل أذكت ما بين جنبيه من خوف وهمة نازعة إلى الله . . .

(٤)

ونحن إذ نكتب لبيان النهج المالي الذي حققته سيرة هذا الرجل العظيم ، لا تعيننا الصورة التي تحقق بها النهج ، بقدر ما يعيننا الوجدان الذي كان يثير عبد الرحمن رضى الله عنه إلى إنفاق ما أنفق ، فالنهج قد رسمه له رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يضيف الضيف ، ويطعم المسكين ، ويعطى السائل ، ويبدأ بمن يعول » . . . وهو ذو مفهوم مرن ، تتفاوت النفوس — على درجاتها في الإيمان — في تطبيقه . . . ولكن الوجدان الذي شبهه النبي عليه السلام في ضمير عبد الرحمن ، سما به إلى مقام القدوة في الأغنياء ، إذ حقق هذا المفهوم على أوسع مداه . . .

● فقد أسلفنا أنه نزل الله عن نصف ماله ، فكان ذلك النصف أربعة آلاف دينار ، ولا ريب أن ذلك كان لأول عهده بالغنى ، قبل أن يبلغ المال بين يديه مئات الألوف ، ولعله كان عقب ما أشير عليه بأن يخرج عن ماله كله ليطلق له الله قدميه . . . ويعيننا في المبلغ أنه نصف ماله ، لا أنه أربعة آلاف دينار . . . يعيننا أنه خمسون في المائة من أصل المال . . . وذلك أمر له مغزاه حين يخرج المرء عنه لله سبحانه . . .

● وقد أسلفنا من أمره رضى الله عنه ما يصور شغله بما عند الله ، وزهده في شهوات
الحس وقيم المادة ، بل خوفه أن يهلكه كثرة ماله ، فأقامه كل ذلك في المال مقام الخازن
— أمين المخزن — الموكل بالنفقة منه على ما رسم له ، فماذا فعل أمين أهل الأرض
في مال الله الذى ائتمن عليه ؟ ..

لقد نفقه على أوسع حدود الاشتراكية في نطاق وجوه الإنفاق التى أسلفناها .

● فقد أنفق على نفسه وخاصة أهله في حدود الاعتدال المفروضة ، وقد علمنا مدى
انقباض همته عن شهوات المطعم وسائر قيم الحس ، وأما نفقته في ملبسه فحسبنا فيها ما يذكره
سعيد بن جبير : أن عبد الرحمن بن عوف لم يكن يُعرف في مظهره من عبيده ...

● وأنفق على الفقراء والمساكين ؛ وقد علمنا من ذلك أنه نزل لفقراء أهل المدينة
وأراملها عن قافلة تجارية ، مائة بعير بأقتابها وأحلاسها وأحمالها — على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم — ونزل لهؤلاء أيضاً عن قافلة أخرى ، سبعمائة بعير بأحلاسها وأقتابها
وأحمالها ، عند ما سمع حديث عائشة رضى الله عنها : أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة
حبواً .. وباع أرضاً بأربعين ألف دينار ، فجعلها في فقراء قومه ، وفي أمهات المؤمنين زوجات
النبي صلى الله عليه وسلم ...

ومن الواضح أن التاريخ لم يسجل في هذا الباب إلا النفقات الضخمة التى تعد بالآلاف ،
وعشرات الآلاف .. أما نفقاته اليومية اليسيرة التى تقدر بالآحاد والعشرات ، فلا ريب أنها
كانت كثيرة ، إذ وسعت همته إنفاق عشرات الآلاف ..

● وقد كان يعلم أن الله تعالى يحب فك الرقاب ، لما فيه من إضاءة قلب المرء بالحرية
وإنصاف إنسانيته بتحطيم قيود النل عنه ، فكان يعتق من الرقيق الخلق الكثير ، حتى
أن كثرة ما أعتق ذهبت ببعض الرواة إلى أن يذكر : أنه أعتق ثلاثين ألف نسمة ،
وهو مبلغ إذا حملتنا ضخامته على الشك فيه ، فإنه إذا هبط إلى العشر — مثلاً — هبط إلى
(م ١١ — الاشتراكية)

شيء كثير ؛ وهو - على أى حال - خبر له دلالة على أنه أعتق من الرقاب تقرباً إلى الله قدرأ يعتقد به .

● وقد أنفق للجهاد في سبيل الله ؛ فتبرع للجيش على مرات : بألف وخمسمائة راحلة مرة - فيما يرويه الواقدي - وخمسمائة فرس . . ومائة راحلة مرة أخرى . .

● وبرأ بأهل بدر ذوى البلاء في نصرة الإسلام ، وتشجيعاً لذوى المكارم على مكارمهم ، أوصى بأربعين ألف دينار لمن بقى على قيد الحياة من أهل بدر . . .

على أننا في ذلك إنما نورد وجوه النفقة ، لا المبالغ التي أنفقها بالفعل ، فلم نذكر - مثلاً - الأربعين ألفاً من الدراهم التي أنفقها في إحدى المرات ، ولا الخمسين ألفاً من الدنانير التي أوصى بها تنفق من تركته في سبيل الله ، وكل ذلك أوردناه فيما أسلفنا من سيرته في ماله . . ومن وجوه تلك النفقات يتبين أنه غطى مطالب مجتمعه كافة ، شأن الاشتراكى الصادق ، الذي لا يدع حاجة من حاجات قومه إلا لبأها ، وأنفق فيها سدادها ؛ وما أجمل ما يروى المحب الطبرى في ذلك عن طلحة بن عبد الرحمن : « كان أهل المدينة عيالاً على عبد الرحمن بن عوف : ثلث يقرضهم ماله . . وثلث يقضى دينهم بماله . . وثلث يصلهم » (١) ، وتلك هي الاشتراكية في أوضح صورها ، وأدق معانيها .

ذلك بعض ما خفى من سيرة الغنى ، الذي خشى أن تهلكه كثرة ماله ؛ ونحسب أنه - رضى الله عنه - قد أوفى على الغاية في الزهد ، والأمانة فيما استخلفه الله فيه ، كما أوفى على الغاية في الجدى في تحصيله ، والضرب من أجله في مناكب الأرض ؛ وما أحسن ما وصفه به أبو نعيم في الحلية إذ قال : « كان حاله فيما بسط له ، حال الأمانة والخزان ، يفرقه في سبيل المنعم الديان ، تجود يده بالعطيات ، وتجود عينه وقلبه بالعبرات ، وهو قدوة ذوى الثروات والجدات » (٢) . . . نخير للأغنياء أن يتخذوه مثلاً يحتذونه ، لا أن يضربوه مثلاً لما هم فيه من أثره مهلكة ، وشح كنود .

(١) ٣٨٥ ج ٢ من الرياض النضرة للمحب الطبرى . (٢) ٩٨ ج ١ حلية الأولياء .

(٥)

ومن كل ما تقدم نخلص بأن الإسلام لا يجد من مدى دخل الفرد ، بل يطلقه إلى أبعد مدى تبلغه مواهبه . . ثم يجعله أمانة في يد صاحبه ، لا حق له فيه إلا بقدر ما ينفق على حاجته وحاجة من يعول ؛ والباقي هو لله ، ينفقه حيث أمر سبحانه ، فيما يكف الناس عن مذلة الضيعة ، ويذكى فيهم خصائص الإيمان ؛ ويقمع عوادي الغواية والفتنة ، ويقوى بأس الأمة بما يرهب عدو الله وعدوها ، على أن يكون ذلك كله في نطاق الإيمان بالله الذي تجدد فيه النفوس من الطمأنينة والرضا زادها الفطرى ، الذى يضاعف زهداها في شهوات الدنيا ، ويذكى شوقها إلى مصادره الهنيئة . .

فإذا سمى ذلك كله اشتراكية ، فهو اشتراكية تخالف كل مالى القوم هنالك من شيوعية ، واشتراكية ، ورأسمالية . . ولا نغنى بالمخالفة ، مخالفتهم في الصورة فحسب ، إنما نغنى قبل ذلك مخالفتنا لهم في الجوهر ، إذ يجردون مبادئهم من الإيمان بالله ، وقيمونها على أسس مادية محضة ، فيحرمون نفوسهم ما لها عند الله من مثل روحية ، وزاد هنىء . . . والنفوس لا تأكل من المال ، ولا تقتذى بالمادة ، ولا تجدد في شيء من عرض الدنيا بديلا عما فقدته ، فنظل — بنظمهم تلك — شقية قلقة ، لا تسعد على أى نظام منها ، بالغة ما بلغت تقدمية قوانينه ، ويظل صاحبها يشعر بخواء ولهفة إلى المفقود ، فلا تكفيه الدنيا لسداد لهفته . . ولذا ترى الشيوعى والرأسمالى ، يستويان في اللهفة إلى المال ، ظنا أنه يروى به ظمأه . . فإذا سدت القوانين ذرائع التثمير أمام الشيوعى ، لجأ إلى سرقة الحواصل الزراعية على النحو الذى يقع فيه وزراء روسيا الآن ، وبعثه خروشوف رئيس وزراءهم نفسه على الملا .

والفارق الروحى الشاسع ، الذى نجده في زهد عبد الرحمن ، ولهفة الشيوعيين والرأسماليين يشير بوضوح إلى أن علة البشر ، هى حرمانهم زادم الروحى الأصيل ، وليست سوء توزيع الثروة كما يقولون ، فإن سوء التوزيع ، ليس إلا عرضاً من أعراض العلة . . ولن يستقر الغرب أو ينجو من الكارثة ، مادام يقصر علاجه على العرض ، ويهرب من مواجهة أصول الحقنة ، وحقيقة الداء .

ثانياً : اشتراكية أبي ذر

(١)

تقوم اشتراكية أبي ذر على نهجين اثنين :

أحدهما على : وهو سلوكه الاقتصادي الذي طبق به على نفسه في محيطه الخاص مقتضيات عقائده . .

والآخر قولي : وهو ما كان يدعو به الأغنياء ، وأولياء الأمور ، إلى الإتفاق في سبيل الله ، وينهاهم به عن كنز المال . .

وكلا النهجين يقوم على فقه صاف قوى . تلح فيه ما عرف عنه من صفاء روحه ، ووعورة طبعه . . . وهو على العموم يرجع إلى أساسين :

الأول : إيمانه بالله والدار الآخرة . .

وقد قدمنا أنه - رضى الله عنه - كان ذا طبع قوى عارم ، وأنه أقبل على تمثل عقائده وتنفيذها في خاصة نفسه ، على أصدق وأروع ما يكون تنفيذ العقائد . . . وقلنا في بيان التجاوب بين طبيعته وحقيقة عقائده : « إنه تجاوب تكاد تشعر معه كأن كلمات الرسول - عليه السلام - تخد في قلبه أخاديد عميقة ، تنفذ بروح الوحي إلى معين فطرته ، فإذا به يلتقى مع نفسه . . . وكأن الرسالة قد اتخذت من طبيعة الصادق الوعر ، قالباً تعرض به صورها ، ومثلها ، في سلوك لا ينجح إلى الترخص قيد شعرة » . . .

فهذه القوة في تقبل العقائد وتمثلها ، هي سر قوة إيمانه بالله والدار الآخرة . . وقوة ذلك الإيمان ، هي أحد أسامي فقهه المالى ؛ وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من دون جسر جهنم طريقاً ذا دحض ومزلة ، وإننا أن نأتى عليه وفي أحوالنا اقتدار ، أخرى أن نتجو ، من أن نأتى عليه ونحن مواقير (١) » . . . فكان ذلك الحديث الكريم في نفسه بمنزلة الأخدود العميق ، الذي لا يفتأ يحيش بالحذر من فضول الدنيا ، فلا يهدأ ضميره إلا أن

يضع ما في يده منها في حاجة المحتاجين . . وقد قدمنا ما فيه الكفاية للدلالة على أن الآخرة كانت ماثلة في ذهنه وضميره ، نخط له عمله كله ، وتوجهه له على أساس أخروي محض . .

والرأس الثاني لفقره : هو قوة عقله ، وصفاء روحه ، فكانت معرفته بالله عز وجل

يتميز بالعمق والصفاء ، وتسمو إلى الأفق الذي يسلم فيه إيمان المرء من التشوش ، ويجد فيه جمال القيم ، وبصائر الحق ، فيجد لذلك في ضميره غنى عجيبيًا ، ووجدانًا لطراز من الحياة تعممه الحكمة وصدق المعرفة ... نزلت به فاقة مرة ، فلم بها حبيب بن مسلم - وهو أحد أمراء الشام - فأرسل إليه بثلاثمائة دينار ، فإذا المال لا يقع من نفسه ولا من فقهه موقع المواساة المندوبة ، إذ قد وقعت معرفة الله من قبل في نفسه موقع الكرامة والغنى ، فسمت بها إلى أفق من يتواسون بالحكمة وعزائم الحق ، فرد المال وهو يقول : « أما وجد عبداً أغر بالله - عز وجل - مني ؟ » . أي أما وجد عبداً أجهل بقدر الله مني ؟ .. وفي رواية : « أما وجد عبداً لله هو أهون عليه مني (١) ؟ » ..

وإذا ، فلم يكن زهده في فضول الدنيا ، ناشئاً من خوف الهلاك في الآخرة فحسب ، بل كان ثمت قبل ذلك صدق معرفة بالله ، يهب لضميره من القيم والنفائس ، ما يجعله أزهد ما يكون في سواها :

ولقد كان لفقهه ذلك ، القائم على هذين الأساسين ، أثره في تكوين رأيه في المال : رأيه في كسبه ، وفي وظيفته الاجتماعية والروحية ، وقد أوردناه فيما مضى ، فلانطيل بإيراد شيء منه .

(٢)

ولم يكن لأبي ذر في دعوته التي دعا إليها ، مبدأ استحدثه ، فإنما هي مبادئ الإسلام في السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، التي جاء بها في ظل من المساواة ، والشورى ، والعدالة التامة . . .

نقول ذلك لإبطال ما قد يسبق إلى ظن بعضهم من أن الرجل كان صاحب نحلة في الإسلام ، أو كان صاحب مذهب خاص انفرد به ودعا إليه . . فالحق ، أن أبا ذر لم ينتحل

(١) ٢٤٢ - ١ صفة الصفوة لابن الجوزي ، ١٦١ - ١ حلية الأولياء لأبي نعيم .

شيئاً يجهله الناس ، أو لم يأت مجديدي في دعوته ، فإن هي إلا عقائد الإسلام ومثله ، ولم يكن مقامه فيها إلا مقام النذير ، للننادي بتطبيق أحكام الكتاب والسنة ، على مدى ما يحسه في ضميره من تجاوب عميق ، بين طبيعته وحقيقة تلك العقائد ..

* * *

ونمت حقيقة أخرى يستدرج عنها بعض الكتاب بحسن نية ، فتخفى عليهم ؛ فإنهم في حماسهم للدعوة أبي ذر ، يذهبون في تسويقها ، وتبرير قيامها إلى فساد المجتمع ، وجور الولاة ، وطفيان الأغنياء ، وضبعة الفقراء ... كأنه كان يعيش في مجتمع تسوده فوضى الاحتكار ، ومحن سوء الاستغلال ، وتهدر فيه حقوق الناس ، بين فساد الحكم ومطامع الأقوياء ..

والحقيقة غير ذلك ، فإن أبا ذر نفسه ، لم يكن له ما يأخذه على حاكم ... كيف ، والحكام هم الخلفاء الراشدون ... ولم يكن ثمة احتكار أصلاً ، أو سوء استغلال ، أو نحوه ، مما تضطرب به موازين المجتمع ... ذلك إلى أن أكثر الناس يومئذ ، كانوا ممن درجوا في ظل نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونهلوا من رحيقها ؛ فهم على مثلهم العليا ، وعقائدهم التي يعتزون بها إلى أبعد حد ... وكل ما كان لأبي ذر ، أنه رأى الدنيا تفتحت على المسلمين ، وكثر ما فتح الله عليهم من الأمصار ، شرقاً وغرباً .. فاقبلوا يبنون الدور والقصور ، ويستكثرون من المال ، ويخشى أن يكثر زوجه ، أو هو قد ظن أنهم كثروه فعلاً ... وهو ذو حس نفسي مرهف ، رأى به ما وراء تلك البوادر من احتمالات ضعف العقيدة ، واضطراب المجتمع بنشوء أوضاع طبقية ، يجتمع بها الغنى المفرط في طبقة ، والفقير المدقع في أخرى ، فقام يحذر ويدعو إلى ما عرف به ..

* * *

ولهذا كله كانت اشتراكه ، لا تمثل من اشتراكية الإسلام إلا نطاقاً محدوداً ، لا يمتد إلى كافة الأطراف .. ولكنها على أي حال مبادئ إسلامية لها خطورتها ، حققها في محيطه الخاص أصدق تحقيق ، وأعلى منارها على قدر ما يتسع جهده الفردي المتواضع ، ولذا جاءت

في صورها الفردية، كأنها عمل ساذج لأهمية له .. ولو كان أبو ذر ثريا، وطبقها بثرائه الواسع، أو لو كان حاكما، وطبقها على أوضاع الدولة وأفراد الناس لحفظ التاريخ من صور التنفيذ ومعاله، ما يبرزها شاخصة واضحة .. ولكن إذا فاتنا من تلك الصور روعة المظاهر، وضخامة الأرقام، وتعدد الأمثلة، فلن يفوتنا منها عمق التجرد، وروعة الصدق، وقوة النفس، فلنلاحظ ذلك حين نقرأ بعض تلك المبادئ فيما يأتي :

أورو : المساواة الاقتصادية في مجتمع الأسرة الواحدة ، وهو مبدأ تجرد لتطبيقه بينه وبين خدمه ، إذ كان يطعمهم مما كان يطعم ، ويلبسهم مما يلبس ، وكان ذلك معروفا من أمره لا يحيد عنه ؛ وقد اشترى مرة ثوبين ، فلبس أحدهما ، وأعطى غلامه الآخر ؛ فقال له من لا يعرف شأنه : لو كنت لبستهما جميعا كان أجمل ... فقال : أجل ، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أطمعهم مما تأكلون ، وألبسهم مما تكتسون (١) »

وقد قلنا إن المبادئ تبدو كأنها عمل ساذج لأهمية له ، إذا بدت في صور فردية متواضعة . ولكن لنا أن نتصور أبا ذر - رضى الله عنه - قد ملك أمر المسلمين يومئذ ، وسخر جهاز الدولة لتطبيق ذلك المبدأ ، لنذكر ما يكون له يومئذ من جلاله شأن ، وعمق أثر ..

ثانيا : تقدير حد أقصى لنفقة معيشة الفرد ..

وواضح أنه غير مبدأ تقدير حد أدنى لمستوى المعيشة ، الذي يحلم به المصلحون الآن . فإننا طبقنا ذلك من قبل ، إذ قرر الإسلام من نظم التكافل بين أهل كل جهة ، ما يجعل للمحتاج حقه في نفقة الطعام والسكن ، وكسوة الصيف والشتاء ؛ وكانت الدولة على عهد أبي ذر فوق ذلك ، تعطى كل فرد غطاء سنويا ، يختلف بحسب عدد أفراد أسرته .. وذهب عمر

رضى الله عنه في ذلك ، حتى قرر حدا أدنى لمستوى معيشة الفرد ، في تفصيل ذكره أبو عبيد في الأموال ..

لهذا لا نجد في دعوة أبي ذر ما يشير إلى ذلك المبدأ ، أما للبدا الذي لزمه — رضى الله عنه — فهو مبدأ تقرير حد أقصى لنفقة معيشة الفرد .. وقد رأينا أن قائلا قال له : هلا اتخذت ضيعة ؟ . فقال له : وما أصنع بأن أكون أميراً ، وإنما يكفيني كل يوم شربة لبن ؛ وكل جمعة قفيز قح ؟ .. وكان يقول : كان قوتي على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صاعاً فلست أغيره .. وهو — كما ترى — التزام حاد دقيق ، يكاد يكون آلياً ، فلو قدر له — رضى الله عنه — أن يلي الحكم ، لانتدبه في ذوى الأموال ، وكانت له نتائج باهرة ، تنفني بها اشتراكات هذه الأيام ..

وهذا حكم متصل برأيه في تحريم كنز فضول الأموال ، فإن فضل المال لا يعرف مقداره إلا إذا عرفت نفقة العام ، وفرزت وحدها ، وقد قدمنا أن علياً كرم الله وجهه قرر الحد الأعلى لنفقة المعيشة أربعة آلاف درهم ..

وكان من ظواهر ذلك المبدأ محاربتة للسرف والتطاول في البنيان ، ونحوه .. وقد رأينا فيما مضى أنه لامأبا الدرداء أشد اللوم ، لأنه « يحمل الآجر على أعناق الرجال » .. ورأيناه يرفض مؤاخاة أبي موسى الأشعري ، لمبا علم من حاله في التطاول في البنيان .. وقد رأيناه يعطى المحتاج أفضل ثيابه ، لأنها زيادة على بردتين كانتا عنده ، واندفع يقول لمن لومه على ذلك : « إنك لمعظم للدنيا » ، أى معظم للذات والشهواتها ، وإنما تكون اللذة والشهوة فوق الكفاية لامعها ..

ثالثاً : إنفاق فائض الدخل الخاص في ضرورات المجتمع :

فبعد إخراج الزكاة ، وتجنيب نفقة العام لنفسه ولمن يعول ، يتعين الفضل ، الذي هو حق المجتمع ، فإما أن ينفقه في مصارف الضرورات التي بينها فيما سبق ، إذا جدمنها ما يقتضى الإتفاق ، وإلا فهو على تشييره باسم الجماعة ، ولا يمسه بنية الكنز ، ألبتة .

وقد رأيناه ينفذ ذلك في محيطه الخاص ، في نطاق دخله المحدود ، ولكنه كان به في المحيط العام أرفع صوتا ، وأظهر إرادة ، وقد روى الطبري وابن الأثير : أنه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال له : « لاترضوا من الأغنياء بإخراج الزكاة حتى يبذلوا المعروف ، ويحسنوا إلى الجيران والإخوان ويصلوا القربات . . فقال كعب الأحبار — وكان حاضرا — : من أدى الفريضة — أى الزكاة — فقد أدى ما عليه . . فغضب أبو ذر ، فرفع محبته فضربه فشجه ، وقال : يا ابن اليهودية مالك وما ههنا ؟ . ثم التفت إلى عثمان وقال : والله لتسمعن لى ، أولا أدخل عليك » . . فهو بذلك يرى في المال حقوقا مفروضة — غير الزكاة — ويطلب إلى ولى الأمر أن يتقاضاها ، أو يحمل الناس عليها ، تنفيذا لمبدأ إنفاق الفائض الخاص ، في الصالح العام .

وقد يخفى شأن أبي ذر على كثيرين ، فيحسبونه ينهى عن اقتناء الأموال ، وهو خطأ ، فإن المستقرى . لحاله ، يرى أنه كان يملك — فيما رواه الطبري — قطيعا من الإبل ، وغنا قد تبلغ الأربعين ، عدا الحر التي ذكرها بنفسه في حديث أوردناه له . ولم ينه أبو ذر في قول قرأناه له قط ، عن أن يقتنى الرجل ما هو أكثر من ذلك ، إذا وجد إليه السبيل ، ووسعت الطاقة تسميره . . بل نهى أن يكنز الرجل فائض الدخل الخاص ، لأن الله تعالى يقول : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم » . .

وبعض الذين لم ينفذوا إلى حقيقة معنى النص الكريم ، وفهم أبي ذر له ، يظنون أن المراد بالنهى عن البكنز ، هو أن يكنز الناس فائض أموالهم في خبايا البيوت ، ودخائل الخزانات الخاصة ، ويحبسوها بذلك عن أداء وظيفتها في مجال التسمير العام . . ويظنون تبعا لذلك أن مراد الله سبحانه بقوله « ينفقونها في سبيل الله » هو إطلاقها للتسمير والإسهام في انعاش المشروعات الاقتصادية النافعة . . ويرتبون على ذلك ، أن تلك نظريات اقتصادية هامة ينادى بها كبار فلاسفة الاقتصاد في الغرب الآن ، فمن بصائر القرآن النافذة أن سبقهم إليها بأربعة عشر قرنا . . الخ . .

وهو قول يدل على حماسة للقرآن الكريم ، وغيره محمودة على سيادة مبادئه ، ولكن المراد بالنفقة ليس هو ما يظنون ، فإن توظيف المال في المشروعات الاقتصادية المختلفة ، لا يسمى في القرآن الكريم « انفاقاً في سبيل الله » ألبته ، بل هو هو على طبيعته توظيف له وتثمين فيما يشاء صاحب المال .. أما الإنفاق في سبيل الله ، فيطلق على إخراج المال من « حوزة » صاحبه وعصمة ولايته . بوضعه في حاجات المجتمع العامة أو الخاصة ، حيث تكون الولاية أو الحيازة لغيره .. والإسلام بهذا المفهوم للإنفاق ، لا يجوز أن يوازن بما بلغه الغرب ، لا لأن الإسلام أعلى أفقا وأشمل إحاطة بمصالح المجتمع ، فإن ذلك مالا يرتاب فيه ، بل لأن الموازنة حينئذ تقوم على غير أساس صالح للمضاهاة والمقابلة ... فهم يتكلمون عن مال يملكه الفرد ، أما الإسلام فيرى الفرد خازنا ولا ملكية له . ويرون الخير في أن يدور المال في مختلف المشروعات ليعود في النهاية بالأرباح ، التي تضخم ثروة مالكه على مثال الدائرة المغلقة ، التي تجعل المال دولة بين فئة الأغنياء وحدهم ... أما الإسلام فيأمر ، بل يفرض على الخازن — عند وجود الضرورات — أن يطلق المال لينساب في شرايين الأمة على صعيد فقرائها ، وذوى الحاجات من قاعدتها الشعبية الكبرى ؛ ووراء ذلك تفصيل دقيق جميل ، لسنا بصدد إبراده ، فمرادنا بيان معنى « الإنفاق في سبيل الله » تصحيحاً لخطأ المتحمسين منا في فهمه ... وإذا كان ذلك هو المفروض على الفرد الخازن للمال ، فإمساكه عن هذا الوجه هو المحرم الذي أوعده الله عليه بالعذاب الأليم ، وهو في حكم الإسلام كنز ، سواء حبسه بين جدران بيته في خزائنه الخاصة ، أو أطلقه للتثمين في شتى المرافق ؛ فإن الكنز لم يكن مكروهاً لدى الله سبحانه إلا لأنه مظهر الاستجابة لطبيعة الشح التي تحرص على إمساكه ، وتكره إرساله في سبيل الله ، فكل ما كان مظهر استجابة لتلك الطبيعة ، فهو على أى حال كنز ، سواء حبس في البيت أو أطلق في السوق ..

أما إذا لم تكن ثمت ضرورات ينصرف إليها الفاضل ، فتثمينه واجب عليه لصالح المجتمع ، كما يثمر لى اليتيم مال اليتيم لصالحه ..

والذى يتعلق بمرادنا فى هذا المبدأ، أن دعوة أبى ذر كانت منصبة على «فائض الدخل»... أما قوت السنة فلا يعتبر كنزا، وكذلك رءوس الأموال فى الأسواق والمراعى.. فإذا ذهبنا ننظر على ضوء ذلك إلى ما يحيط بنا من مذاهب معاصرة، ألقينا أبا ذر هو التفسير القوى الواضح لمعنى الملكية الفردية فى الإسلام.

(أ) فبدأ الملكية الفردية مقرر، إذ يدع للفرد أن يستغل ما فى يده على ما يشاء، فيخالف بذلك الشيوعية، وينفى نجسها..

(ب) ولا يجعل تلك الملكية مطلقة، تكس نفسها بفائض الأرباح إلى درجة الاستغلال المطلق... بل هى حيازة وخزانه، توجه ذلك الفائض إلى صالح الصعيد الشعبى العام.. فيخالف الرأسمالية، وينفى طغيان الفرد..

فإذا توقفت بعض العقول فى تصور تلك التقارير، أو تقبلها، فهو توقف الذهن أمام المفاجئ غير المألوف، لا أمام المستحيل أو المستعصى على التنفيذ.. وليس بين هؤلاء وبين تقبله، إلا أن يؤمنوا بصلاحيته، أو أن تنادى أوروبا بتلك الصلاحية.

* * *

رابعاً: أن المال العام «ملك الأمة» لا «ملك الدولة»... فكل ما تسيطر عليه الدولة من مال ثابت أو منقول فهو مال الشعب وملكه.. لا مال الدولة التى تحكم الشعب.. وقد قدمنا ذلك المبدأ فيما قررنا عن القاعدة السادسة، من القواعد التى سبق تفصيلها (١) فأبو ذر بذلك يخالف الشيوعيين الذين جردوا الفرد من كل ملك وجعلوا الملك كله للدولة.. وقد روى الطبرى وابن الأثير فى ذلك: أن أبا ذر ذهب إلى معاوية، فقال له: «ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله؟». فقال معاوية: «يرحمك الله يا أبا ذر! ألسنا عباد الله والمال ماله؟» فقال أبو ذر: «فلا تقله». قال معاوية: «سأقول مال المسلمين (٢)»

وواضح من ذلك الحوار أنه كان يرى أن المال العام الذى فى حوزة الدولة هو ملك.

للشعب ، لا « ملك للدولة » .. ويلاحظ أن ملكية الشعب هنا لا تعنى أنها ملك « المجموع » بل ملك « أفراد » المجموع .. وهو معنى دقيق هام ، قرره عمر في نقوله التي نقلناها عنه في تقارير القاعدة السادسة ، والتي سيرد بعضها بعد قليل .

ومقتضى هذا المبدأ أن تنفق الدولة من ذلك المال العام ما تنفق على مصالح الشعب ، وخدماته ، ومراقبه . ثم تعود بالفائض فتوزعه على الأفراد ... وكانت الدولة في عهد أبي ذر تقوم فعلاً بهذا المبدأ ؛ وما « العطاء » الذي كان يوزع سنوياً إلا صورة من صور تنفيذه ...

* * *

ومن مزايا هذا المبدأ

(أ) أنه يقطع السبيل على الحكام الطامعين .. فإنهم إن تصرفوا باسم الحق الإلهي « مال الله » ، فليس لأحد أن يحاسبهم فيما يحتجرون منه لأنفسهم ، وفيما يقطعونه أقاربهم وأنصارهم ، والمحسوين عليهم .. أما حين يتصرفون « باسم الشعب » ، فلكل فرد حق الرقابة على هذا التصرف ، إذ لكل فرد نصيبه الملحوظ فيه .. وقد قدمنا أن عمر رضى الله عنه قال : « من أراد أن يسأل عن المال فليأتني ، فإن الله تبارك وتعالى جعلني له خازناً وقاسماً » ، فهو مسؤول أمام من يريد من الأفراد ، لأنهم ذوو حقوق فيه :

* * *

(ب) أنه يحمل أفراد الشعب على المحافظة على كل مال عام ؛ ولإسبا المرافق التي تشرف الدولة على تنظيمها .. ولم يكن للدولة في بدايتها أيام عمر من مرافق إلا مرافق الجيش ، كمراعى الخيل والإبل ، وما لتلك الدواب من سرج ولجم ورحال ، ونحوها ، فكان عمر رضى الله عنه يوصي رجاله ، أن يلحظوا في تلك المرافق أنها مال « أفراد » المسلمين ، لا مال الله ، لأن ملاحظة حق الفرد — وهم من الأفراد — تحملهم على حسن رعايتها ، وعدم الترخص فيها : « فلا يترخص أحدكم في البرذعة ، أو الحبل ، أو القتب ، فإن ذلك للمسلمين ، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب ؛ فإن كان لإنسان واحد رآه عظيماً ، وإن كان لجماعة المسلمين ، ارتخص فيه وقال : مال الله » .. وهي ذروة في الوعي الاشتراكي ليس بعدها ذروة .

(ح) أن توزيع ذلك الفائض العام — مع توزيع الفائض الخاص — جدير بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، وهو — تبعاً لذلك — جدير بتحقيق الديمقراطية السياسية ، فإن سهم المرء في الثروة القومية ، يدعوه إلى الحفاظ عليه ، والمشاركة في أسباب تنميته وحمايته مع أهل الشورى . . أما من لا سهم له ، فليس له ما يدعوه إلى أن يهتم بأمر الجماعة ؛ إن لم يكن قد ضاق ذرعاً بمرارة الحرمان ، فهو مقيم على التربص بالمجتمع ، لا على السعى في سلمه ورخائه .

(٣)

ومن تمام البحث أن نقرر حقيقة أصيلة فيما يعزى إلى أبي ذر من مبادئه ؛ تلك هي رهافة حسه العميق ، فإنه لم يكن في دعوته للأمراء ، والولاة ، وعامة الناس ، مجرد داع يعلن أمراً ، أو يؤدي « تكليفاً » ألقى إليه ، بل كان منبعثاً عن وجدان عميق ، وحقيقة منفعة في نفسه ؛ لا يملك معها إلا أن ينبعث ، وأن يعبر . . وقد رأيناه يهدد عثمان أن ينقطع عن زيارته إن لم يستمع إليه ، بل قد رأيناه يضرب كعب الأحبار في حضرة فيشجبه . . وليس ذلك شأن الفاتر الذي يريد أن يخلص من تبعه تكليف ألقى إليه .

على أن رهافة وجدانه كانت أبين وأنصح في محيطه الخاص ، حيث كان ينبعث إلى تحقيق ما يريد ، دون معارضة من أحد ، أو انتظار لموافقة حاكم . . فكان لإحساسه ذلك يصله بحاجات الناس وآلامهم ، فيحمله على الاهتمام بأمرهم . بمثل ما يهتم لأمر نفسه أو أكثر . . روى ابن سعد في الطبقات عن عيسى بن عميلة الفزاري قال : « أخبرني من رأى أبا ذر بحلب غنيمته له ، فيبدأ بحيرانه وأضيافه قبل نفسه . . ولقد رأيت له ليلة حلب ، حتى ما بقي في ضروع غنمه شيء . . وقرب إليهم تمرأ ، وهو يسير ؛ ثم تعذر إليهم وقال : لو كان عندنا ما هو أفضل من هذا لجئنا به . . وما رأيت ذاق تلك الليلة شيئاً^(١) » . . وذلك هو روح الاشتراكية ، وحقيقتها ، في كل إجمال وتفصيل . . فإذا انطلقاً ذلك الشعور ، وتبدل ذلك الحس النبيل في إنسان ما ، فليس من الاشتراكية في شيء . ألبتة .

(١) ٢٣٥ — ٢٣٦ > ١٤ من الطبقات ، لابن سعد .

هذا وقد عرضت اشتراكية أبي ذر من قبل ، في معارض البحث والنقد ؛ من ذلك أن أستاذنا المؤرخ العلامة الشيخ عبد الوهاب النجار يقول في كتابه « الخلفاء الراشدون » : « إن الناظر إلى أبي ذر — وهو أول قائل بالاشتراكية في الإسلام — يراه قد أوغل فيها شوطاً بعيداً ، وانتظم ما بين بابها ومحرابها في خطوة واحدة » (١) . . . وبين رأيه في ذلك فقال : « والذي أراه أن أبا ذر عمد إلى طريقته الاشتراكية غير مبين حدودها ، ولا معالمها ؛ وطريقة كهذه ، ربما كان إثمها أكبر من نفعها ، لأن أصحاب الجد والعمل يسعون ويسكدون ، ويتعبون أجسامهم وعقولهم ، ثم لا ينالهم من عملهم إلا كما يناله الكسول المريح ، ولا يمكن أن يقبل هذا عاقل ، ولا ترتاح إليه نفس عمراني » .

وقد نقل الأستاذ رحمه الله إلى جانب رأيه هذا عن رفيق بك العظم ، صاحب كتاب « أشهر مشاهير الإسلام » قوله : « إن التوسط في هذا المذهب هو المطلوب ؛ وليس هو فوق طاقة النفوس ، كما يتخيله بعض الشرهين في المال ، المغالين في حب الذات ، فلو استمسك المسلمون بعروته ، وحملهم الخلفاء على طريقته ، لكانوا أعز الأمم جانباً ، وأسهل حالاً ؛ فإن خلق التعاون على البر إذا نشأ بنشوء الأمة ، وتمكن من نفوسها ، يصير مع الزمن ملكة راسخة في الصدر ، تنمو بنمو الحياة القومية (٢) » .

وصاحب أشهر مشاهير الإسلام محق في قوله عن مذهب أبي ذر « إنه ليس فوق طاقة النفوس » . . . أما نقد صاحب الخلفاء الراشدين فينحصر في أمرين :

الأول : مخالفة أبي ذر لأصول العمران ، لأن : « أصحاب الجد والعمل يسعون ويسكدون » « ثم لا ينالهم من عملهم إلا كما يناله الكسول المريح » . . .

وذلك فيما نرى نظر المتأثر بأوضاع المجتمعات الإسلامية التي تخلفت عن دينها ، وهجرت تعاليمه ، فأصيبت نفوسها بالآثرة ، وعزائمها « لتواكل » . . . في حين أن أبا ذر كان

(١) ٣١٥ — الخلفاء الراشدون للشيخ عبد الوهاب النجار ، الطبعة الثانية نشر مكتبة وهبه .

(٢) رواه الترمذی

يتكلم في مجتمع إسلامي ، لما ودما وفكرا وعقيدة ؛ وحسبنا أنه مجتمع كان يضم أمثال
على ابن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمار بن ياسر ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله
ابن مسعود ، وغيرهم من بقية كبار الصحابة . بل إنه المجتمع الذي يعتبره المسلمون قاطبة
في كل عصر ، نموذج المجتمع المثالي في كل شيء . . . وهم قد تأدبوا بآداب الإسلام وتعاليمه ،
فلم يكن فيهم من يسيغ أن يريح نفسه اعتمادا على ما يناله من عمل المجدين ، فالعمل لكسب
الرزق فريضة معلومة من الدين بالضرورة ، وولى الأمر في الإسلام مسؤول عن إقامة
الفرائض كافة في الناس ، ولذلك قرر الرسول عليه السلام ، أنه لاحق في تلك الأموال
« لغنى ، ولا لذي مرة سوى » أي لاحق فيها للكسول القوي ذي البنية السوية . .

ونحسب أن أستاذنا لو نظر من تلك الزاوية لعدل رأيه ، فإن أبا ذر لم يأت بمجديد من
عبد ، فإنه كان ينهى عن « كنز الفضل » ، وهو أمر كررنا بيانه في أكثر من موقف
مما مضى ، وأنه يستند إلى نص قرآني صريح . . . على أن الإسلام يرى بكل قوانينه
وأوضاعه ، إلى إنشاء الوجدانات الراقية في صدور أهله ، التي ترى همها في مرضاة الله ،
وإذا كان سبحانه قد فرض السعي إلى كسب الرزق ، وفرض إنفاق المال في سبيله ،
فلا شك أن ابتغاء رضوان الله بالسعي إلى القوت ، أقرب إلى وجدان الآدمي من ابتغاء
الرضوان ببذل المال . . . ولن نرى تلك المواجيد الآدمية الراقية تؤثر ببذل المال في
تحصيل رضوان الله ، على الكسب الذي هو طبع البشر . . . وقد رأينا مدى مسارعة
عبد الرحمن بن عوف إلى مرضاة الله ببذل المال ، وأنه مع ذلك لم يقصر مثقال ذرة في
السعي والعمل ؛ لأن طمعه في تحصيل مرضاة الله عن طريق العمل لا يقل عن طمعه فيها
بطريق البذل والنفقة . . . والممول عليه في ذلك كله هو الوجدان الحافز ، والضمير الباعث ،
فإذا لم يكن تمت وجدان ، فهو مجتمع إسلامي بالاسم والصورة قد أخفق في تحقيق ثمرة
الإسلام في أهله . . فكيف وأستاذنا للتورخ — رضى الله عنه — كان ينظر إلى مجتمع
إسلامي بالاسم فقط ، دون الصورة التي تمثل أوضاع الإسلام وتشريعاته ؟ ! . . . فإذا
تصور الأستاذ مجتمعا يريح فيه الكسالى أنفسهم من عناء العمل ، اعتمادا على ما ينالهم من

مبرة أبي ذر ، فهو مجتمع غير إسلامي قطعاً ؛ وكفاه بعداً عن الإسلام ، أنه يعطل فريضة العمل ، ويراها عناء يريح منه نفسه ، لا مرضاة لله يبر بها روحه . . . وقد أجاد صاحب « أشهر مشاهير الإسلام » إذ رد الأمر إلى ضرب من التعاون على البر ، لا يلبث مع الأيام أن يكون ملكة من ملكات الأمة ، وأن ذلك لا ينقصه إلا أن يستمسك المسلمون بعروة دينهم ، وأن يحملهم الخلفاء على مبادئه . . . أما إذا لم يستمسك المسلمون بذلك الدين ، ولم يعبأ بالحكام بإقامة حدوده ، فلن يكون إلا المجتمع المتبواكل الذي نظر إليه الناقدون ؛ وهو ليس حجة على الإسلام ، ولا حجة على أبي ذر .

أما الأمر الثاني في نقد أستاذنا النجار ، فهو أن أبا ذر لم يبين حدود اشتراكه ولا معاملها . . وهو نقد حق ، ولكنه لا يرجع إلى حقيقة المذهب وصلبة ، بل إلى طريقة ضبطه وتنفيذه ؛ فليس هناك من وسائل الضبط والإشراف ما يقيم الحدود الفاصلة بين ما ينفقه المرء على نفسه ، وما يبقى لديه لينفقه في سبيل الله . وليس هناك من وسائل الرقابة والتنظيم ، والمحاسبة ، ما تنبئ به مبلغ ما أنفقه المرء في سبيل الله ، وما لم ينفقه . . ومبلغ ما كنز لديه ، أو بدد في السرف المهلك .

وأبو ذر في ذلك معذور ، لأنه رجل بدوى — على ما علمنا ذلك في سيرته — والبيئة نفسها بصفة عامة ، لم يكن لها عهد من قبل بأسباب الحضارة التي تضبط الأموال وتنظم تداولها بين الناس . . . على أن الإسلام قد ترك ذلك ، فلم ينص عليه ، وجعله إلى أولياء الأمور ، ينظمه أهل كل جيل بحسب ما يتيسر لهم من وسائل التنظيم والضبط . وقد رأينا أن علياً كرم الله وجهه رأى أن يقدر للفرد أربعة آلاف حداً أقصى للنفقة السنوية ، ونحسب أنه لو استقر الأمر له في خلافته ، لأكمل نظامه ذاك ، ولأنفذه على ما كان يرى . .

ولاشك أن وضع تلك النظم في عصرنا هذا ، الذي تقدمت فيه وسائل الإحصاء ، وطرق المحاسبة ، ومسك الدفاتر ، سهل ميسور . . وكما استطاعت الدول أن تشرف على

الدخل ، وتحصى الموارد ، تستطيع أن تقرر حدود النفقة الخاصة ، ومستوياتها ، في غير سرف ولا مخيلة ولا تضيق ، وتضبط مدى ما يتبقى لدى الفرد لينفقه عنها في وجوه البر
وتستطيع أن تقسم المجتمع إلى بيئات صغيرة ؛ وأن تنظم الوسائل التعاونية العادلة المنصفة بين أفراد كل بيئة ، بما يحقق التكافل الاجتماعي في الأمة ، وينهض برخائها ، وكائنهم موكلون عنها في ذلك ، كما أنهم موكلون عنها في تشييره وكان خزائنها الخاصة ، فروع لخزائنها العامة ، مسؤولون عنها أمام الله ، كما أنهم مسؤولون عنها أمام الناس والقانون .

(ثالثاً) خاتمة

ومن مراجعة سيرة هذين الرجلين العظميين ، نراها — إذ فرقت بينهما الدنيا في حظوظ الفنى والفقر — قد جمعتهما الإيمان على متن اشتراكية الإسلام المثلى ، قيثا لا يازاء مبادئها فقها . . وسلوكا . . ووجدانا على النحو الذى نوجزه فيما يأتى :

١ — الفقه فى علاقة الإنسان بماله ، فقد كان كل منهما يرى أن مقام الإنسان فيما يرزقه الله هو مقام الخازن المؤمن ، لا مقام المالك المستقل الإرادة فيما يملك . . مقام الخازن حقيقة ، لا مجازاً ، حقيقة كونية ، وشرعية ، واجتماعية . . وأن دستور ذلك الخازن هو أن ينفق منه فى اعتدال على ضرورات عيشه ، ويضع الفضل فى مصالح المجتمع .

وقد تبين من حال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، ما يدل بأوضح بيان على أنه لم ينظر إلى نفسه فى ماله قط ، إلا على أنه خازن . . أما فقه أبى ذر فى ذلك ، فيدل عليه قوله : « اجعل للمال درهمين : درهما تنفقه على عيالك من حله . . ودرهما تقدمه لأخرك » — أى تضعه فيما يرضى الله من نفع عباده — والثالث يضرك ولا ينفقك ، لا ترده » ويقصد بالثالث الذى يضر ولا ينفع ، الدرهم الذى يكنزه ولا ينفقه فى سبيل الله . . وتلك هى وظيفة الخازن ، الذى لا ينظر إلى فضل المال عنده ، إلا على أنه مال الجماعة .

على أن رأيه المعروف فى وجوب بذل الفضل ، وتحريم الكنز، إنما هو الفقه الأصيل لمعنى الخزانة والاستخلاف . .

* * *

٢ — طبيعة السلوك فى النفقة الخاصة ، وذلك — بوصف أنه أمر تنفيذى عملى — أدل على الروح الاشتراكية من الفقه النظرى . . فإن كثيرين ممن ينسبون أنفسهم إلى الاشتراكية ، ويملأون الدنيا كتابات عنها ، وخطابة ، ودعاء إليها ، وتغنيا بها ، يحيا فى بيته وخاصة نفسه، حياة ترف وشره . . ويجد فى صدره نزعة إلى الترف والشره ، كأشد ما تكون

في صدور أكبر الرأسماليين .. وإنما ترتكب مساوئ الاستغلال ، تلبية لرغبات تلك النزعات ، ولولاها لاعتدل هؤلاء الرأسماليون ، ولكانوا من أفضل الناس سيرة .. فليس الدعاء بالاشتراكية هو حقيقة الاشتراكية ، وليس الاستغلال المنحرف هو حقيقة الانحراف ، إنما الحقيقة في نزعات الأثم الكامنة في حنايا الصدور .. وإذا ، فطبيعة السلوك في النفقة الخاصة ذات دلالة لا تنكر ، على مدى أصالة الروح الاشتراكية .

وقد رأينا أبا ذر يحدد لنفسه كفايته في المطعم إذ يقول : « إنما يكفيني في اليوم شربة لبن ، ويكفيني في الجمعة قفيز من قمح » .. وأما كفايته في الملابس ، فحسبه منها ما يكفي عبداً من عبيده ، إذ التزم في اشتراكه المثالية ، أن يكسو عبده مما يلبس .

ولو شاء أبو ذر لكان أرفه عيشاً ، فإنه حين استأذنه عثمان رضى الله عنه في الخروج إلى الربذة ، قال له عثمان : نعم ، ونأذن لك بأبل تروح وتغدو عليك ؛ فقال : لا حاجة لي في ذلك ، تكفي أبا ذر غنيمة .

وأما عبد الرحمن بن عوف ، فإنه — على سعة نعمته — لم يكن أرفه عيشاً من أبي ذر الفقير .. وقد قدمنا من عزوفه عن الطعام ، وأعراضه عنه وهو صائم ، وبكائه لأنه يرى في رفاخته شارة تخلف عن منازل من سبقه من إخوانه .. قدمنا من ذلك ما يدل على عظمة النفس بإيمانها ، وروعة الروح الاشتراكية حين يعتمد على مثل ذلك الإيمان .

أما حظه من اللباس فإنه لم يقصر فيه عن شأوا أبي ذر ، إذ جعل اشتراكية الملابس ، وتمائل المظهر بينه وبين عبيده ، هو بعض أسلوبه ، الذي يكف به عن نفسه فتنة النعمة ، فيقول سعيد بن جبير : « كان عبد الرحمن بن عوف ، لا يعرف من بين عبيده » ! .. وإنا لنخشع تقديساً وإجلالاً لعظمة تلك النفس ، التي كان صاحبها أغنى أغنياء المسلمين ، أو كان هو الرأسمالي الأول في العصر النبوي ، إذ تأتي له أن يمتاز حظه في اللباس من حظوظ مواليه وأرقائه .

٣ — الوجدان المرهف الصافي ، الذى كان يمد كلا منهما بإحساس يصله بحاجات الناس وآلامهم ، فيجمله على الاهتمام بأمرهم ، بمثل ما يهتم لأمر نفسه أو أكثر .. وقد رأينا أبا ذر يؤثر المحتاج بأفضل ثوبيه ، إحساناً منه بألم ذلك المحتاج .. ورأينا اهتمامه بالمجتمع يحمله على أن يتفقد جيرانه ، ويواسيهم بما لديه من جهد للقل ، فإذا حلب غنيمته بدأ بهم إيثارا لحاجتهم على حاجته .

أما عبد الرحمن بن عوف ، فاهتمامه بالفقراء وأرامل أهل المدينة ، كان أحد المواجيد السخية التى بسطت ماله فى ضرورات الناس وحاجاتهم ، ولم تقنع فى ذلك بما دون الألوف وعشرات الألوف ... ولم نسمع أن غنياً من الأغنياء بلغ اهتمامه بمجتمعه ، وإحساسه بحاجات أهله ، أن كان المجتمع كله عيالا عليه ، على مثال ما قدمنا من رواية الحب الطبرى فى عبد الرحمن بن عوف : « كان أهل المدينة عيالا على عبد الرحمن بن عوف : ثلث يقرضهم ماله .. وثلث يقضى دينهم بماله .. وثلث يصلهم »

وقد قلنا : إن ذلك الإحساس هو روح الاشتراكية ، وحقيقتها فى كل إجمال وتفصيل ، فإذا انطلقاً ذلك الشعور ، وتبدل ذلك الحس النبيل فى إنسان ما ، فليس من الاشتراكية فى شيء ، ألبتة .

على أن ذلك الحس لا يجلب إلى النفس من الخارج ، ولا يخلقها لها قانون ؛ ولا ينبثق فيها سدى ؛ إنما هو — على ما رأينا فى مناقب الرجلين العظيمين — سر فى الفطرة ، يفيض بالحنان ، والرحمة ، والقوة ، إذا تفاعل المرء فى صدق مع القيم والمبادئ والأهداف ، التى تتضمنها عقائد الإيمان بالله واليوم الآخر . فتلك العقائد — لا غيرها — هى حياة هذا الحس ، الذى لاقىام للاشتراكية الصحيحة بدونه ، إذ هى حياة كل مبدأ سليم ، ووضع صادق فى الاشتراكية وغيرها ..

ولقد كان من لعنة الماركسية ، أنها قامت على إنكار تلك العقائد ؛ وجعلت القيم

كلها لواقع الاقتصاد ، وتركت إلى القانون أن يقيم لها ماشاءت من الأوضاع ... فماذا كانت النتيجة ؟ ..

لا نريد أن نذكر ما أثر ذلك في ضمائردويه من ضراوة للهدم ، والذبح ، وضروب القسوة التي تبعد ذويها من حقيقة الإنسان ؛ بل نشير إلى أن قادة الأوضاع لم يجدوا في ضمائرمهم ما يحرسونها به ، فأنقلبوا عليها ، يسرقون ، ويرتشون ، ويستغلون النفوذ ... وفي كل يوم نقرأ أنباء المحاكمات ، التي تنتهي بإعدام الوزراء وكبار الموظفين وغيرهم بتهم الرشوة ، وسرقة الخزائن ، ومحاصيل الزراعة ... ذلك أن القانون يقيم الأوضاع ، ولا يهب لها الحياة ... ويجرس الأفراد ولا يهب لهم الضمير ...

وبعد :

فقد عرضنا - جهد طاقتنا - مبادئ هذين الصاحبين الجليلين ، في إطارها الكبير من دين الله تبارك وتعالى ، إذ ليس من الأمانة أن نعرضها منزوعة من ذلك الإطار ، مجردة من ملابسها الروحية ، كأنها معنى مدني بحت ، أو مذهب اقتصادي كالذي تركه ماركس أو سواه .. ذلك حق الأمانة ، لتتضح ملامح ذلك المذهب الجليل ، ويمتاز به نموذج من نموذج : نموذج الوضع الذي يحيا في ضمائردويه ، قبل أن يقوم في واقع الحياة ، ونموذج الوضع الذي لا ترى له حياة يحيا بها في ظاهر ولا باطن .. وليتبين الفرق الشاسع بين طراز من البشر ، عجز القانون عن حراستهم ، وطراز مما بشرف ضميره ، حتى غدا القانون في وصايته وعصمة حراسته ..

والحمد لله رب العالمين

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
١٢ — ٧	نحن والاشتراكية
٨	الفطرة وأصول الاشتراكية
٩	من تجارب الاشتراكية في بعض البيئات القديمة
١١	اتجاهات شيوعية في بني إسرائيل
١٥	مكرمة للرسول عليه السلام
١٥	نحن والاشتراكية
١٨	الاشتراكية والعقيدة
٢١	الاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمي
٢٣ — ٢٦	عبد الرحمن بن عوف
٢٤	نسبه
٢٤	مولده
٢٤	إسلامه
٢٥	صفته ونجل سيرته في الإسلام
٢٦	السيد المطبوع
٣١	عمله
٣٢	فضله ومنزلته
٣٤	الوجدان الحي
٣٨	شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له
٣٩	سيرته في ماله
٤٧ — ٩٤	أبو ذر الغفاري
٤٨	نسبه
٤٩	حالته قبل الإسلام
٤٩	إسلامه
٥٢	عودته إلى قومه بعد إسلامه
٥٣	علمه
٥٨	عبادته
٦١	شخصيته
٧٣	حاسته الاجتماعية
٨١	رأيه في المال
٨٤	أبو ذر في الشام

الصفحة	الموضوع
٨٨	بين أبي ذر وعثمان بالمدينة
٩٣	وفاة أبي ذر بالربذة
٩٦ — ٩٥	الرجلان في خلاصة
١١٨ — ٩٧	اشتراكية الاسلام
٩٨	مفهوم اشتراكية الاسلام
٩٩	طبيعة التفرع في الاشتراكية الإسلامية
١٠١	من قواعد الاشتراكية الإسلامية
١٠٢	القاعدة الأولى
١٠٢	القاعدة الثانية
١٠٥	القاعدة الثالثة
١٠٦	القاعدة الرابعة
١٠٨	القاعدة الخامسة
١١٢	القاعدة السادسة
١٥٠ — ١١٩	قواعد الاشتراكية في ميدان التطبيق
١٢١	الحكم الأول
١٢٥	الحكم الثاني
١٢٨	الحكم الثالث
١٣٤	الحكم الرابع
١٣٥	النفقة الخاصة
١٣٩	النفقة العامة
١٧٧ — ١٥١	الاشتراكية بين الرجلين
١٥٢	تقدمة
١٥٣	اشتراكية عبد الرحمن بن عوف
١٦٤	اشتراكية أبي ذر
١٦٧	المساواة الاقتصادية في مجتمع الأسرة الواحدة
١٦٧	تقدير حد أقصى لنفقة معيشة الفرد
١٦٨	اتفاق فائض الدخل الخاص في ضرورات المجتمع
١٧٨	خاتمة



مطبعة الاستقلال الكبرى
٤٧٤٨٦

هذا الكتاب

- مما يقال الآن إن « الغرب » كان أول من دعا إلى فكرة الاشتراكية الحديثة . ولكن مفكرينهم اختلفوا في المناهج . وفي مجال التطبيق . . . وكان أن قامت اشتراكيته على الماديات الجافة . بعيدة عن العقائد والمثل . فظهرت الشيوعية بمذاهبها المختلفة . . .
- فهل حقيقة كان « الغرب » أول من دعا إلى فكرة الاشتراكية . . . ؟
- وهل يتضمن الإسلام نظاماً « اشتراكياً » كاملاً يقيم موازين الحياة الإنسانية في رحمة وعدل ؟ ؟
- وماذا كان موقف الإسلام من أصحاب رموس الأموال . . ؟
- إن الإجابة عن ذلك لن تمس جوهر الحقيقة . . ما لم يتقرر أن الإسلام يمتاز عن غيره بأنه يعمل رعاية العقائد ومثلها العليا أساساً لكل مسئولية سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية .
- وفي هذا الكتاب يعرض المؤلف « الاشتراكية في المجتمع الإسلامي » على هذا الأساس . . ويجمع نصوصها الحقة من بطون الكتب . . ويبين قواعد اشتراكية الإسلام في مجال التطبيق . والاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمي . مع تحليل لحياة الصحابيين الجليين . عبد الرحمن بن عوف . وأبي ذر الغفاري . . موازنة بين طرفي الفنى والفقر في الإسلام .
- ويسر مكتبة وهبه أن تقوم بنشر هذا الكتاب الذى يعتبر مشعلاً على طريق الإنسان .

